



1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22

بازدید شد
۱۳۸۲

بازرسی شد
۱۳ - ۳۱

کتابخانه مجلس شورای ملی	
ذکوة نهاییه	
کتاب	مؤلف
موضوع	مؤلف
شماره قفسه	۲۵۸۸۵۵
تاریخ	۱۰۲۱۹
۷۴۱۷	

۹۴۰۰
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
۷۴۱۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
ذکوة نهاییه	
کتاب	مؤلف
موضوع	مؤلف
شماره قفسه	۲۵۸۸۵۵
تاریخ	۱۰۲۱۹
۷۴۱۷	

۹۴۰۰
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
۷۴۱۷

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31

بازدید شد
۱۳۸۲

بازرسی شد
۱۳ - ۳۱

کتاب الزکوة

کتاب الزکوة من نهج الاحکام للعلاء المحلى قدس سره

بسم الله الرحمن الرحيم

کتاب الزکوة وفيه مقاصد **اول** في ذكر المال وفيه فصول **الاول** في شرائط العائنه **مقدمه** الزکوة لغة القتر والتميز سبب ذلك لا تمايز المال ونفسه وهي في اللغة تعبر عما من حق يجب في المال المخصوص على شرائط مخصوصه وهي **باب** في وجوبها على جميع الناس الله تعالى واما الزکوة فقال تعالى في ذيل النحل الذين لا يوافقون الزکوة ويثبت الجحيم معاذ الى العین فقال عليهم ان الله انزلهم عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد في فقرهم ذل اسم مانع الزکوة وانما هو احد الارکان الخمسة في الاسلام وجميع المسلمين في جميع الاعصار على وجوبها فمن اکر وجوبها جاحلا به وكان من جملة ذلك انما تقرب حمده بالاسلام او لبعده عن اهله بان يكون من اهل بادية نائية من الامصار غری وجوبها ولا يحکم بکفره لا شیه معدور وان كان مسلما شافى بلاد الاسلام وحرفه محاسنه ولا يتحجب ما هو معلوم بالضرورة من دين الاسلام لا يكاد يفتي عليه حاله فحده لها انما يكون لتكذيبه الكتاب والسننه الثابتة فان شاع انتقاد وجوبها اخذها الاسام منه فمما لو لم ينعذ زيادة عليها وان تخل ما لم تكنه حتى لا يخذ الاسام ذکونه فظهر عليه بقوله ليس في المال حق سوى الزکوة ولو لم يدفعها الا بالحق وجب لانه من الامور بالمعروف والنفی عن المنکر ولا يحکم بکفره ببقائه عليها ولو لم هو ولا ذم فيه فان ظهر الاسام به دون ما دعاه الى انهار واستابت ثبوتها فان تاب وادى والا قتل ولا يحکم بکفره لانها من روع الدين فلا يکفر نادر کماله وانما لا یکفر بترکه لا یکفر بالقتال عليه کاحل البغی ولو لم یکن في قبضته الاسام وانضم بقوم فانهم الاسام لمساعدتهم على الانتفاع من اداء الواجب وهو محرم

کتاب الزکوة
مجله فرستاد

في شرائط وجوب الزکوة

واعلم ان الشروط العائنه اربعة يشتمل عليها اربعة باحث **المبحث الاول** في البايغ شرط في وجوب الزکوة فلا تجب ذکرة العین على البیغ عند علمائنا كافة لقوله دفع العلم من تشبهه بالبیغ حتى يبلغ ولا يجوز حتى يتيقروا قول البایغ لم یس فباله البیغ ذکرة ولا یکن الزکوة تکلیف وهو منوط بالبایغ ولا تمايزه فلا تجب عليه كاشرا والمج والواجب انما تجب في غلاتهم لا نقدهم ولقول الصادق وليس على جميع غلاتهم من نخل او زرع او غلة زکاة ولا تجب ايضا في مواشيم على الاصح لیس ليس على مال البیغ ذکرة ولو اخرج له الرئی في ماله ارفاقا به وشقة عليه استحب لخراج الزکوة من المطلق عند علمائنا جميع لقول الصادق ليس في مال البیغ زکوة الا ان شربه ولا نه مال تجارة واستحب فيه الزکوة كما لا یبالغ ولعن الرئی المال والتجره لفسده كان الرجح له ان كان مليا ومليه الزکاة استحب بالحق له ولا يه الا فخر من منه فلكل كان امثاله وكان ضارفا لانه ملکه لفرق لقول الصادق وقد سألته منصور بن الفضل عن مال البیغ تعلیه اذ كان عندك مال وضعت وکنت له فقلت دانت ضامن له ان كان لا مال لك وملت به الرجح للعلم وانما ضامن ولو لم یکن مليا وكان وليا او لم یکن وليا وان كان مليا وضمن وتجره لفسده من المال البیغ وكان النزع للبیغ ولا ذکرة لان الرئی انما له الا فخر مع الصلته وهي مستقيمة مع عدم الملاة فكان الا فخر باطلا وكذا لو كان مليا ولم یکن وليا ولا ذکرة لغيره الرئی والرجح تاما لا يطلق فلا یلکه العامل اذا شربه بالبیغ ولا ذکرة لانها تجارة باطله وصادقها ساعته قال تلك للصادق كذا یكون منه مال البیغ فیتجر به البیغ قال نعم قلت فقلیه ذکرة قال نعم لا اجمع عليه فحصل ان الغلات والزکوة وجبت في ثلاث المطلق ومواشیه على

بأنه يتناول التكليف بالخروج القولي وجوبا أن تلتزم بالوجوب واستصحابا أن تلتزم به كما
يخرج عن سائر التكاليف وأدرك الحيات وتلقف الألفاظ وتفتش نية القولي في
الخروج كالتفتيش بين رب المال ولا فرق بين التفتيش وبين الألفاظ وهو في
جميع ما قلناه لصدق وصف الصقيل
الزكاة فلا تجب زكاة العين على الجزن عند علمائنا إجماع لأن شرط التكليف معدة
ولوله وعرض الجزن حتى يفيق وكذا لا تجب في غلاته ومواسمه على أن يخرج كالتفتيش
ولو كان الجزن يفتقره أو دأب أو شرط في الوجوب الفشل طول المول فلا يخرج من الجزن
في شأنه فيقط استبراء ذلك المول واستبراء المول من حين العود إلى البصرة ليقط
به وحكمه القلي عليه حكم الجزن
زكاة لا تفتقر مالك عندنا لمطافا لغيره ثم ضرب الله مثلا
ملوكا لا يقدر على شئ من قوته سائل ومن لم يكن منكم هل لكم ما ملكت
أيانكم سركا فبما رزقناكم فاشكر فيه سواء ولا تملك فلا يملك فالتكليف كاللأبنة
أما على قول بعض علمائنا أنه يملك فاضلا الضميمة وارش الجانية وما يملك مولا
الزكاة عليه ويصدق أن لا تجب لغيره الملك فيه وعلى ما احتجنا به من الزكاة على
أنه مالك لما تجب فيه الزكاة تجب عليه والضميمة وارش الجانية وما يملك مولا
فإن كان شرطه في الكف والزكاة عليه لأن ما في يده مولى فلا زكاة عليه ولا
المولى أيضا لأنه من مخرج من القرض فيه لقوله لا زكاة في مال الكتاب ولا تشر
من مخرج من القرض فيه بغير الكتاب ولو خرج فزده مولا المولى ملك المولى
المال بمثل واستقبل الخراج وحده المولى ولا دخل به المقاب وما أطلق
لم يرتب شيئا لا يجب عليه زكاة لأنه بعد مولاك فلا يملك المال ملكا تاما وهو

بشأن

نحو

منع من القرض فيه بغير الكتاب وإن كان قد ادعى غفرته منه بقدر ما ادعى
كان الباقي رقيقا فإذا ملك ما لا يقطع عليه القرضية والقرينة فإن كان قرض
القرينة مضابا وجب عليه فيه الزكاة لأنه ملكا تاما فكان كالملك وكذا من امت
بعضه بغير الكتابة أن يبلغ نصيب القرضية مضابا وجب فيه الزكاة وإنه لا يملك
اعتق الكتاب استقبل المول بألف يده من حين القرض لأنه وقت استقراء الملك فله
فله بطلان القرض أما إن كان المدفوع بغيره مضابا وملك القرض أو امتن الوارث
وهناك ومن حتى ولا تملك بعد دفع الزكاة استره لها بعد علمه إلا استحقاقه يكون
المدفوع مال الغير **الحجج** **الحجج** الملك التام يترتب في وجوب الزكاة تأخير الملك فلا
تجب الزكاة على مالك أجنبيا وأساب فقضى الملك ثلثة **الأدلة** منع القرض فلو منع
من القرض في مال لا تجب الزكاة لأن التفتيش من القرض طول المول شرط في الوجوب
فلا تجب في العضوب ولا الفضال ولا يجرى بغيره من مال المولى لأنه ملكه مخرج
يده وبقرته وما من متوقفا منه فلا يقره زكاة كمال الكتاب وقال الصادق لا تفت
على الملك القاب عنك حتى يفتح في ذلك وإذا أعاد صار كالسقاء ويستقبل به
حولا من حين العود لو تفتش من القرض ولا تجب عليه الزكاة عما مضى عادته أو لا
تفسر بغيره له إذا أعاد بعد القرض أن يترك له لئلا يفتقره لغيره لغيره الصادق
فإذا أخرج زكاة له عام واحد فلو غصب في شأن المول لم أعاد استأنف من حين القرض
لعدم الترخيص حاله القرض فبعد المشرط والفضل كالغصب لا زكاة فيه لأن النشأ
عنده وكذا لو مضى في داره وفضل منه كان المقتضى للوجوب وهو التفتيش من القرض
منقضى ولو أرسل المالك وجعل بينه وبين ماله فلا زكاة وإن تفتش من القرض فيه بالبيع
وشبهه لغيره القرض ولو تفتش من أفراف القرضات فيه وجبت لوجود المشرط وهذا

في
غير المال

الغيبية فلا تجب والرهون وإن كان في يده لا تفتش المالك من القرض فيه ولو
قادر على التفتيش لا تفتش الزكاة فبغيره القرض ولا يجرى به من القرض فلو تفتش
القرض به بغيره ما تفتش من القرض لغيره من القرض على الف افتشها وبقيت
في يده حول وجبت عليه الزكاة لأنها ملكه المالك بالقرض وهو من ماله
القرض وما بالقرض أن تتركه المقتضى بحاله حول سقط الزكاة عن المقتضى لم يخرج
من ملكه وجبت على المقتضى لأنه ملكه بالقرض ولغيره الباشاء المقتضى زكاة على القرض
أن كان موضوعا عنه حولا وليس على المقتضى زكاة لأنه مال المقتضى ليس ذلك
لأحد غيره ولا زكاة في يده ولا زكاة في يده لغيره فلو تفتش المقتضى عليه إذا كان قبل
وكان بعد لم يفتش في القرضية إذا تفتش غير الزكاة فلم يفتشها ولو تفتش جعل
هذا الأقسام هذا المال صدقة قبل المول سقطت الزكاة أيضا بل كان
المسقط أقوى من حين دور الصدقة فلا تفتش هذا مخرج بالفتش من ملكه بخلاف صدقة
الصدقة فانه لا يخرج إلا بالصدقة ولو تفتش الصدقة بغيره بغيره شاة وأطلق
لمسقط الزكاة لأن الذين فيها من ماله ولو كانت الصدقة مشروطة احتلها لغيره
إذا حال المول قبل القرض لأنه مال ماله ملكه حال عليه المول وعدمه لم يفت
من القرض فيه وهو أقوى ولو استأجر المقاب وجب الحج من المول على
المقاب فأقوى عدم من الحج من الزكاة لغيره بالدين ولو أجمع الدين في
الزكاة في الزكاة قد است الزكاة لغيره بالدين والدين بالدين ولو أجمع المال على
المالك فلا تملكه لم حال المول فلا زكاة لأنه من ماله المول ولو استأجر
الغير بغيره بغيره حولا وجبت الزكاة عليه لأنه ملكه بغيره بالدين لا يفتش
الزكاة لأنه من ماله المول بالدين والدين من ماله بالدين فلا تملكه
ولو أجمع عليه المال بعد المول لم يسقط الزكاة وتناول المول ما عدا الزكاة وإن تفتش

الزكاة

القرض واما الدين فإن كان على عسار أو عاقد أو ماله وكان مؤجلا لم تجب فيه الزكاة
لأن القرض وهو التفتيش من القرض منقوض ولقول الصادق وكل دين يده صاحبه فإذا
أراد أحده فليدفعه زكاة وأما ما لا يفتش على أحده فليس عليه زكاة والمؤجل لا يقدر
على التفتيش فلم يكن مستكنا من القرض فيه وإن كان على فاقوى عدم
الوجوب أيضا سواء كان المقترض أو لا لأنه غير متعين ولغيره القرض في تعيين القضا
من أجرة شاة أو ما يفتش بالقبض فتكون ملكه ناقضا ولا تفتش بالدين عرش العسار
ولقول الصادق ليس في الدين زكاة وإذا قبضه استقبل المول من حين القبض
ولا يتركه فاقوى عدم تجب من المول أيضا لقول الكاظم وقد سئل عن رجل عاقر
الدين عليه زكاة لاحق لقبضه قلت نأز قبضه عليه عليه زكاة قال لا حتى يحول المول
عليه في يده وأما القاب فإن كان مقدرا عليه معلوم المالكه وجبت الزكاة عنه
لوجوب التفتيش بها للشرائط وسبق أن يخرج في يده المال ولو أخرج في غيره جاز
ولا فرق بين أن يكون مستقرا في يده أو سائرا وإن لم يكن مقدرا عليه فلا زكاة له
الفتش منه المسترد إذا تجب الودعة كالمقاب ولو كان لدينه وقدر على التفتيش
وجبت الزكاة ولو أشره بغيره بغيره حتى حال حولا في يد البايع فأنه
من ماله بغيره بغيره بغيره فلا زكاة أنما على البايع فلا تملكه المالك منه
وأما على المشتري لعدم ملكه من القرض وإن لم يكن مؤثما من القرض ولا من القرض
وجبت عليه الزكاة لوجود التفتيش بها للشرائط ولو لم يكن معينا كان كالدائن ولو
قبضه في المولح سواء كان في يده القرض أو لا فإنه ملكه تام الملك وكذا لو أشر
البايع خاسرا لم يفتش وجب الزكاة على المشتري لأن دفعه قبل المول والوقت من القرض
المال لغيره القرض وكانت الزكاة تجب في الدين فخرج عن الوقت **الفتش** **الفتش** **الفتش**

الحول فلا ذكوة للغير القرب وسقط عن الغير عليه سوا مقتضى الحكم او مقتضى من
غير مقتضى او لا يشترط القرب في الزكوة على ذلك حاله القرب لم يصب وكان مقتضى
عليه لانه الشرط مقتضى الاصل وان ابطال القرب لبطان الشرط فلا ذكوة على
المالك ان تكن من القرب وانه لا يلزم ان لا يملكه نفقة هي نصاب فان كان
و حال الحول عليها وجبت الزكوة بما لا يخرج من ملكه بجزء القرب وهو يمكن ان
يحصره وان غاب قبل الحول فلا ذكوة فيها الا بما في معرض الانفاق ولو
كب نصابا وجب الحول حال حصوله لكن اخذ الشارع ارفاقا فانه حال
الحول فلا ذكوة لتعلق الحول به او مقتضى نصاب **المالك** عدم قول المالك
فلا يخرج من القرب في الحول الا بعد القبول والقبض لا نه فيلزم ملكه و
لا فرق بين المقتب للأجنبي والغير لان ملك الاجنبي وان كان مترددا
الا انه تأخر لا يزول الا بالرجوع ولو اوصى له بنصاب اعتبر الحول بعد
الوفاء والقبول فلما الملك بما لا يحددها فستره فيقول امكان القرب ولو
استقرض نصابا جرم في الحول حين العوض لان الملك يحصل به ولا يجرى
النفقة في الحول الا بعد النفقة سواء كانت جسا راحدا ازا جسا مختلفا
سواء اختاروا بالملك او لا لان الفاني وان ملكا النفقة باختيار المالك
ان ملكه في غاية الضعف ولهذا يحيط بجزءه الا غرض ولا مانع ان يقتصر
فقط على شخص معين بعض الأفرع وبعض الامتياز ان اعتد القرب ولا
يجوز مثل هذه النفقة في سائر الاملاك المشتركة الا بالراضى وانما ملكه
بالنفقة ولا يكتفى بغير الامتياز الا بعد قبض الامتياز ولو اوصى بها نصابا معين
ملكه بالامد اق سواء دخل بها او لا فان شقها اياه او ملكها من القرب
فيخرج في الحول ح وانه فلا تان حال الحول وهو مقبوض وجبت الزكوة عليها

حوة

لو استقر المالك حوته فان طلقها قبل الدخول اخذ الرجوع المقتضى كذا وان حق
الغنى عليها اجمع لا سيما لكثرة النصاب حوته ورواى ملكها المقتضى باطلا
بعد استحقاق القرب لا يترش فيه لا استقرار الحكم بوجوده لانه وان كانت قد
اخرت الزكوة من العين ثم طلق اخذ نصف المقتضى من الميراث ويجعل الميراث
نصيبا فان شاورت الفم وكانت انما اشلا اخذ عشرين منها وان شاورت اخذ
النصف بالقيمة ويحتمل اخذ نصف الانعام الباقية ونصف قيمتها لانه المقتضى
وان كانت قد اخرجت من العين رجوع الرجوع بنصف الا ربعين لان الزكوة وان
تعلقت بالعين الا انما البت على سبيل الشكر وتعلق المقتضى بنصيبها فان
اباى بالعين وضمت للرجوع ولو اجره داره حولى باربعائة درهم وشقها
عند كمال الحول الاول ذكوة الجميع وان كان في معرض السطر بالانفاق
لشرك الملك انما في الجميع ولهذا لو كانت الاجرة مدخله وطولها في السطر
بالانفاق لا يوجب ضعف الملك كالزكوة بل زكوة الصدق قبل الدخول
وان كان في معرض السقوط باربعائة او سقوطه بضعه بالانفاق فيقول
ان يقال انما عليك الميراث لاجرة شيئا فشيئا لا يخرج نصاب في الحول الا
الا ان مقتضى عدمه لا غير ان شاورت اجرة اثنين وكانت اجرة المثل في
الزكوة تشتمل على مسائل الامكان ان شاء شرط في لقان دون الوجوه
فلو تلف النصاب بعد الحول قبل امكان الاداء وجب عليه الزكوة سواء
نقص بذلك القرب او لا وكذا لو تلف بغير فعله بعد ملكه من الاداء بعد الحول
لا يفرق بحسب الحق عن المقتضى سواء طلب الاداء او لا ولو لم تكن من الاداء
بعد الحول وتلف المال بغير قهر يطم منه بعض لا يوجب مدخول وت
انقصت قبل ملكه من الاداء ولو تلف البعض بعد الحول قبل التملك من الاداء

سقط الرجوع على الشبهة فلا يزال الحول على شخص الا قبل ثم تلفت واحدة
قبل التملك من الخارج سقطت الشاة وجب الباقي لا تترك استقر بالامكان
ب انما فروعها على اربعة اقسام فروع العبادات لوجود المقتضى وهو وجود حرم
الاداء من المراض الكفر لعدم صلاحية الماشقة لكونه من اهل اسلام الفحل
بقية الاسلام لا يحدث **ف** انما ذلك نصابا وحال عليه المقتضى وهو
الكفر وجب عليه الزكوة لكن لا يقع منه اذا ما بعد الاسلام فاذا اسلم
بعد الحول سقطت عنه لقوله الاسلام لا يجزى ما قبله ولو اسلم قبل الحول
بلحظة وجبت الزكوة ولو كان الاسلام بعد الحول ولو بلحظة فلا ذكوة سواء
كان المالك باقيا او انا له ما يقرضه او بغيره يقرضه انما الاسلام اذا كان من القرب
بعد الرجوع واهل ضمن وكذا المرتد ولو قلنا بوجوب الزكوة في غلاته
الا طلاق والمباين ومواسيم فطر الرطب والتلف فانفق عليه لا عليه
التكليف **ج** مال المقتضى في الحول من حين الملك وهو بعد
حول القرب ونية الملك عند تاروند الشئ ان يتركه في ملكه بغير
بعد حول القرب في يد الحول وان لم يتركه **القول** في الشرط
الحاقته انك تسلم ان الاحباس التي تجب فيها الزكوة تسعة تنقسم اقسامها
لثلاثة الانعام والعتقات والعتقات فيما سبعت **الاول** في شرائط الانعام
اربع **الاول** النصاب وسابق بيانه في كل جنس من الاجناس عند قبض
اكتلافا فيها الحول ولا خلاف بين العلماء في اعتبارها في الانعام والعتقات
وزكوة الفقارة لغيره او قوله لا ذكوة في مال حتى يحول عليه الحول خرج من الملك
يقضى به في الباقي والا حله في انما اعتبر فيه الحول مرهدة للفقارة
لا مقام مرهدة للعتق والنسل وعرضى الفقارة مرهدة للرجوع وكذا لو تان

الاول

له الحول ناته مظنة التملك لكون الخارج الزكوة من الرجوع فانه اسمى لكون الزكوة
وجبت مواساة ولم يغير حقيقة التملك لانه خلافه وعدم انصافه فامير مظنة
ولا يفتكر في هذه الاموال فلا تلبس من شرائط لانه يقتضى انما في الرجوع
في القرب الواحد فحين حال الملك اما الرجوع وانما في نية المالك
عند اخراج الزكوة منها فيؤخذ منها ثم تعود في القرب لا في التملك بل في الزكوة
تأنيديه لعدم ارصاده للعتق ولغيره اباقر الصفاق كل ما لم يحل عليه
الحول عند ذنبه فلا ذكوة عليه وفي الحول يعني احد عشر مثمرا كالملة عند
الثاني عشر لقوله الصادق اذا دخل الشهر اثنى عشر فقد حال عليه الحول
وجبت عليه الزكوة والا قرب احتساب اثنى عشر الحول الاول واذا دخل
اثنى عشر وجب الزكوة ان اسنرت شرائط الرجوع في مال طوله الحول لا
يكفي طوله فانه لو احتل بعض الشرط قبل كمال الحول ثم عاد اسنرت الحول من
العود فلو عارض النصاب بشئ او بغيره في شاة الحول سقط اعتبار الاداء
واستوفى الحول لثالث من حيث ملكه لا من حيث صلبه فلم ين على حوله
ولقوله مذكورة في مال حتى يحول عليه الحول فلو اسنرت جميع الا شرائط
الحول في اربعة من حيث رجوعه ايضا لارباع بعض بعض النصاب قبل
او اقله قصد للقرار سقطت سواء كان قبل الحول قليل او كثيرا لا ينعى
قبل تمام حوله فلم تجب فيه الزكوة كالملة لانه حاجته ولو باع بشرط الخيار
ثم استرده اسنرت الحول لرواى ملكه بالبيع ولو حال الحول على النصاب لانه
اشتراه بالخيار ولم ينعى مدته وجبت فيه الزكوة لوجود المقتضى وان اثار
البايع الرجوع وجمع في العين لتعلق حقه او لا وكانت الزكوة على المشتري ولو كان

ند انهما كان للبايع المطالبة بالقيمة من الخرج ولو وجد المشتري بهيئة
مثلا خرج ذكره من قوله انه من فان الزكوة وان وجبت في عين عندنا الا انه
ليس باعتبار استحقاق الحق بل بمقتضى ما يعلق حق به كعلق الحق
بالجاني فاذا اذنت القصاب بخرج الزكوة من مال اخر ولو اخرج الزكوة منه لم يكن
له رد الباقي لما فيه من تفرق الصفقة ولقد ردت عن التفتيش ولو كان البيع
فاسدا انقطع الحول به لعدم تعلق المالك من المخرقة فيه ولا زكوة على المشتري
لعدم تملكه له والمحال لا يتقدم الا بهاتين الامور وهما ليس حولا انهما
محوهما لقوله لا زكوة في ما لا يعلق حوله عليه الحول وابتدأ حوله من حين السو
فلو كان منه اربع لم تحت واحدة وجبت الفاة اذا استفتت الخلية بالخرج لا
ولا فرق بين ان يكل القصاب بالمحال او بالامتهات في عدم ضمانه اليه ولو كان منه
قصاب فتع في شاة الحول بجزءها حولا انفرادها ولا يكون حولا انهما تماحولا
لقول الباقين ليس في صفار الابل والبقر والغنم بشئ الا ما حال عليه الحول
عند الرجل وليس في اولادها بشئ حتى يحول عليه الحول **فخرج** الا فرق في
عدم الانقضاء بين ان يحدث قبل تمام الحول او بعده ولا بين ان يحدث في
نفس المالك او يستفدها بالشر او بالخرق واليه وشبههما ولا بين ان يكون
حدوث الفروع بعد بلوغ الامتهات نصبا او لا **باب** اذا حال على التملك
الحول سائمة وجبت الزكوة فان لم يكن معها كباوخرج لبايع القصاب بخلافه فلم
ينقص الحول حين ردا استقبال البايع به حولا من حين الرد سواء كان الضام
للبايع او للشرك او لانه لا ينفذ به ملك **فخرج** ان ينفذ بيع القصاب قبل الرد
فلا زكوة ويجوز ان ينفذ ان ينفذ قبل الرد ولا ينفذ **فخرج** لو ملك حولا من قبل الرد
نصف

نصف حوله ثم ملكه اخر في كل واحدة عند كماله اشارة لوجود المشتري وهو ملك
القصاب حولا ولو فقه الغرض انما بان ملك احد وعشرين وجبت الشاة عند
تمام حوله الحول الاول لوجود المشتري فاذا اكمل حوله احد وعشرين وجب عليه حوله
عشرون جزءا من ستة وعشرين جزءا من ثلث الحول فان لم يصدق ملك ستة وعشرين
جزءا بل حوله وحده اخرج من الحول فادرج عليه في الباقي بالقيمة من ثلث حوله
ولو ملكه عشرين من الابل نصف حوله ثم ملكه عشرة اخرى وجب عند كماله
العشرين اربع شاة فاذا اكمل حوله العشرة وجب ثلث بنت مخاض فاذا حال حوله
على العشرة فثلثا بنت مخاض واذا حال الحول على العشرة فثلث بنت مخاض
وعلى هذا اذا حال الحول الثاني على الحول في الصورة الاولى وجب عليه حوله من
من ستة وعشرين جزءا من ثلث بنت مخاض ويجعل في صورة الثلثين وجب اربع شاة
عند كمال حوله العشرين وشايتين عند كمال حوله العشرة وهكذا الا ان كانا معا
يختلف الصورة الاخرى لا الواحدة تاكل الواحدة باخرها لم يجب في الواحدة
الرأسه بشئ وهو من على الفقرة **فخرج** لو ملك ثلثين بقرة ستة اشهر ثم ملك شاة
وجب عند تمام حوله الثلثين تبع او يبيعه وعند تمام حوله العشرين ربع مستر فاذا
ثم حوله اخر على الثلثين وجب عليه ثلثة ارباع ستة واذا حال اخر على العشرين
فعلية ربع مستر ويجعل في اربع ارباع وجب عند كمال حوله الثلثين وربع المستر
عند كمال حوله العشرة وعقيل ان لا ينفذ الحول على العشرين حتى يتم حوله الثلثين
ثم ينفذ الحول على الجميع **فخرج** لو ملك اربعين من الغنم ثم ملك اربعين اخر
بعد ستة اشهر فمضى تمام الحول الاول يجب فيها شاة فاذا تم حوله الثانية
فالوجه عدم وجوب بشئ فيها لان الثلثين ملك الواحد فلا يجب فيها اكثر
من شاة لا يملكها دفعة ولقول الباقين انما يصدق في كل اربعين

شاة وليس في اربعين من الابل وعشرين من الغنم حتى يبلغ عشرين وراثة فاذا ملك
عشرين وراثة فيها شاة ان كان الاولى قبل الحول فابتدأ بها ولا ينفذ
من حين ملكها من حين تلف الاولى لان المشتري لعدم الاحتساب وهو وجب
الشاة في الاولى منقود وعدم احتسابه لوجوب الشاة لسلامة نصبا لا من حين
حصولها في ملكه ولا وان تلفت بعده فابتدأ حوله الثانية من حين انها حولا
الاولى ولو ملكه في الثلث ما بقيه الغنم كالحولك مائة وجب عليه عند كمال
حوله الاول شاة فان كان حوله الثانية وجب ما يحضر من الشاة الثانية انما تقدم
ح قد بينا ان المبتدع يجب عليه الزكوة فان كان ارتدادا عن فطره بعد المخرقة
اخراج الزكوة وان كان قبله استأنف ودفته المولى يحجزه ملكه حين الارتداد
وان كان من غير فطره لم يزل ملكه فاذا حال الحول وهو باق لم يحجز عليه
وجبت الزكوة والى فلا **فخرج** لو كان منه اربعون شاة فضلت واحدة ثم مات
قبل حله الحول اربعه قال الشيخ وجبت عليه شاة لان القصاب والملك
حولا الحول فحصلت فيه وان قلنا انها حين ضلت انقطع الحول لانه لم يكن
من المخرقة فيها مثل المال الغائب فلا يلزمه بشئ وان عدت كان قرايا ما قرأه
الشيخ هو لعل لكن يفيق مرادات الاسم هنا فلو ضلت لخطه لم يعتد بها
وجبت الزكوة لصدق ملك القصاب حولا **الشرط الثاني** ان السرا وهو حوله على
اجمع لقوله في سائمة الغنم زكوة دل بهتموه على انها من العلفه وعن علي
في البقر العوازل صدقة وقال الصادق والباقر ليس على العلفه بشئ انما
ذلك على السائمة الراعية لان الزكوة تجب في المال الذي والعلف يشبهه
ويشبه سوا حوله الحول كون السرا شرا في الزكوة ما يفرق جميع الحول كالمالك
وكان القصاب ولو كانت العلف مستطرد السرا موجب فلما اجتمع غلب السقط كما
ذكر

لو ملك نصبا ابعثه سائمة وبعضه مملوكة ولا يكفي السرا اكثر الحول والشيخ قال
انه لو ملكا بعض الحول اعتبر بالانفاد وليس بجيد ولا استفت ولروى في انما الحول
ثم عدت الى السرا استوفى المولى وجعل اعتبار الاسم وصدقه فان صدقه
عليها السرا طول الحول مع العلف يوما وجبت الزكوة اما العلفه الواحدة فلا
بها ولا يخرج عن كونها سائمة ولا فرق في الاستطاد بالعلف بين ان يعلفها ملكا
او غيره باذنه او بغير اذنه من ملك المالك وانفدت من غيرها ولا بين كون العلف
لغيره كالشاة او لا لانتفاء الشرط في هذه الاحوال كما لا زكوة في الحال حتى تستوفى
عن الامتهات وشرها حولا لما تقدم ولعلها لا تجب من لغيره استوفى الشرط
لاستثناء الشرط والوجوب لارادة السرا في خفة المؤنة على المالك **الشرط الرابع**
ان لا يكون عوامل لقوله ليس على البقر العوازل بشئ وقول الباقر والصادق
ليس على الابل والبقر العوازل بشئ انما الصدقة على السائمة الراعية وانما
الوجوب البقرة الا يجاب في العوازل بانها في الاصح عدم اشتراط المؤنة علما
بالعوا **الشرط الخامس** في شرائط العلفات وهي ثلثة **الاول** القصاب وسياق **الثاني**
بدن الصلاح فلا تجب الزكوة قبله بالاجماع لان الوجوب تناو والمصلحة في شاة
والغرة والوقيب وانما سمي بذلك بعد بدو الصلاح فلا وجوب قبله وبقي به
استلزام الحظ واسم البقرة واصفادها وانقضاء الحصة على الاقوي ليس اصل
الثقة علات البقرة من الغنم واذ وجبت في البقرة فكذلك في الحظ المشبه بها
لعدم القائل بالفرق **الشرط الثالث** ان يملك العلفه بالارادة لا بغيرها فلو اشترى العلفه او
قبل بدو الصلاح بالبايع لا يوجب وجوبه في ملكه فيرجع اليه ولو اشترى
الزبيح او الغنم قبل بدو الصلاح لم يبد الصلاح في ملكه فالزكوة عليه ولو ملك
المالك وعليه دين سترعيب فالزكوة واجبة ان مات بعد بدو الصلاح فعلق

الزكاة بالعين فلو كان من الدين المتعلق بالدين ولو مات قبل بدو الصلح فلا
زكاة سواء قلنا بانقلاب الزكاة الى الوارث او قلنا لانها على ما حكم مال الميت
لمنع الوارث من التصرف فيها فانفق في غير الوجوب ولو لم يصب الدين الزكاة فان
فضل قدره انقلب وجبت الزكاة لا لانتقال الزكاة الى الوارث وما لا خلاف
والمراد يجب عليه الزكاة ان يبلغ نصيبه الزكاة لثواب على الاقوى لا يترك
نصيبا قبل بدو الصلح **الحق الثالث** في شرائط التقديرات وهي ثلثة **الان**
وساقي **ب** الحول وهو حوله الا لعام وقد سبق **ج** كونه مضرين **د** ملك
وردا يمتنع شين بركة المعاملة او ما كان يتعامل بها فلا زكاة في المسايك
لا يمتنع مخرجه لا منعه وقوله الكاظم ليس في سبائك الذهب ونفاة الفضة
زكاة وكل ما لم يكن ركازا فلا زكاة قال علي بن يقطين قلت وما الركاز قال
الصائت المتروك ومن الصادق او الكاظم لم يس على الزكاة انما هي على اليد
والارواح والحلي لا زكاة فيه سواء كان حراما حلالا الزكاة للرجل وعلى الرجل
للرثة او صلا لا قوله ليس في الحلي زكاة وقول الصادق قد سألهم
في الحلي زكاة لا ولا نرددهم للاستفهام لا لا سبائك الذهب والفضة والحواشي
الزكاة يجب في مال تام والمقدور تام في نفسه انما يلحق بالاساس لكونه متقنا
للاخراج وبالصيغة بطل التيقن **فروع** **المرسب** الذهب والفضة فان كان
في الحول فلا زكاة ولا وجبت وتقدم مثله **ب** لا يقيم الدوام المانع
السبائك الى الذهب **ج** لو كان الحلي معدا للاباحة او غيرهما من وجوبه
الاكتساب لم يغيره الزكاة لعدم الشرط وهو النقش **د** لو كسرت بعد
فان خرجت عن النقش بالكتابة وصارت مطوية سقطت الزكاة عنها وال
وجبت **هـ** لو ضاع الدوام او الدنانير حليا محلا فلا زكاة ان كان قبل

القول

الحول وان قصد التزكك فلنا لعارض التقاب بثلث في الحول او اخرج به جب
من اسباب ولرباع في الاثنا بثلث الحول لوجبه من ملكه فان عاد بغيره
او اخرج استوفى الحول من العود لوجبه الملك **الفصل الثاني** في الحول
جب الزكاة عند علماء الامة في ستة اجناس الاول والبقرة والغنم
والخنة والشعر والنمل والاربعاء والذهب والفضة لا سالار الزكاة وقوله
الصادق الزكاة على ستة اشياء الذهب والفضة والخنة والشعر والنمل
والاربعة والابل والبقرة والغنم وعفا رسول الله عما سوى ذلك وجب
فيما ياتي فيها مطالب **المطلب الاول** في زكاة الانعام وخير ما بحث **الاول** في
زكاة الابل وفيه مقامات **الاول** في مقدارها لثوب والفراسين وهي اثني
عشر نصيبا **الحس** **ب** عشر **ج** خمس عشرة **د** عشرون **هـ** خمس وعشرون
و ست وعشرون **ز** ست وثلاثون **ح** ست واربعون **ط** احدى
ستون **ي** ستون واربعون **يا** احدى ومثرون **يب** مائة واحدى
ومثرون للاجتماع على انه لا زكاة فيما دون الحس وقال الباقر الصادق
ليس في الابل شئ حتى تبلغ حسنا فاذا بلغت حسنا ففيها شاة ثم في كل خمس
شاة حتى تبلغ حسنا وعشرين فاذا اذات عشرين وعشرين ففيها بنت حسنا
فاذا لم يكن فيها بنت غنم فابن لبون ذكر الحس وثلاثين فاذا اذات
على خمس وثلاثين فابنة لبون الحس واربعين فاذا اذات فحقة الى
ستين فاذا اذات فحقة الحس وسبعين فاذا اذات فابنة لبون
الى تسعين فاذا اذات فحقتان الحس وساتين فاذا اذات ففي كل
خمين حق وفي كل اربعين ابنة لبون وليس في شئ من الجوان زكاة

بنت الحاقق وان اذكر ذلك للتعريف بالغالب حالها وان بنت اللبون المقام
الثالث في الابل لم يوجب عليه من الابل وليت عنه بل ارفع
بدرجته او انزل بدرجة دفع عنه واسترجع من الابل شاة في
درهما او دفع ذلك اليه الى بنت الحاقق فلا يأخذ انزل بها الا ثوبا
ادون اسنان الابل الى القيمة القوتية والاهلية فانه لا يؤخذ اقل
الى القيمة ايضا ثوبا على اسنان ما يؤخذ في الزكاة لقوله انزل
عنه من الابل صدقة وليت عنه وقيمة الجذعة فانما تقبل منه الحققة
وعملها شاة ان استقر له او عشرين درهما او ثلثه صدقة
الحققة وليت عنه وعند الجذعة فانما تقبل منه الجذعة بطن الصدقة
عشرين درهما او شاة ونحوه على وساق في الحديث اسنان الابل
فلو وجبت عليه بنت الحاقق وعنده بنت لبون دفعا واسترجع شاة
او عشرين درهما ولو وجبت عليه بنت لبون وعنده بنت الحاقق دفعا
ودفع منها واسترجع اثنتين او عشرين وكذا بين بنت اللبون والحقة
والجذعة ولا جبران بين بنت الحاقق وابن اللبون بل عجزوا عنه
نقص ذكوريته ولو وجبت عليه بنت الحاقق وليت عنه وعنده ابن
لبون ذكوريته ولا يشي له ولا عليه لقوله على ومن لم يكن عنه
الحاقق على وجهها وعنده ابن لبون فانما يقبل منه وليس معه شئ
فروع **الوجبة** **ج** يجب عليه شاة على الابل دون غيرها في دفع الثوب
شاة فان دفع الابل على استرجع من المصدق وان دفع الابل دون دفع
الجبران ولا خيار للعامل في ذلك بل للمالك ان يغير في الوارث

هذه الامتيازات اذا عرفت هذا ففي كل خمس من الابل شاة الحس وعشرين
فاذا بلغت ذلك ففيها بنت حسنا فاذا اذات واحدة ففيها بنت الحاقق ثم
ليس فيها شئ الى ان تبلغ ثلثين ففيها بنت لبون ثم ليس فيها شئ الى
تبلغ سثا واربعين ففيها حققة ثم ليس فيها شئ الى ان تبلغ احدى ستين
ففيها بنت حسنة ثم ليس فيها شئ الى ان تبلغ سثا وسبعين ففيها بنت لبون ثم
ليس فيها شئ الى ان تبلغ احدى وتسعين ففيها حققة ثم ليس فيها شئ
الى ان تبلغ مائة واحدى وعشرين ففي كل خمسين حققة وفي كل اربعين
بنت لبون وهكذا في الزائد مطلقا ففي مائة واحدى وعشرين ثلث شاة
لبون ثم ليس فيها شئ ان تبلغ مائة وثلاثين ففيها حققة وبنت لبون ثم ليس
فيها شئ حتى تبلغ مائة واربعين ففيها حققة وبنت لبون وهكذا الى
الاشاء في الاسنان الشاة المأخوذة في الابل والغنم اقلها الجذعة من الصغار
وهو ما حمل سبعه اشهر من العمر الشئ وهو ما حمل ستة ودخل في القيمة
لقوله سويد بن غفلة انما مصدق رسول الله قال فنيان تاخذ
المراضع واما الجذعة والشاة والخنازير الى المالك في اخرج ايها
شاة لا تجزأ كل منها ومخرجه المذكور الا ان ينفق لهدف الاطلاق فيها وبنت
الحاقق ما حمل لها ستة ودخلت في اثنا عشر فصادت اها ما خضع اعلا
وبنت اللبون هي التي لها ستان ودخلت في اثنا عشر فصادت اها ما خضع اعلا
والحققة كل لها ثلث ستين ودخلت في اربعين فاصححت ان يطرها
الفحل وان تحمل والحقة ما حملها اربع ستين ودخلت في الحاقق
اعلى اسنان الابل المأخوذة في الزكاة وليس كون الابل ما خضع اشترط في

بنت

وكذا اذا دخل الثابتين او الداهم ونوع دفع الشاة او الداهم لا مضافا **وذلك**
 الظاهر ان المخرج من هنا على القالب من سادة المدفع مع اخذ الجبار او
 اشتداد القوة او نقصها عنه شيئا يسيرا وزيادتها عليه كذلك فلو نقصت قضا
 قاضا او زادت كذلك فالوجه في القيمة السوتية او دفع ما يداوى
 مع الجباران المرفضة فلو دفع عن بيت البتوت حقة واسترجع الشاة والداهم
 خاوى لابقى من الحقة بعد دفع الرابع بنت الحاقن فالأقرب عدم الاجزاء
ج لو ناضحت الداهية اقبل وجوب القيمة السوتية اقتضا على القيمة
 الذي لا يعقل معناه على موده ونضاض الشاة والداهم لأن سائر المساو
 ساو **د** انما يخرج ابن البتوت مع عدم بنت الحاقن سواء تكن من شاة او لا
 ولو كان منه بنت خاقن مرفضة كما تعدد ولا تمايز مقبولة ولو كانت
 منه بنت خاقن على صفة من الواجب فان تبيع بها كان افضل واولا
 ابن البتوت من شاة بنت خاقن على صفة الواجب ولو عدم بنت الحاقن
 مثله ابن لوت وبنت لوت عن غير دفع ابن البتوت من غير جبر ودفع بنت
 البتوت مع استرجاع الجباران ولو عدم بنت الحاقن وابن البتوت جاز انما
 اقباشا لا منه مع اقباشه يكون واحدا لابن البتوت فاجزاء **هـ** لا يخرج
 الحق عن بيت البتوت ولا المخرج عن الحق لا من مخرج من مخرج الحق
 نصير جري لوساوه قيمته على سبيل الحق كغيره من انواع القيم **و** يخرج
 عن بيت الحاقن والحق عن بيت البتوت والجبار من الحق لا تمايز مع
 الجباران دفع عدم مساو على جري عزاد من نضاض السقل فعند اول دخل
 يخرج بنت البتوت عن جري شاة مع قصور قيمتها عنها اشكال ليشاء من غير
 الواجب فلا يخرج الابا لقيمة والداهم فيكون قد ادنى بعض الواجب

وغيره

ومن اجل ما مرست وعشرين فمن خمس وعشرين اولى وعلى هذا المذهب
 الحاقن من شاة واحدة تنقص قيمتها عنها فالأصل كمال جالس والاقوى **و** اذا
 الحق من الجبارين بقي لوت **ز** يخرج لا بل من جبارين الحاقن ختوت
 العرب عشرين ومن السان سنية ومن الزوال من سنية ختوت **و** لو اجتمع
 ونضاض اخراج مرفضة بالبيت بعد النقيط **و** على الجبار اقباشا اذا كانت
 الواجبة لا تمايزا لكونه جني واحد **ح** يجوز ان يدفع عن الجبار من شاة البلد
 وغيرها وان كان ادون قيمة لثاول الاسم لها انما النعم فالقيمة تحجب العين
 فلا يدفع من غير مفضتها الا بالمعقوب على اشكال **ط** اسنان غير الابل
 ينقل عنها الى غيرها بالمعقوب فلو وجب عليه تبيع او تبيعة وعند مستر او
 بالعكس وضعها ان شاة او غيرها بالقيمة **ي** لو كان القصاب كذا راها او فريضة
 قلدها بعد الجبارين السقل مع دفع الجبارين وليس له ان يصعد مع اخذ
 الجباران لا في الجبارين اكثر من الفضل الذي بين المربيين وقد يكون الجباران
 من اصل فان قيمته الحقيقية اكثر من قيمة المربيين وكذلك قيمة ما بينهما
 فلم يجز الصعود وجاز النزول لا من سلق مع ولو كان المخرج والمستمع لم يخرج
 الفضل فيجب شيئا الذي من غير مال **يا** لو اجتمع نضاضان غير مال كان
 يجوز له دفع اربع حقات او خمس بنات لوت ولا يخرج حقات وبنات لوت
 ونضاض الا بالقيمة لان النقصين يجب ويوجب في رهنه اربع حقات
 بنات لوت لا مقدار **الجاب** في تركه البقر بقدر نضاضان تثبتون فيه
 تبيع او تبيعة وهو ما كل سنة ودخل في الثانية فتع امة في اربع اربع
 اذنه **ب** اربعون وغيره مستر وهي ما كل لسانان ودخلت في الثانية وهكذا

شاة واحدة

ما نة شاة ولا خلاف في القبط السابقة الثلثة بل في الراجح فقيل ان ينقل
 الوصف اليه في كل مائة شاة ونظر الفارقة في الوجوب والحقان والاصل
 ذلك الرواية الصحيحة من ابيات والصادق في شاة في كل اربعين شاة
 وليس فيها دون الاربعين شيئا حتى تبلغ عشرين ومائة فاذا بلغت عشرين
 ففيها ثمانون وليس فيها اكثر من ثمانين حتى تبلغ مائة فاذا بلغت المائة
 ففيها مائة ذلك فاذا زادت على المائة ففيها مائة شاة في لوت في شاة اكثر
 من ذلك حتى تبلغ ثمانون فاذا بلغت ثمانون ففيها مائة ذلك ثمان شاة
 زادت واحدة ففيها اربع حتى تبلغ اربع مائة فاذا بلغت اربع مائة كان على
 كل مائة شاة وسقط الامر لا وتس وليس على عادت المائة بعد ذلك
 شيئا وليس في النقيش وكل ما لا يجوز عليه المولود عند رتبة فلا شيء عليه
 فاذا حال عليه المولود وجب عليه **المختار** في الاثنان في كل اثنان من القصاب
 في في الاصل شقاو في البقر وقضار في النعم وبالف الاثنان عقرا نادر
 كان على شاة من الابل كان القصاب منها اختيارا او بيع شقاو ولا شيء عليه
 فيه ولا يتعلق الركوة به لكونه بعد المولود اربع بغير قنيط وجب لثاة
 كالا لولول لغيره في الاثنان شيئا حتى تبلغ ثمانين فاذا بلغت ثمانين
 لوت وقول الباقى والصادق في ركوة الابل ليس في النقيش وليس
 في الكور شيئا ولو كان من بقر قنيط سقط من الشاة ولو حال المولود على
 ثمانين واحدة من النعم لم يلف بغير قنيط مائة سقط من اربع شاة
 مائة جزا من ثمانين جزا وجزو ولو لفت واحدة لا غير سقط من ثمانين
 جزا وجزو من اربع شاة جزا واحدا ان ارجبنا في ثمانين واحدة اربع

فما زاد في كل ثلثين تبيع او تبيعة وليس في اقل من ذلك شيئا وفي كل اربعين
 سنة ولا يخرج السن عن اربعين ويخرج عن ثلثين لا جزاء المبيع فالمستأجر
 ولا شيء فيا فحقه ثلثين اجمالا ولما ثبت الشيء معاذة امره ان لاخذ من
 البقر من كل ثلثين تبيعا ومن كل اربعين مستر وما لا باقى والصادق
 في البقر في كل ثلثين تبيع او تبيعة وليس في اقل من ذلك شيئا في لوت في شاة
 يبلغ اربعين ففيها مستر في لوت في شاة حتى يبلغ سيق ففيها ثمانين او
 ثمانين ثم في سبعين تبيع او تبيعة ومستر في ثمانين مستات وفي سبعين
 ثلاث تبيع والجاموس كالبقرة بالاجماع ولا يخرج الذكر في ركوة اصلا الا في
 البقر وابن البتوت ليس ياصل بل هو بدل عن بيتة خاقن وانما يخرج الذكر في
 البقر من الثلثين وما يكون منها كالعين والتمين وما يركب من ثلثين وغيرها
 كالسبعين وانما الاربعون وما يكون منها فلا يخرج في غيرها المذكور الا في
 يخرج من المائة تبيعين وتبلغت البقر مائة وعشرين اتفق الفهتان فيخرج
 المالك بين اخراج تلك مستات ارا مائة تبيعة هذا اكد اذا كانت البقر
 انما ولو كانت كلبا ذكر اجزاء الذكر عنها بكل حال لان الركوة مرساة
 فلا يملك المشتري الاخراج من غير مال ولا يحل عدم اجزاء الذكر في الاصل
 لو رد الشاة على المستر ولا ركوة في غير الوحش لعدم انصاف الاطلاق
 ولا تمايز من مبيعة الا مقام ما ثبتت الوحش **الحق** في ركوة
 النعم والنعم ختوت **ا** اربعون وفيها شاة **ب** مائة واحدة ويخرج
 وفيها ثمانين **ج** مائتان واحدة وفيها ثمان شاة **د** ثمانين واحدة وفيها
 اربع شاة على الاقوى **هـ** اربع مائة فكل مائة شاة وهكذا في ازيد او اقل

مائة

شاة وان اوجبت ثلثا منه وواحدة اربع شاة وان اوجبت في كل مائة شاة
 ثلث من ثلثا منه وواحدة شاة واحدة لم يسقط ثلث شاة شي لانهم اوجبت
 في كل مائة شاة واحدة والثالثة دالية على ما علقوا الرجوب به ولا يلزم مركز
 الشاة شي في غير الرجوب وجوب شاة في كل مائة ثلث الرجوب فيها وهو
 الما ويقرب ونظير الفاشة في الرجوب والفاش ثلثا وثلث مائة وجوب شاة
 لا نقاد النصاب او على وجوب شاة في كل مائة ومثل وجوب ثلث لا شاة
 مائة المائتين وواحدة حولا ولو اشرك اثان في نصاب واحد فلا زكاة
 سواء كانت المصلحة خلطة اعيان او اوصاف كون كل واحد منهما يقصر نصيب
 النصاب فلا زكاة عليه لعدم الشرا ولا في النصاب شرا كالحول كذا لا يخرج
 شقيق على اخر فكذا في النصاب ولا فرق بين الاقسام وفيها في عدم الاخذ
 بالمصلحة ولا فرق بين شخص واحد وان تابعه ولو كان لعشرين من
 النعم في بلد وشملها في اخر رسات حولا وجبت الشاة لا يجمع بين ملكي
 شخصين وان انفقا في المرقى والمسرجه والواقي والفحل وغرها وراعي
 صاحب النصاب بنصفه قبل الحول فلا زكاة ولو استاجر اعيان شاة من
 النصاب قبل الحول سقط الحول سواء افردها او خلطها بقصان الماء
 من النصاب **الحج القاس** معدون ولا الهبة ولا زكاة المار وهي لقوله
 لا يخرج في الصدقة هبة ولا زكاة عوار ولا نسيب الا لما المصدق وا
 والماديين النعم خلطها النقصه وضاد لمدا ولا انتفاع بملايه الا ان يكون
 جميع المال من جنس لما هو في نفسه ولا يؤخذ المذكور من الامتات ولا ابل
 والجوز لان في الا نوسة دفن في الدار والاشل الا في البيع من الجوز وابن

عوضا

عوضا غنيت والاقرب جواز الذكوة في النعم لقوله في اربعين شاة شاة
 والشاة تقع على الذكوة الا في النعم ولو كانت نصاب النعم ذكر اكله اجزا الذكوة
 قطعا وهل يخرج في البقر والابل ذكرا ناكلا النكاح شيئا من نفسه
 على الا في ذكوة في النعم والابل والبقر ذكرا ناكلا من غير ذكوة في النعم
 عن ستة وعشرين ويخرج به عزيت وثلث من الذكوة يجب في الدين فلا يكف
 شرا الا في النعم كالمعيب ومع نال اقرب عدم وجوب الاخذ بالنسبة فلا يشترط
 اخذ ابن البقرة من ستة وعشرين قيمته دون قيمة ابن لبون باخذه من ستة
 وثلثين ويكون بينهما في القيمة كالبقرة والعدو وكون الفرض بنصفه الما لا
 بالطلاق ولو كثرت قيمة المبيته نال اقرب عدم اجزا من النعم للقيمة الما لا
 ولا شاة على الاضار بالفقار ولهذا ينبغي ردها في البيع وان كثرت
 قيمتها لم يحل قريبا الا جزاء اذا اشتمل على قيمة القيمة ولو اشتمل المال على
 صحاح ومن اشترى حجة قيمتها على قدر قيمة الما لكون او معيبة كذا كذا ولو
 كان النصاب كذا مرأسا الا مقدار الفرض فان طلعت به واة اخرج بغيره
 على قدر النسبة انه يحجب كذا كذا لو كان الا يدعون مرأسا الا واحدة اخرج
 شاة بقيمة تسعة وثلثين من مائة وعشرين جزءا من مائة جزءا من مائة
 من مائة ولو كان نصف النصاب صحاحا ونصفه مرأسا وجب فيه حقان
 او بنت لبون جان اخرج حقة من مائة وعشرين حقة او بنت لبون كذا كذا
 ولا اعتبار بقيمة العيب وكثرة على كذا كذا اخرج عنه اخفى عن النصاب
 المعيب ولو وجد المعيب وزاد اخر مائة مائة عدم الا جزاء لان النصاب
 كالصحيح بالنسبة الى الزائد ولا تؤخذ الزيادة التي قد وضعت ولدها

من الا في ذكوة في النعم والاقرب جواز الذكوة في النعم لقوله في اربعين شاة شاة
 والشاة تقع على الذكوة الا في النعم ولو كانت نصاب النعم ذكر اكله اجزا الذكوة
 قطعا وهل يخرج في البقر والابل ذكرا ناكلا النكاح شيئا من نفسه
 على الا في ذكوة في النعم والابل والبقر ذكرا ناكلا من غير ذكوة في النعم
 عن ستة وعشرين ويخرج به عزيت وثلث من الذكوة يجب في الدين فلا يكف
 شرا الا في النعم كالمعيب ومع نال اقرب عدم وجوب الاخذ بالنسبة فلا يشترط
 اخذ ابن البقرة من ستة وعشرين قيمته دون قيمة ابن لبون باخذه من ستة
 وثلثين ويكون بينهما في القيمة كالبقرة والعدو وكون الفرض بنصفه الما لا
 بالطلاق ولو كثرت قيمة المبيته نال اقرب عدم اجزا من النعم للقيمة الما لا
 ولا شاة على الاضار بالفقار ولهذا ينبغي ردها في البيع وان كثرت
 قيمتها لم يحل قريبا الا جزاء اذا اشتمل على قيمة القيمة ولو اشتمل المال على
 صحاح ومن اشترى حجة قيمتها على قدر قيمة الما لكون او معيبة كذا كذا ولو
 كان النصاب كذا مرأسا الا مقدار الفرض فان طلعت به واة اخرج بغيره
 على قدر النسبة انه يحجب كذا كذا لو كان الا يدعون مرأسا الا واحدة اخرج
 شاة بقيمة تسعة وثلثين من مائة وعشرين جزءا من مائة جزءا من مائة
 من مائة ولو كان نصف النصاب صحاحا ونصفه مرأسا وجب فيه حقان
 او بنت لبون جان اخرج حقة من مائة وعشرين حقة او بنت لبون كذا كذا
 ولا اعتبار بقيمة العيب وكثرة على كذا كذا اخرج عنه اخفى عن النصاب
 المعيب ولو وجد المعيب وزاد اخر مائة مائة عدم الا جزاء لان النصاب
 كالصحيح بالنسبة الى الزائد ولا تؤخذ الزيادة التي قد وضعت ولدها

وهو تربية المخرج غير مائة قبل المصنوع والنصاب استثناء الدول منها الما فيه
 من الاضار بالملاك ولا الماخض وهي الحامل ولا الاكولة وهي النسيبة المعدة
 للأكل لقوله اياكم وكذا في الاموال **الحج الثاني** في القواحي ان يسقط ان نصاب ابل
 انما شرا اذا زادت على مائة واحد وعشرين ولا يحكي زيادة شخص واحدة
 بل لا بد من زيادة واحدة كذا لان في بعض الروايات من الما في القواحي فغيره
 بالاحد او بالاخذ البنت عشرين ومائة فيها حقان لوقته الفحل فاذا زادت
 واحدة على عشرين ومائة ففي كل مائة حقة وفي كل اربعين بنت لبون ب
 في مائة وعشرين حقان فاذا زادت واحدة ففيها ثلث بنت لبون وهل لها
 سقط من الواجب بمثل لعدم لقوله في كل اربعين بنت لبون ولو كان لها
 فكان في كل اربعين ثلث بنت لبون والا فملا بنت لان تقير الواجب بالواحدة
 يتعلق الرجوب بها كالمائة ويغيرها لثلث الواحدة كمثل الحول وقبل امكن
 الاداء سقط من الواجب جزءا من مائة واحد وعشرين جزءا لا يتغير الزا
 بعد الثلثين الا بزيادة عشر فاذا وجب عدد من ثلث البقرة ثم زادت عشر
 ابدلت بنت لبون بمائة فان زادت عشر اخرى ابدلت اسرها وهكذا الى ان
 يصير لكل حقا فان زادت عشر بعد ذلك ابدلت الحقا كلها بنتا لبون
 وريدت واحدة ففي مائة واحد وعشرين ثلث بنت لبون فاذا صار
 مائة وثلثين ففيها بنتا لبون وحقة فاذا صار مائة واربعين ففيها بنت
 لبون وحقتان فاذا صار مائة وخمسين ففيها ثلث حقا فاذا صار مائة
 وستين ففيها اربع بنت لبون فاذا بلغت مائة وسبعين ففيها ثلث بنت
 لبون وحقة فاذا بلغت مائة وتاين ففيها بنتا لبون وحقتان فاذا بلغت
 مائة وستين ففيها ثلث حقا وبنت لبون وهكذا دائما لا يخرج الما في

بنات

التيون والحق لا وجب اختصا الحق بهذه القوة بل هو موجودة فيها ايضا
فلا يلزم من جبر تلك الزيادة لقلة الا فوضته جبر هذه الزيادة عقلا **ط**
لو فقد صاحب المائتين الحقائق وبيات التيون غير في شرائها انما كانت
في اخرج ايما شاء ووجد بها كل الا فضل اخرج الحقائق لان الاختلاف
ذكره الا بل بزيادة التيون ما يمكن الا ان الشرح ارتفع في وجهها المستحق
اكثر في الانسان ثم عدل بعد ذلك الى زيادة القدر وذلك شعر
بزيادة الرقعة في علو السور ولا يجب عليه تحصيل النصف الا فضل وان
كان اتفق للمالكين ولا يجوز ان لا يحصل الحقائق ولا بيات التيون بل
بذلك الرصيد مع الجبران فان شاء جعل بيات التيون اصلا وبزيادتها
المحترقات فخاص فاخرجها مع خمس جبر ما ران شاء جعل الحقائق
وصعد فيها الى اربع جعلت فاخرجها واحد اربع جبريات وفي جواز
جعل الحقائق اصلا والمزول منها الماربع بيات فخاص مع ثمان جبريات
او جعل بيات التيون اصلا والصعود منها الى خمس جعلت وواحدة عشر جعلت
مع جواز الضعيف اشكال شيئا من الجواز هناك فليخرجها لا تفرغ فيه
ومرر كان تقليل الجبران يجعل الجذاع بدل الحقائق وبيات الحقائق
بدل بيات التيون وركان عنه احد الضعيفين ايجزله الله الى
بدل الاخر مع الجبران **ي** ولو بلغت المائتين وعشرين كان حكمها في
التيون بين اخرج اي الرقعتين شاه حكم المائتين في الاول **يا** الثانية **ال**
جبريات بين الاثنان بنصفه المخرج من خمس من الاول ولا يشرط فيها
الا فوضته والله داهم المخرجة هو القوة القوية بسبب المعاملة وكذلك
دراهم الشريعة حيث وردت ولو انتقل الامام الى اعطاء الجبران ولم يكن
في بيت

في بيت المال درهم باع شاة من مال المالكين ودرهم الى الجبران **يب** واخرج بذلك
الجذعة ثمانية ولم يطلب جبرياتها فقدرنا ذلك لطلب الجبران في القدر القوية
ولا يشره الثاني او العشرين ودرهما من المائتين ليس في ان الزكاة فاشبه ما
لا يخرج فضلا لا يبيع انسان الزكاة مع جبران انما هو من القوية السوفية **يج** على
اختاره من جواز الجبران في الدرعين لو ارتقى المائتين درهم بان يعطى بدل المائتين
عند فقد حاد فقد الحقة وبيات التيون بنت فخاص مع ثمان جبريات او جعل
مكاتب بنت الحاق عند فقد هاد فقد بنت التيون والحقة جذعة ولا يخذ
ثمان جبريات جبران وهل يجوز الصعود والمزول بدرجتين او ثمان مع القدر
على الدجعة القوية الا قرب المتع للاستفاد من احد الجبريات بدل
الاولى وعمل الجواز كما لو اتجه القديا فاما البيت واجب ماله فوجودها بقا
عدها ولو وجب عليه بنت ليون وعنده بنت فخاص احتل وجوب بنت
الخاص مع وقع الجبران لا ينافي القرب وجواز دفع الحقة واسترجاع نصف
الجبران **يد** يجوز ان يخرج جبرياتين عشرين وعشرين درهما كما يخرج **ك**
صنفين ولا يجوز ان يخرج جبريات واحد شاة وعشرة دراهم لا نقصا
النقش عشرين شاة وعشرين درهما فلا يثبت حثا ثمان كما لا يجوز في
يطعم خمسة وهو كان المالك هو الاثنان ورضي المقر في جاز لا يفرق
اسقاطه بالكتابة **يه** في جبريات اخرج قيمة الثانيين او العشرين درهما من
غيرها مع النقصان من القوية السوفية والجبرة والقيمة اشكال الاقرب
المتع اما الماوى الميراث المكت الخاص شاة مع قيمة الثانيين من غير الماوى
بنت التيون فانه يخرجى لا يشره **يو** لو وجب عليه بنت ليون ولا يحد

ويحكمه ولا يشرط عليهم الترم ولا رسالت حرمه بعد موت المالك ولم تعلم
وجبت الزكاة لوجود البتة **الطلب الثاني** في زكاة الفقيد اما القديس
فقد فصلان **ا** عشرين شاة وفيه نصف مقال فلا شيء فيا ينقص عشرين
شاة لا يجمع ولقول رسول الله ليس عليك في القديس شيء حتى تبلغ
عشرين دينارا ويحول عليها الحول ففيها نصف دينار وقال الباقر ليس
فيادون العشرين شاة من القديس شيء فان اكلت عشرين شاة ففيها نصف
مقال **ب** اربعة مثاقيل ثلاثي في الزائد على العشرين شاة من القديس
حتى تبلغ اربعة مثاقيل وفيها ثمان و هكذا ليس في الزائد على اربعة وعشرين شاة
شيئ الا ان يزيد اربعة مثاقيل اخرى يكون فيها ثمان و هكذا اما ما بالعا
ما يبلغ لقول الباقر والصديق ليس فيادون العشرين مثاقيل شيء نادرا
بلغ فغير نصف مقال الماربعة وعشرين ففيها ثمانية اجناس و ياد الى ثمانية
وعشرين مثاقيل هذا الحساب اراد اربعة مثاقيل في الزائدة على اربعة وعشرين
ولا يثبت في نصاب الذهب نصاب القديس ولو قصرت قيمة العشرين مثاقيل
القديس وهو ما سادهم وجبت الزكاة للغير واما القديس فلها فصلان **ا** ثمان
درهم فلا شيء فيا ينقص عشرين درهم بالاجماع المقتدر على الا سلام نادرا
بلغت مائتي درهم فيها خمسة دراهم **ب** الا كما **ج** اربعون درهما ثلاثي
في الزائد على المائتين المائتين تبلغ اربعين درهما ففيه درهم وهكذا ليس
في الزائد على المائتين والا ربعين مثاقيل المائتين تبلغ مائتي درهم وثلاثين
ففيها سبعة دراهم وهكذا بالاقاماس **ج** **فخرج** الوصف احد القديس في القديس
سقطت الزكاة فيه وان خرج باقيا لعدم ساط الوجوب ولا فرق بين القديس
اليسير والكثير فلو نقص ولو حقه فلا ذكرا اما لو اختلفت الموازين فنقص اليسير

ووجد ابن ليون وحقه فاداد ان يجعل بين التيون مع الجبران احتل الجواز **س**
بنت بنت الخاص في الشرح والا قرب المتع ولو كان له ثلثون من الاول ففيها
مراض ونصفها صحاح وقيمة القديس اربعة والمعباة وديار من خط الماخوذ على
وعشرين خمسة عشر منها صحاح لان الزكاة لا يسقط على الشرح عند **س** **س**
بيعا فاستلزم ليرث المالك ووجب الزكاة عليه ان لم يخرج من الا ستاد وهل
يقوم ترك الاستاد والجبر بالمحكم مقام المتع اشكال ولو علقها المشتري فاقوى
انقطاع الحول لثمة مادون في القديس من ثمة المالك فاشبه الوكيل بولي
مملوكة بيعا فاستلزم ناساها المشتري فهو كالرأسها القاص لا يسقط عليه
الا باقتدار النصف فلو غصب من ثمة المالك من ثمة ناساها المشتري فاستلزم منه النصف
الزكاة **ج** لو باع المالك النصاب قبل الحول فزده المشتري بسبب سابق
قبل كالحول استأنفت المالك ولا يبي سواد رده بعد القديس او قبله
سواد رده ببقاء الفاضل او لا ولو مضى الحول في يد المشتري وجبت الزكاة
عليه لانه مالك نصاب حاله عليه الحول فان لم يخرج الزكاة فليس له الزكاة
لان للفاصل اخذ الزكاة من العين لو قدر احد هاتين المشتري فلا يخالف
الزكاة فيه من عيب حادث ولا يبطل الحق بان اخبر مع العكس ولا فرق بين
عدم نكته من الزكاة قبله وانما يبطل الحق بان اخبر مع العكس ولا فرق بين
ما يجب اخذ الزكاة من عيبه كالمع والغير او من غير عيبه كالاولى **د** **د**
ففيها الثمن وان كان قد خرج الزكاة فان كان من غير المال فلا الزكاة
لغيره في البيع ويقتل عند الزكاة الذي اخرجيه عوضا قد يخرج حقيقا
فبيع الماوى عين القاص وان من العين سقط الزكاة بعد ثمة العيب عنه **هـ**
ولو اكره في **ط** لو مات المالك استأنفت رده من الماوى من حين الموت **و**
دعوى

لنف

فيضها وكل في اتيق وجبت الزكاة على الاحتياط **باب** الاشارة الى الزكاة
اهل مكة وفي كل بكال اهل المدينة والذات لم يختلف المقال فيها في
الاسلام او ان الدرام فانما تختلف الاوزان والذهب استقرارا في كل
ان وزن الدرام الواحد ستة دراهم كل عشرة شهابت مشاقيل ذهب وال
ثاني حبات من اوسط حبات التبريد البقية ان غالب ما كافوا بما يكون به
من انواع الدرام في عصر النبي وبعده لا اول بعد وفاته النبوية والظنية
والدراهم الواحد من البقية ثمانية دراهم ومن الظنية اربعة دراهم فاختار
واحد عشرة دراهم من حبة وشهرها نصفين وجعل كل واحد دراهم
ومن بني ابيته واهل ذلك العصر على تقدير الدرام الاسلامي ثمانية
على الدرام الواحد ثلثة اسباع كان ثقالا اوزان انقضت من المثال ثلثة
كان درهما وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل فكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما
وسكان ثقال المسمى انما جعل كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل
لأن الذهب اوزن من الفضة فكانت دراهم من الفضة ومثلها الذهب
فكان وزن الذهب زائدا على وزن الفضة مثل ثلثة اسباع او اشقرت
الدرام في الاسلام على ان كل درهم نصف مثقال وخمس درهما قدر
الزكاة ومقدار الجزية والذات وصاب القطع في المرق وغير ذلك
ج تدبيرا انه ليعنى الصاب من الفدر ولو قل سقطت الزكاة منه
لعمري قوله ليس فيادون على وزن صدقة والا فدية اربعون درهما
وانه لا فرق بين ان يدرج في رواج التمام او يعقل عليه وبين ان لا
يكون وقيل على التمام انما يكون لجملة المرق ورواحه وراج التمام
قد يكون للجملة وقد يكون لزيادة الفدية وفيه في مثل المساعدة في
ملك الصاب شبهة في جميع الحول ولا يجوز في قوله لا زكاة في ذلك
حتى

حتى يزل عليه الحول والمادث بعد نقصان الصاب لم يحل عليه الحول
يكل صاب احد النقيضين بالآخر لا سيما ان مختلفان فاشبهوا من الصاب
فهم كوكان للثبات ثم اجدوا الى اخره وكذا يكل جلد الجسد بوقته وليس الى
بل ذلك الحلق والفتش من الجوزة هذا النوع والظن على الصاب والوارد في الفضة
والفتش عند الصاب ويخرج عن كل واحدة بقية ولو لم يفسر بغير ذلك اخرج
من الوسط ولو اخرج الجوزة التي كانت افضل من غيرها العكس اسكال اخرج
ذلك ان صدق الاسم ولو شاع على ايراد واختلفت البقية كالوضعية والار
استحب التصديق واخراج الفضة على شكله وكذا لو اسقط السلطان معاملة
ساوية في العار فصارت اقل قيمة ويجوز اخراج الفضة من الكسور والنجيب
ولا يجوز العكس مع نقص البقية عنه ولو اجتمع المحققون صرف اليمين الدنيا
اولى واحد باذن الجاهلين لو ايراد القيمة فلا زكاة في الفضة حتى يبلغ ثلثا
نصابا او كليه صاب الجوزة لو كان الفضة اقل اولا قوله ليس فيادون
حتى اوراق زكاة واذا ابلغ الصافي منها صابا اخرج قدر الواجب
او اخرج من الفضة ما يبلغ ثلثه شغل على قدر الواجب ولو اخرج غير
خالصة حرمه درهم من عشرة لم يجب كما لو اخرج من خمسة من الصاب بل هذا
اولى لأن الفضة ليس يورق والمربعة اقل فان اخرج فالا فدية ان لم
الاستيعاب ان كان بين عند الفضة انه يخرج من عند المال لا بد من
فاساد او لا يحل الزكاة تلتل مال ويجعل الهدى كالواضع وقبلة
فانه يكون مستوطنا ولا يبيح للمام صرف الدرام المقتضية للاداء
الفضة لبعض الناس من بعض فان كانت الدرام المقتضية مضبوطة العيار
المقابل بما عهد بيان حالها ولو كان مقدار الفضة مجهولا اقل من النصاب

بأن الصدق واهما وهي داخلة فكانت المسكة ولا يجوز بيع الجزيات والغالية
وان اختلفت اقدارها وانما المقصود بانها من الفضة وهو جرم
المقدار والاشارة اليها لا بقيد الاحاطة بقدر الفضة على الاول وراج
والحق وقد اريد من الفضة من الصدق وجب من ذلك المقدار وعلى الثاني
لا يصح **ج** لو حل مقدار الفضة فان اخرج من الفضة من الصافي بقدر اجزا
وان ما كسر الزم الصافي مع علم الصاب لأن الخروج عن القيمة انما يجر
ولو جعل يلزم الصافي الصافي لم يجب الصفة لأمالة الرئاسة وعدم الخط
ولو علم الصاب وقدر الفضة اخرج من الفضة مثله او المقتضية مثله
ولو كان الفضة ما غير الزكاة وجب الزكاة عنها فان اشكل الاكثر منها
ولم يكن التغيير بان كان احد قدر الفضة ثمانية والآخر اربعة
اخرج المسألة من الزكاة قيمة وارجائه من الزكاة ويجوز ان يبين على ثلثة
لواثق لثمة المراجع يمينين العلم به عند المقاض ويجوز استعانة بالمال
بان يوضع قدر الملوطن الذهب الحاصل فيها ويعلم على الموضع الذي
يرتفع اليه الماء ثم يخرج ويوضع ثلثه من الفضة المقتضية ويعلم على موضع
الارتفاع ايضا ويحكم هذه العلامة فوق الاولى لأن اجزاء الذهب
اشد اكثارا ثم يوضع فيها الملوطن وينظر الى ارتفاع مائه هل هو الملوطن
الذهب اقرب او الى علامته المقتضية لو كان سبعة مائة فقد اولدين
مائة اخرى على ان لا واجبة الزكاة في الدين وجبت الزكاة عليه
في الجميع لانه ما يوجب في الدين لو كان تأخر من له مكانه مقبوض
ولو قدر ان اخذت بعد الحول وجب ان يخرج نصيب المائة التي بيده
من الزكاة لا زكاة في شيء من فضائل الجواهر كاللؤلؤ والياقوت وما
وان

وانما يجب في الفدين خاصة بشرط ان يكونا من مدين متقنين كانهما
زكاة في الحلي وان كانا من مدين مختلفين على ما في الحرام اذا فدية من الزكاة
قوله يجب الزكاة لو كان الفضة لينة كالاداء والفضة والملاط والماء
الفضة من الذهب والفضة او باعتبار الفصل لا الفصل الرجل على التمام
اخذ او وزنه او اشتراه كالسوار والحلقال ان يلبسه او يلبسه كانه اوقعت
المنته على الرجل كالحل والخطبة ان تلبيسها او يلبسها من الفضة وكذا
لو اعد الرجل على الرجل فثانته وداريه او اعدت المنته على الفضة
وغلاهما فكل ذلك يخرج من الزكاة منه وحكم الفصل الطاهر بعد
الصيانة حكم المعادن ولو اخذ على قصد استعماله لم يوجب الزكاة
سباح مطلق لعموم قوله الى الفضة الفضة استعمل الزكاة ولو
يصد استعمالا سباحا ولا يوجب الزكاة لعدم الشبهة وهو المفسر ويجوز
الاستعمال وكذا لا زكاة لو اخذ الحلي او اجرة تمت لاستعماله وان اعتقد
لأنه لا يملكه انما يملكه هذا كذا كاجرة العواصم ولو امكن بيعه لا يبيع
الا استعمال لم يورق في الموقوف ولا يصلح للاستعمال واحتاج الى سكر او
صنع حديد سقطت الزكاة لم يورق من مائة الفضة ولو كان بحيث يبيع
الا استعمال لكن لا يحتاج الى حديد بل يقبل الاصلاح بالمال
لم يسقط لاداء صورة الحلي الحرام **باب** اصل الذهب الفضة على الرجل واستثنى
انما اذا قل من جرح الفضة لأن رجلها قطع الفضة اكلاب فاختار
من فضة فاتفق عليه فانه المتيقن ان يقيده انما يوجب ولا يورق على ثلثه
وفي معنى النصف المربع الا ثلثة ولا يجوز ان تطلق اليه او اسبغ اعتاد
من الذهب ولا ان يقيده الرجل فاختار ثلثا او اسبغ اعتاد الذهب ولا يورق

الحول فنية الزكوة واختلاف ذلك الموضع لانهما فقال القول ما قال ابو الهيثم
الثاني ما لا يتغير مال التجارة المال المملوك بعقد معاوضة فلا تكتسب منه
فلا يكون حصة شريك التجارة في جعل المال لها لو كان له عرض منه ملكا بشرا او غيره
ثم جعلها للتجارة لم يضره بالعبارة ولم ينفذ الحول عليه لان مال يثبت له حكم
بالحول في ملكه لا يثبت بغيره المتيقن كالنوعى بالعبارة سواء كانت التجارة
العقود فالمال المضاف اليها ينفذ بها بخلاف مال التجارة فانما يخرج منها بغير
نية التمتع لانه ليس الاضمان ولا في الاصل في العرض والقبول والتجارة
عازمة فان اوجده بغيره المتيقن عاد حكم الاصل واذا ثبت حكم الاصل لم يترك
بغيره المتيقن كمالا في بغيره فبالنية فخلات العكس واذا اقرنت نية التجارة
بالشرايات المثل للتجارة ودخل في الحول لا ينفذ مقصد التجارة المضاف كمالا
اذا اقرن المقصد سابقا فانه يصير مسافرا ولا فرق بين ان يكون المشتري بغيره
عرض او دين ولا بين ان يكون حاصلا او مؤجلا واذا ثبت حكم التجارة لم ينفذ
لكل صاحب له شريك بغيره ولا فرق بين البيع وغيره فلو صالح على دين اقر
دومة اثمان او عين في يده على عرض بنية التجارة صار للتجارة سواء كانت
قرضا او بين بيع او امانة او ائلاف وكلها امانة بشرط الموثق وفرض
التجارة اما الايمان لا ينفذ الشراب والاحتشاش والاخطاب والاشتراك
والاخذ فلا يبعد لسباب التجارة ولا اثر لثلاث النية باوكد الرداء
والاسترجاع به فلو باع عرضا فتيقنه بغيره فتيقنه ثم وجد ما احسنه فبإفراقة
واسترجاعه اولى على مقصد التجارة او وجد صاحبا احسنه فبإفراقة مقصد
المردود عليه باخذ التجارة لم يضره بالتجارة ولو كان عنده ثوب فتيقنه
بغيره فالتجارة ثم رد عليه الثوب يعيب انقطع حوله التجارة ولم يكن الثوب
المردود

المردود مال التجارة بان الثوب لم يكن منه بل حكم التجارة حتى يقال ينقطع البيع وهو
الى ما كانت متبذرة فخلات ما لو كان الثوب المقادير شيئا فانه يبقى على حكم التجارة
ولو تقابل الشرايات ما يتابعها استمر حكم التجارة في الما بين ولو كان عنده ثوب
تجارة فباعه بغيره فتيقنه فرد عليه الثوب يعيب ان يبيع حكم التجارة في الثوب
لا ينقطع حكم التجارة بمقصد التمتع والرد والاسترجاع بغيره ذلك ليس بالتجارة
في شئ من اقسامها كالقصد مال التجارة الذي عنده ثم نوى جعله للتجارة ثانيا اولا
حتى يثبت ان نية التجارة متجددة وفرغ من امره وقصد التجارة في عرض المبيع او
ردع السيد استمر او تزوجت الحرة ونزح التجارة في القصد فلا فرق بين
لا يكون مال التجارة لان المبيع والمكسب ليسا عقودا في القابات والمعاوضة
المفصلة ولو ان المالك لم يملك بغيره مال ويجعل ان يكون مال التجارة
لا يضره مال ملكه بغيره وكذا الاحوال في مال المالك عليه عرضا او امانة
ففسده وما له اذا اقرن بها التجارة وفيها اذا كان مقصده في المانع بان كان
المستقلات ويواجهها على قصد التجارة والا فوفى في ذلك كذا انه لا يكون له
تجارة لما تقدم وتقول الصادق ان اسكن الناس القاس الفضل على رأس ماله
فعلية الزكوة وهو يدل على اعتبار رأس المال فيه **الحث الثالث** في
الشرط وهي ان يشرط فيه الحول اجماعا لقوله لا زكوة في مال من لم يحول
الحول عليه وقال الصادق لم يزد من سلم وقد سأل عن رجل قيل نفع منه
الا مال يبيع ما اذا حال عليه الحول فليز كما وابتدأ الحول من حين صدق
المال للتجارة فلو اشترى سلعة للتجارة فباعته فتيقنه بغيره في الحول من حين صدق
ولا يشرط حركات الحول على مال معين بل يشرط فيه القاب طول الحول وان
تقاربت اشتغاده ولو اشترى بغيره بغيره فتيقنه بغيره في الحول من حين صدق

منه فبإفراقة ايضا ثم اشترى باثنية ثلثة وهكذا طول الحول فخلت الزكوة به وجوبا
عند قدم واجبا بعد اخرين ولا اثر للبلاد في مال التجارة بغيره فتيقنه
المال نصبا بالاجماع ويشرط بقاء طول الحول كالراش فلو نفقت القيمة
على القاب في لحظة انقطع الحول فان كل بعد ذلك اما بارتفاع المرقق اقيم
سلعة للتجارة اشترى الحول ولو اشترى بغيره بغيره بغيره فتيقنه بغيره
الحول حين يرتفع المرقق المان سلعة القيمة نصبا بغيره فتيقنه بغيره
فبإفراقة ايضا ثم اشترى بغيره بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره
وحتى كل واحدة نصاب بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره
التجارة اذ الزكوة تتعلق بالنصاب الكلي بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره
وهو انما هو النصاب واشترى سلعة بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره
حين البلوغ ولو تفاقم بعد المبيع بايضا نصبا بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره
ولا اثر للفقير الجنب في الشئ لا يتقال الحكم الما لغيره **ج** ان يطلب رأس
المال والزيادة على ما اشترى بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره
المال ولو جرت في ثلثة الحول فلا زكوة وان زادت فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره
مضاعفة اجماعا ثلثة اذ زكوة للارفاق والمراعاة فلا يكون سببا في
اخراج المالك والقول الصادق ان اسكن شاة راسه راسه ماله فليس عليه
زكوة فان جبر بعد ما وجد راسه بالقطعة الزكوة بعد ما اسكن **الحث الرابع**
في الزيادة وهي ان زكوة التجارة تتعلق بالقيمة دون الدين لان النصاب
معتبر بالقيمة فتمثلت الزكوة بما هو قوله الصادق كل عرض للمردود الى
الدوام والزيادة ولو اشترى من الدين جازم بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره
بيع الشر لا يوجب في احد الفقهاء والتقدم بركات الزكوة هنا سأل
به **ج** لربيت السلعة باجد الفقهاء نصبا بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره

الزكوة لوجود الشرط وهو بلوغ النصاب ولو كان غنيا سب لراش سلعة
التجارة نصبا فان كان باجد الفقهاء في حول السلعة على حول النصاب وان كان
على مال التجارة لا تقدم ثلثة الدين من المال فصدق اسم التجارة عليه دون
ولو لم يكن من مال التجارة بغيره سواء اشترى بالدين او في الفضة بغيره فتيقنه بغيره
لم يكل حوله زكوة المال عليه فلا يجيب زكوة المال وليس مال التجارة كماله التمتع
فلا يبيع الحول عليه فليز كما وابتدأ الحول من حين صدق المال للتجارة
بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره
هـ لو اشترى ما ينفق فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره
الاداء فصارت على النصف مثلا لم ينفق فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره
حتى تفرق او درجوان ونصف فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره
فلا عطا خيرة دلاهم او قربة فقيرين ونصف لآل الدوام هو القدر الزا
عند الحول والبدل جازم فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره
عام مع وجود الشرط لوجود التصديق وحكي الشيخ خلافا انما لعام واحد
لا يتم الرجوع لوجوده في ثلثة الحول الما لاصل بل اذ اكمل حوله الاصل
زكوة واذا اكمل حوله الرجوع زكوة ان كان نصبا سوا سوا الما لاول سوا
انما هو الما الحول اولا فلو اشترى عرضا للتجارة باي درهم فصارت قيمته
في ثلثة الحول ثلثة لآل الدين عند انما هو لها خاصة بعد رجوع
الشرط في ثلثة الحول اولا فلو اشترى عرضا للتجارة باي درهم فصارت قيمته
الاصل في حوله الما لآل كالمستأجر ولو اشترى عرضا باي درهم وعطا
في ثلثة الحول ثلثة لآل الدين في يده في ثلثة الحول اولا فلو اشترى عرضا
لو كان الرجوع موجودا وقت ثلثة فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره فتيقنه بغيره

بالب وهو قدام العين فان المولى يستفيد على ان يكون مضاف قد يتبين ان المولى
 في شاة المولى يفرز بوجه نفسه ولا يتبع الاصل في قوله وسيد حوله من
 حين الطهر في الاضافه لمواشيتهم سبعة مائة من نصيبها من سواها
 ما تفرق منها المولى ابتداء حوله الزيادة من حين ظهورها وان لم يتبع السبعة
 لانه لا يحصل بالبيع وانما حصل بارتقاء قيمته السبعة وان كانت بغيره
 فهو بشرط حفظها طول المولى قد يتبين ان لا يطلب باقل من ثلث
 المالى في شاة المولى بل يبقى ما من المالى يحفظه طول المولى فلو نقص في ثلث
 سقط اعتبار المولى فان عادت الى المالى استوفى المولى حله لا يتاخر
 ولو اشترى سبعة مائة من ثلث في الاضافه الحصة ثمة ريعت المارية
 اعتبر حوله المائتين التي هي الاصل من حين الشاة وحول الزيادة التي هي المائتين
 من حين ظهورها ولا اعتبار بالنقص لعدم تطرقها اليها ولو اشترى عرضا
 بباية درهم فباعه بعد ستة اشهر بمائة درهم وبقيت عنده المارية
 من درهم الشاة فلا ذكوة حتى يكمل المولى في البيع والاصل مقال لو ملك مشرين
 دينارا فاشترى بواحدة الفخارة ثم باعها بمائة من سبعة مائة المولى
 بواحدة من دينارا فاشترى بها سبعة اشرف ثم باعها بعد تمام المولى بباية ذكوة
 العشرين بعد تمام المولى وابتدأ المولى العشرين الزيادة من حين البيع الا ذكوة
 وحول كالمائة وهو السبعة مائة من البيع الثاني قيم المشرين الاول
 فاما ما عت ستة اشهر من حين البيع الثاني ذكوة العشرين الزيادة على باس
 المالى فاذ اقصى ستة اشهر اخذ ذكوة المائتين وكذا الحكم لو لم يتبع السبعة
 الثانية لان شرط الطهر لا الاضافه بل هو ملك سلفا فلا ذكوة متعاقبة
 وفيه كل واحدة نصيب ذكوة كل سبعة عند تمام حوله ولو كانت الاول
 نصيبا

نصيبا وليس الباقي ذكوة كل واحد مالى على المولى قيم المائتين والاولى كانا
 من كل اربعين درهما درهم ولو كان الاول دون النصاب والباقي نصيبا
 في المولى عند بلوغه النصاب ووجب الزكوة عند ابتداء حوله الثانية **باب**
 مال الفخارة اذا كان حيوانا لا يجب فيه الزكوة كالخيل والجرار ومعلوفة
 الاضام جميع احتل ان لا يكون المولى مال الفخارة وان كان لا يكون المولى
 نائب الاستاء مطرقي الفخارة فلا يجعل مال الفخارة وان كان لا يكون المولى
 لجزء من لانه فليحكمه فروايد مال الفخارة من فروايد الفخارة عند اهلها والفضل
 فان نرى عند شاة الاصل المكتسبة وبنيانها شجرة واما فلا ذكوة الا انما
 المشقة والصرف واللقين ولو نقصت الام والمزادة فان قلنا بغيره المولى
 نقصا بغيره واما فلا ذكوة كالمستأجر بغير الفخارة وانما جعلنا المولى
 مال الفخارة لتبع الاصول في المولى بل لا حول باقل من ثلث من ظهورها
باب تقدم السبعة عند كمال المولى بالقرن الذي اشترى به سواء كان نصيبا
 او اقل ولا تقدم بقدر البذل لان نصيب العرض يبقى على ما اشترى به
 اعتبارا ولقول الصادق ان طلب براس ماله مضاعفا فغير الزكوة
 وان طلب بالخصم فلا ذكوة فيه وهذا لا يعرف الا مع الموقوف بها
 به اذا عرفت هذا فنقول مال الفخارة اما ان يملك بقدر العرض او بما
 والا قوله اما ان يملك باحدها او بما معهما **انما** ان يملك باحدها
 فان كان نصيبا كما لو اشترى بواحدة درهم وعشرين دينارا فانه يقوم في كل حوله
 بذلك لان المولى يبقى عليه الزكوة متعلقة به وان كان الاخر غائب
 فقد البذل ولو قدم به ليبلغ نصيبا حتى لو اشترى بمائة درهم ومائة درهم
 دينارا فبقيت الفخارة قيم المولى والذات في ذلك لا يبلغ قيمتها مائة درهم فلا ذكوة

فلا ذكوة فيها وان كان دون النصاب فم به ايضا لا يفقد البذل لانه اصلها
 واقراب الميزان بقدر البذل **باب** ان يملك بالثمن معان كان كل منهما نصيبا
 بها على نفسه القسط براء الملك بان يفرق احد الثمنين بالآخر بوجه كالمائة
 مائة درهم ومشرين دينارا فان كانت قيمته المائتين مشرين ففقد مشرين بالذات
 ونقصه مشرين بالذات وان كانت قيمتها عشرة مائتين ففقد مائتين
 بالذات وانما يفرق المولى كذا ولا يقيم احدهما الى اخره حتى لا يثبت ذكوة
 اذا لم يبلغ واحد منها نصيبا وان كانت بحيث لو قدم الجميع باحد الثمنين لم يبلغ
 نصيبا وحول كل واحد من المائتين مشرين ملك ذكوة الفخارة وحول الثمن
 ان كان الثمنان مال الفخارة وان كان احدهما نصيبا فاحضرت قيم ما ملكه الفقد
 الذي هو نصيب ذكوة الفقد وما ملكه بالذات على التقدم **باب** ان يملك بغير
 للثمن بغيره فلو اشترى المولى بواحدة درهم ومائة درهم ففقد مائة درهم
 نصيبا اخرج ذكوة راسا فلا يعتد ان لا يبلغ بغيره نصيبا اخرج ذكوة راسا
 الفقد قيم بالاعلى فان شأوا فغير المالك ويوجب للمراعات الا غلب الثمن
 ولا يتدبر حفظ قيمته فلو اشترى بواحدة درهم ومائة درهم ففقد مائة درهم
 كانت الثمنان محفوظين وبلغت الاول نصيبا ثبتت الزكوة وكذا لو
 زاد ما ازادت قيمته الجارية ورفعت قيمته الجارية وقيمة الموقوف ولا
 محابة فيها فلا ذكوة تحقق المدين ولو زادته مع قيمته الجارية بغيره بغيره
 اكثر ثبتت الزكوة لا تنقضاء المدين ولو رفعت قيمته المارة اكثر وقيمة الجارية
 محفوظه ثبتت الزكوة وكذا لو زادت ونقصت فلا ذكوة وان سادت الجارية
 اكثر ازادت عليه على الحال ان يملك بالثمن وغيره كالواشترى بمائة درهم
 وعرض مائة دينار بالذات عام بغيره بواحدة درهم ومائة درهم ففقد مائة درهم
 بغيره مائة دينار بالذات عام بغيره بواحدة درهم ومائة درهم ففقد مائة درهم

وكا ثبتت القسط عند اختلاف المدين ثبتت عند اختلاف النصف كالوا
 بعض الثمنين نصيبا وبعضها مائة راسا فثبتت ذكوة النصف الموقوف بواحدة
 من جميع مال الفخارة سواء استأجر ذكوة المالى البيع او لا لان ثلث هذه الزكوة
 المائتين والقيمة وهي لا تفرق بالبيع ولا فرق بين ان يبيع على قصد الفخارة
 او على قصد اصحاب العرض فان ثلث الزكوة به لا يبطل وان صار مال نصيبه
 لا يوجب الا وهو من غير بيع اما لو اعتن عبد الفخارة او هب فحكمه حكم ارباع
 المارشى بعد وجوب الزكوة فيها لان الثمن والحق والحق بطلان سطر ذكوة الفخارة
 لا يبطل البيع بطلان ذكوة العين ولو باع مال الفخارة بمائة درهم والمائة مائة
 والمائة ان روى المشرق بغيره البائع ذكوة راسا ولا يفرق بين ان يبيع على قصد
 ذكوة العين والفخارة في مال واحد او مائتين او مائة راسا فثبتت ذكوة
 ملك اربعين شاة للفخارة ورايت حولا وفيها نصيب سطر ذكوة الفخارة
 اما لا تخافها بالذات فلو اشترى بواحدة درهم ومائة درهم ففقد مائة درهم
 اوقى ولا تخافها بغيره بواحدة درهم ومائة درهم ففقد مائة درهم
 حينها ما عجزت الزكوة فان بينا حوله المدين على حوله المدين ففقد ذكوة
 والا عجزت بها ذكوة الفخارة لا تنقضاء المدين وهو وجوب ذكوة العين وكذا
 ثبتت لو باع مال لا يجب فيه الزكوة ولا اعتبار بما اذا وجبت ذكوة العين
 بالقيمة زادت او نقصت من الشاة المأخوذة وانما اعتبار ذكوة الفخارة مع الثمن
 وهو الاخر فثبتت مع درهما وثمانين او مائة درهم او مائة درهم ففقد مائة درهم
 نصيبا احدها ثبتت الاخرى فلو ملك اربعين مائة درهم ففقد مائة درهم
 ولم يبلغ قيمتها نصيبا او طلب بغيرها من المالى ثبتت ذكوة العين قطعا
 ولو اشترى اربعين ففقد العدد وفيه الباقي نصيبا ولا حشران ثبتت

حصل عنه بوضوح وان كان قد دفعه الى السيد وعجز عن دفعه اليه
فان قرب عدم الرجوع لا يترتب ما هو بالحق المصلحة المعينة وقد اشترط
ملكه بالبيع اليد ويحتمل الرجوع كالقادم ولو اخرجته اليه من ملكه فليس عدم
الرجوع واجب وعليه تقدم التمسك بالقيمة **تنبيهات** ١ الكتاب انما
احله طلبا للزيادة وايضا تارة الرجوع وكذا القادم بل يخرج بالمال ثم استمر لم
يترجع منه الثمن وان كان قد اشتراه بالدين ٢ القادم كالكتاب في
ان لا يكتب بالمال في عدم الرجوع بالدين ٣ دفعه عليه بالدين
الا وكتب ان الكتاب بالخيار في الرجوع على نفسه واداء الدين منكره
وكذا القادم ٤ يعطى مذهب الكفاية من غير بين اذا لم يكن به الرضى سواء
صدقه او عجزت وعاد عنها الا لا تعد الا المسلم وصدقه في ارضاء وكذا
الرجوع في القادم والفقير ٥ الا قرب جواز الا غنا في الزكاة بانما يمتنع
منه سبيل الله ان غنا السبل وكذا اشترى الا ب منها كتاب اذا لم
يكن له مال لكنه كسب فالوجوب ان اسهامه من الزكاة عملا بالعمد

الصف السادس الفارسون وهم نسله المديون المصلحة

فيبقى من الزكاة بشرطين ان يكون بحاجة الى قضاء الدين فان وجد
ما يقضى به من نقد او عرض لم يقض الا بدفع حاجته ثم لو خرج بالدين
في الدين المحدث الفقير والمسكين فلا قرب عنده جواز القضاء لا تقاضا
الغنا فان كان يدفع ماله ثم اخذ الزكاة بامتداد الفقر ولو كان معه ما
يقضى به بعض الدين اعطى ما يقضى به الباقي ولو لم يملك شيئا الا بته
كسب يمكن من قضاء دينه من كسبه احتل ان يعطى خلاف الفقير
والمسكين لان حاجته لا تحقق بزمانه او الكسب يحصل في كل يوم ما يكتفيه
ويعجز

وحاجة القادم حاصله في الحال لثبوت الدين في نشره وانما يقضى على الكتاب
ما يقضى به الدين بالنقد ويجوز ان لا يقضى على الكتاب منزلة الدين على
المالك في الفقير ويقضى دين القادم وان كان له سكن ومبوك وفراش وادوية
وخادم وقرى وكوب وجار فحق اذا احتاج الى ذلك وكان شره ولو لم يكن
قد كفايته ولو قضي دينه لحق ما لم يكتف به من غيره من ما يقضى
الكتابية ان يكون استدان وانفق في طاعة او باع كج او جارا او
على نفسه او ماله او حذرنا ما يلحقه في حامله ولو كان قد انفق في بعضه
الجز والاسراف في الاوقات لم يقض من سهم الغارمين سواء اقر على بعضه او لا
عنه لعدم الا من من العود اذا اخذ الزكاة من غيره ووصل الى اخذ النعم ولو
جعل نيازا انفقته اعطى على الاقوى جملة بقوت المسلم على الصحة وعجزا
يعطى النقص في العينة من سهم الفقراء ويقضى هو ولا يشترط الحول ولو كان
بغير اهواز ان يعطى ما يقضى في الحال او عند الحول ولو ان يعطى من
ان يدفعه عند احله كالنقد في الكتاب لانه واجب في الحال لكل مطالبة
وسواء كان الدين محلا في تلك السنة او بعد هان فانه يعطى من صدقة هذه
السنة ٢ المديون لاصلاح ذات الدين بان يضاف من نفقة دينه
او قبليات اما بيب شأجه بينهما في قتل القتل او قتل القتل
النفقة واطفاء المأثرة الدينية لأهله فيقضى دينه من سهم الغارمين غنيا كان
على الحال او قتل لاداء يتبع الناس من هذه المكرمة او بيب الخلاف حال
فيحل فبما التفت فيقضى ايضا مع النقص والفقر فيحل لهذه المصلحة الكفاية
المقر ما لا ينافى من غيره فان كان الصائم والمعتز من صوم
اعطى الصائم ما يقضى به الدين ويجوز من ماله الى المعتز من ان يرضى بانه

كان قويا وهو جدي وهو على الاولى ان لم يكن مع الامام يفي من الزكاة واجب
المسكون الخ من يقيم ثم الكفار الا قرب ان يعطى من الزكاة من سهم سبل الله لا ثم
غزة ويعطى الغارمين غنيا كان او قتل لانه لا يجبر وقيل سبل الله اثم والمداير كل
ما فيه رتبة كونه الحاج والارزاق والدين من طاعة واليت سوا كانت الميت
اذا اختلفت شيئا من حجب عليه نفقة او لا وعامة المساجد والشاهد واصلاح
القناطر والبقايات والقرى وسد الثرق وتكثير المرفق والرفقة على
الاضياف وجمع سبل الخير والصالح ويعطى الغارمين قد كفايته لانه رتبة
على حسب حاله من كونه فارشا او راجلا منقرا او ذاقا وطول المسافة وما
فان خرج وغرق وقت الصدقة هو قضاوان بد الدفم يخرج او يجمع من
استرجع منه لا بد في ان يجمع في الصدقة لا ما كانا **الصف السابع**
ابن السبل وهو الغريب المتألم المقتصد وان كان ذا عيال في ذلك وقوى
الضيق داخل فيه وهل يعطى لثقتي الفقر ما يتعين به على سفر مع حاجته اليه
اشكال ينشأ من قولهم في تغييره انه المقتصد به فان كان ذا عيال في بلد
ومرارة من السفر يحتاج الى ما يشاء ولا قوى الا في السفر ويعطى ابن السبل
بشرطين ان لا يكون معه ما يحتاج اليه في سفره ويحل فيه من مال البقرة
ومن له مال فغير حاضر عنده بل في ذلك القدر انفق عنه **ب** ان لا يكون سفره
معصية بل انما ان يكون واجبا في الحج والجهاد او سدا في كراهة الشاهد او
سبا كسرا في التجارة وطلب الا ب لان السفر الجاهل والطاعة بقاء وان
في السفر فيقضى اديات في لا عند ولا يعطى في سفره لانه لا يملك اسبا
سفره المعصية فانه لا يعطى لان فيه اعانة على المعصية ولا يراى ابن السبل

لان الصائم فان دفعه فان دفع الى الصائم ففقط به الدين لم يكن الرجوع
على المعتز عنه لانه انما يرجع اذا عجز عن دفعه الا انه اعطاه وان كانا مسرين
لم يعط منه اذا عجز رجوع الى المعتز عنه فلا حاجة الى ان يعطيه عندنا
وقرن بغيره لانه في ذلك وان كان الصائم خاصة معسر فان ضمن بالذمة
لم يعط لان له الرجوع وان ضمن بغيره اعطى على ما لم يسوى ما فطليه
ولو كان الصائم المعتز عنه خاصة جاز ان يعطى المعتز منه وفي الصائم
اشكال ينشأ من انه من غير من اجل اصلاح ذات الدين فيقضى مع اليد
ومن ان الصالحه فانما هي في ذلك ليلقت اليها اختلاف المصلحة الكفاية والفقير
انما يعطى مع بقائه الدين فان اداه من ماله لم يقض لان من خرج من ماله
غدا ما وكل لم يعد في الا بته ماله فيه لم يعط بخلاف ما لو استدان
وواستدان لغناه المسجد او فرق الضيق اعطى مع الفقر ويجوز صرف
السهم الى القادم بغيره صاحب الدين بان المديون وبه ورت الاذن
اشكال ولو سدا سقط من الدين مقداره قدر المعروف ويجوز القضاء
عز لثقتي القادم والمعاذ وان كان واجب النقص جاز ايضا القضاء
عنه والقائم للغير ولو صرف النعم في غير القضاء ارجح ولو ادعى الغرم
صدق قوله بغير بين الا صالة صدق المسلم ما لم يكن به الغرم **الصف**

الناج سبل الله قبل ان يتحقق بالزكاة المأخذ من في سبل الله وهم
ميتان ١ المطعون وهم المشغولون بحرفهم وصانعيهم بقرت اذا اضطر او لا
ياخذون من نفقة **ب** لم يترفع الدين ونحو انهم للجهاد وقرت له
وهم المايطون الذين لا يخذون من نفقة والدم للاول خاصة والثاني
لا يخذون كما اخذ المطعون من نفقة قال الشيخ ولو حل على اكل لعمركم الا
كان

قد ركبنا لا نراها حاجت فخرج من كونه منقطعا به فخرج عن حصة الاستحقاق
و قد دفع الغيبة يعني فضل حاجته اعاده **المطلب الثاني** في ان لا يوافق في حق
المتقين فذكر عند المؤلفين فيهم امور **المطلب الثالث** في ان لا يوافق في حق
المتقين ان يكون مؤلفا سواء كان كافرا او مسلما او مسلما او مسلما او مسلما
والفلاة او لا وسواء كان ذميا او لا فلهذا اعلم ان عليهم صدقة يومئذ
فوق في حقهم والصدق لا يخصص ولا يجوز اعطاء الخائف حتى وان كان مسلما
لغرض الباقين والصدق الاكوة لاهل الولاية ولا يترد خالف في اصل الدين
ما هو دكن فيه فاشبه الكافر في المنة ولا فرق بين ذكوة المال والفقير في عدم
اعطاء الكافر الخائف للغير ولقول المؤلف قد سألنا عن رجل من سادات
من الزكاة هل يرضع فيه لا يعرضه ولا ذكوة الفطرة لا بما احدثه لكونه من سادات
من سادات من الزكاة لا يرضع **باب** في الصدقة وقد اختلف علماء في ان يرضع فيها
فانتهى في ذلك اخرون ومنه اخرون ومنه اخرون من الكفاية وان قرب عدم
جلا بغير القسط التماس لصوره في الزكاة وبما سألنا عن الرجل من سادات
ما يبدل عليه ولا يرضع في الزكاة بالما يبدل في ان يرضع كاهل من
شرط في المعايين اجابوا لا يرضع ولا يرضع في الزكاة بل يرضع في الزكاة
عليه ومعرفة ما يحتاج اليه من الصدقة فلا يرضع في الصدقة او يرضع في الصدقة
او يرضع في الصدقة وفي الزكاة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
في غير ما يرضع من الزكاة ولا يرضع في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
نقطة على ما ذكره لا يرضع في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
لقول الصادق عليه السلام لا يرضع في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة

وذكر

وذلك انهم يبالون في ذلك لا يرضون له وقال لا يعطى الميت ولا الميت من الزكاة ولا يتم اعتبار
ويجوز دفع الزكاة الموقوفة عليه اذ بذلك يقطع عنده الاتفاق عليهم ليعود ذلك
بما فتنوا في الحقيقة قد دفع الى نفسه ويجوز دفعه الى غيره من الزكاة ولا يتم اعتبار
لغيره ولا يتم اعتبار من سادات من الزكاة ولا يرضع في الصدقة في الصدقة في الصدقة
ان يرضع في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
ولا يرضع في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
اليه **باب** في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
الهاشمي من سادات من الزكاة لا يرضع في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
في صدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
عندة بعضهم على بعض لثلاثة امور من مصادره كونه او سادات من الزكاة في
الزكاة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
من صدقات في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
ليجوز الناس في هاشم وعزيم وصدقات بعضهم على بعض في الصدقة في الصدقة في الصدقة
صدقات في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
من الصدقات في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
والذين عزم الصدقة عليهم كل من له هاشم وهم الان اربعة اولاد الوفاة
والقياس والحرف والقياس والقياس والقياس والقياس والقياس والقياس والقياس والقياس
علما بالاهم السالم من سادات من الزكاة لا يرضع في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
لا يرضع في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
الضاربة والصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة

الزكاة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
لهم حلت له الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
او سادات من الزكاة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
الزكاة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
السالم من سادات من الزكاة لا يرضع في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
يكون الهاشمي علة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
ان اما سادات من الزكاة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
قالوا ان يكون لنا هذا الاسم الذي جعل الله للمعاليين عليها فمنها ما يرضع في الصدقة في الصدقة
رسول الله يا بني عبد المطلب ان الصدقة لا تحل لك ولا لعمرك ولكن قد ركبنا
الشفاة فالتكلم يا بني عبد المطلب ان الصدقة لا تحل لك ولا لعمرك ولكن قد ركبنا
عليكم غيركم وقال الصادق لا تحل الصدقة لولد العباس ولا لغيره من سادات من الزكاة
بن هاشم وهو على العرف **باب** في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
بعد الاستبراء الاعادة لانه لا بد من دفع الحق الى مستحقه في الصدقة في الصدقة في الصدقة
ولقول الصادق في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
والعامة والصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
كل صدقة صالحة او صدقة او زكاة او صدقة او صدقة او صدقة او صدقة او صدقة او صدقة او صدقة
عليه اعادة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
موضعها وانما موضعها اهل الولاية **باب** في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
لم تدفع الى الولد لانه يرضع في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
اصحاب المازي في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة

على زاده من سادات من الزكاة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
من سادات من الزكاة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
شرفا سواء كان بعدد جميع او شرفا في صدقاتها في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
بالصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
ملوكا او صدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
اخلاف الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
على سادات من الزكاة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
لواهم ولا يرضع في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
واما سادات من الزكاة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
على اهل الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
فقال له ابنه خذ الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
وداه الجهره ودع في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
التي حرمت عليهم فقال هي الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
على بن هاشم والوقت صدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
من الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
فقال ان لا تأكل الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
لغرضه كل معروف صدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
من المال الى الخايع على سبيل سد الحاجة وامانة الصديق طالبا للاجر
لا سبيل العادة بفعله على سبيل الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة
من الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة في الصدقة

المع ولا يجوز إعطاء الزكاة لأهل البيت ولا لأهل البيت لأنهم في الأحكام كأهل البيت
وإذا أعطى طلاق المؤمنين دفع الزكاة إلى من لا يملكها من أهل البيت وأما ما كان
رضيا ولا أعطى الطلاق ولا للمسلمين ولا لغيرهم إلا أن يرضوا به والفقير
والفقيرة وكذا يدفع إلى من لا يملكها من أهل البيت وفيه إخراج الزكاة فيه
سباحة **الأول** في الوقت الزكاة يجب على الفور بعد حلول الحول في كل سنة
والأصل في دفع الزكاة قبل حلول الحول ويجوز أن يؤخره إذا وجد لها من
علم به فيها من لها من حتى يدفعها لأن الفقير لا يجتمع بها ليرى بها
الحال فيجب التحليل كالوديعة والدين الحال ولا يجوز تأخيرها مع وجوب الحق
والفكر من الزكاة في ما كان صانعا أو مائنا لا يخلو له بالواجب وكذا
لو دفع اليدوية زكاة لغيره أو أودعها لمسلمي ذلك فإن أخر مع إمكان الدفع
كل من كان في مال لغيره وطالبه فاشترع أو أودعها لمسلمي شيء فلم يصرفه فيه أو
المسلم ما يوصله الخريف ولو كان عليه ضرر في الإخراج جاز له التأخير للضرورة
ولو أخر فيه فما لم يضره ما هو حق بها لا يبرأه أو دونه ليطأ جرحا شديدا مع وجود
السخن فمن وإن كانت قليلة ولا أنه أخر الواجب غرضه ولو كثر المستحقين
الشرية جاز أن يؤخر إعطاء بعض فقير ما يعطى غيره ولو أخر مع وجوب
الفرد لم تقصص صلوته المتوسع حتى تنفذ في أوله بل بقا أخر وكذا الذين كفروا
مع الطالب لا يبرأ من خلفه حتى يوفى المال بعد ذلك وفيه الفقان
سواء تلف بعد مطالبة الساعي أو التقير أو قبل ذلك وإن تلفوا حتى لم
تسقط الزكاة لأن التمكن ليس شرطه ولو وجب بل في الفقان وينتقل
حتى المستحقين إلى الفقير أو المثل ما هو من الزكاة حتى لا يهابد الغير التي
الزكاة بما روي لم يكن من الأخذ من الزكاة حتى لم يقن أن لا يبرأه إذا استقر

أي

لم يكن مطلقا كان ذلك لعدم السخى أو لعدم المال عنه أو لو كان الفقير لا يملك
في المال ويحتاج إلى المال ولو لم يجد ما ينفقه أو كان في طلب المال أو غيره
لا يملك من الزكاة في وقت الزكاة وفيه إخراج الزكاة في السقوط الشكالي
بقا من تركه من إصبال ما يملك الحق المستحق من الزكاة بالعين والفقير
أخر وإن جرت أنقل الصدقات وبنية الحق للأطباء وهو الفقير والمطلوب
أو المسبب ولو وجد الفقير ما أخر أو وجد الأمام أو الساعي فأخر من وإن سوتنا
لما لا يملكه لا يعطى الزكاة أو أخره أشد فاقه لأن الأمانة حاصل وما يرض
لغيره فبنيان الجواز بشرط سلامة الغاية ولو توفى في إحقاق الحاجة فأخر في
حالة لم يكن ضامنا **الثاني** في التحليل لا يجوز تقديم الزكاة قبل وقت
وجوبها على الأخر لا سيما بعد موته فلا يجوز إيقام ما قبل وقتها كغيره أو قول
الضامدة وقد سأل جعفر بن محمد الرجل بكون منه المال إن يتركها أو يترك
نصف السنة قال لا ولكن حتى يحول عليه الحول لأنه ليس لأحد أن يصلي
أخر فيها وكذا الزكاة ولا يصوم رمضان إلا في شهر الإقتضا ولا في غيره
أما قوله إذا حلت وقد روت رخصته في جواز تقديمها شهرين
قال الشيخ أنه محمول على الفقير ويكون صاحبها ضامنا من جاز الوقت وقد
أصل لأحد ولا يقين لوقوعه على الاستحقاق لغيره لصا دق وقد سئل
رجل يحمل زكاة ماله أمير المصطفى عليه السلام في بيعه المصطفى فإذا كان
المدين فمما قبل الوقت على أخره فلو كان المصاب يتم تسقط الزكاة
لا يتقال بغيره عند فقير المصاب والدين لا يحرم الفقير ولا يتعلق فيه الزكاة
لا تقدم وإن لم يتم المصاب احتجب ما دفعه من عند الحول من الزكاة إن
الأخذ على الاستحقاق والمالك على الوجوب ولما استأجرها أو دفعها للزكاة

المالك

لم يترك زكاة معلية عندنا ولم يملكها الفقير على أن تكون بل على أنها فرض سعيه
وله إذا استأجره أن يدفع غيره إليه أو الخمر لأهله من إحقاقه ولم
يتعين الزكاة ولها بعض دفع الموضع مما سأل أو قبته إن كانت ذات قيمة
وقت القبض وإن كانت العين موجودة وكذا المالك لأنه مملوك بالفقير وفيه
غزاة استحقاق وتعدت الاستعانة بغير المالك لأن المدفوع يقطع زكاة
وسب الزكاة تحريمه وإذا دفع الزكاة لا على وجه الفرض بل على وجه التحليل
قبل الوقت فالدفع فاسد ولما الاستعانة فإن لم يصرف بالبيع فبها على
على ملك ولا يملكها الفقير لا ينشأ المصاب إن قبته وتمكن من الاستعانة
فبذلك دفع أنها زكاة يجب على الفقير ودفعها إليه مع طلبها لها
الدفع فلا يبرأ المالك ولا يجب بدو الطلب لجواز أن يكون المالك قد
احتجبها من الزكاة عند الوقت ولو لم يقيد بالتحليل لكن قبته فإن علم
ذلك فهو المخرج إذا أفاضل على حب الضرر والدين والفقير
فقد التحليل وهو لا يتم ولو لم يعلم إذا أدها المالك احتجب فقير من الزكاة
لأن الرجوع إلى نية وهو عرفت بما قصده وتقديم قول الفقير لا يصلح
الأشراط وأغلبه الأمام في الوقت وكان الاختلاف في كونه ولو كانت
العين في يد الغايض من المثل إن كانت شيئا والقبضات لم يكن إتمام
زكاة العطرة فانه يجوز تقديمها قبل إتمامها والاختلاف في جواز الوطء
الزكاة فقلت بأعلى الحقيقة لتقديمه لكن يجوز أن أخر إلى الجواز والمقتضى
ولو استعمل المصطفى إليه المال أو به وبالمال أخرها من إحقاق الزكاة
لأن الزكاة فرضت على الفقير ليستثنى به فلا يصير ما هو المقصود من إحقاق
الأجل وإن استغنى بالمال أخر لم يجز احتساب المدفوع من الزكاة لم يجز

أنما

أي

لم يكن المدفع اليه بصفة الاستحقاق عند تمام حركته الماخوذة بمجرى قضاءها
بل من مال فتم رجوع على المدفع اليه بعد تمام حركته الماخوذة بمجرى قضاءها
الماخوذة من عند تمام حركته فان تلفت بؤال الساكنين ودفع اليهم قبل الحول ولم
وم بصفة الاستحقاق والمال بصفة الوجوب وقع الموقع بكن يجب ان يتوقف
الحول الا سفل من الزكاة لما بينا من دفعه من الزكاة في الحول ولو كان المالك قد دفع الى
الامام فبطلت الزكاة بحسب الزكاة عند تمام الحول فالجواب ان ليس للامام ان يشترط
منه ويجوز لذلك ان يدفع لم يقع على وجه الزكاة ولو خرجوا عن الاستحقاق فيهم
الضمان وعلى رب المال اخراج الزكاة ثانيا وان تلفت في يده قبل تمام الحول من
غيره بطلت فان خرج المالك عن الوجوب فله الضمان على الساكنين ولو كان الامام
طريقا احتال وان لم يخرج من حيزه يجب عليه لم يقع الزكاة من الزكاة لان
يعمل الحول في ذلك عند الضمان من الساكنين ومن الامام ويرجع عليهم ولو اسقط
المالك الضمان من الساكنين على الزكاة اجزأه كذا في سقاط دين في فقههم بها
ولو لم يقطع الضمان منهم من الزكاة ولا مال لهم جاز للامام اذا اجتمعت الزكاة
عنده صحت ذلك والقدر الذي هو من حيزه الذي يملكه منهم اذا امر
المالك وان تلفت بؤال المالك فان دفع المالكين في الحول ومجتمعة
الاستحقاق حيزا له الاحتساب واجزاء واما دفع المالك على الساكنين وروى
الامام ولو تلفت في يد الامام لم يصح على الساكنين سواء دفع الامام او لا كذا في
المؤيد في تلفت منه ثم ان تلفت بقدره فليس له الضمان لذلك ولا فلا يصح
عليه ولا على الساكنين ولو تلفت بؤال المالك والساكنين فالجواب ان ليس
المالك فقرة جارية في ذلك الحول بل دفع والمنع ويحتمل ان يكون من ضمان الضمان
لعدم التفتت اليهم فيكون المال من ضمانهم ولو تلفت بؤال احد جاري اليه
من حيزه احتال ان يكون حكمكم سواء لم يكن من حيزه الزكاة جهة الحاجة اليه

معيّنين والامام ما ظفر لهم فان ادعى لصيقه ولا يأخذ كان له ذلك وكان كذا
حيزا لم يصاد كثرل الطفل وان لا يترك من ماله سوا ما لهم اهل شد ولوه في
صلاحهم في تلفت القدر من الامام فبطلت ان دفعه اليهم فخرجوا عن الاستحقاق
عند تمام الحول استرد منهم ودفعوا الى غيرهم وان خرج المدفع عن اهليته او حيزه
استرجعه وردّه اليه فان لم يجد المدفع حيزه من مال نفسه فله ان يدفع الى
اخراج الزكاة ثانيا لم يخرج من حيزه الوجوب ولو كان الماخوذة لهم اطلاقا
لا مال لهم حيزا للامام المتساق لم لأن حاجتهم كسوا الى الباقين اذ ليس لهم
الظفر والفاصل المتساق وفي جميع المسائل لو تلفت المالك في يد الساكنين او اياها
بعد تمام الحول واحتسب المالك ذلك من الزكاة فقط الزكاة من المالك
لان المصروف في يدها بعد الحول كالمصروف في يد الساكنين وكذا لو كان
بعد تمام الحول ثم اخذ ان فله فله دفع اليهم من مال نفسه لم ولا فلا
ضمان على احد ولو انظر نظام غير المير فقلت في ذلك ان دفع الزكاة في
لو تلفت في يد الساكنين من غير مسئلة احد فان حال الحول والدفع والمير
عليه من اهل الزكاة فقد وقعت مرفوعة وان حال الحول وقد تغيرت اليه
بعد الدفع بان اقتصر الدفع ان استعمل المدفع اليه او ارشد فبطلت
او حال احداهما لم يقع الزكاة مرفوعة رتبة ها الامام فان كان للغير حال
الدفع او غيره رتبة ها رتبة ها لئلا يجب عليه وان كان للغير المدفع اليه
دفعها المير **باب** لو قال المالك حاله الدفع هذه زكوتي فبطلت الزكاة
لما يقع بها وان اطلق ولم يقل بطلت فان روى المير وصحة الفقرة بطلت
وان اتفقا على ان خلاف كان لا لاستدراك ان لم يقع عليه وجوبه علم
الفقرة كذا ولو لم يعلم لم يقبل قوله لان الظاهر ان كان واجبا عليه ولا يقبل

فقد بعد ذلك ان جعلها المطلوب من الغير لطف على عدم علم القيل كان له ذلك
ج اذ دفع المال اليه القيل على انه زكاة مقبولة كان الدفع فاسدا والمالك
باق على ما كان لا يكون مغزوا بل يكون امانة في يده فان حصل منه ما
كتاب او ربح مضاربه فهو له ذلك فان دفعه ان دفعه حيزه من الزكاة من
ملكه القيل وكان للمالك الرجوع ولا يجب المير بعد الاحتساب **د** لو دفع
الزكاة في الحول وقال هذه زكوتي فبطلت ولم يدركها لا ستر او عند المنع فله ذلك
ايضا وان لم يكن مانع وكذا لو سلم القابض انما زكوتي فبطلت ولو كان المدفع في
الامام ولم يعلم القابض انما زكوتي فبطلت ولا انما فبطلت ثبت الاسترداد
الدفع فان تعذر من الامام فان فعل بدوت اذن المالك بتقصير في ذلك
شرط الرجوع ولو كان المدفع المالك احتال ان لا يثبت الاسترداد هذا
المالك على القيل والقيل واذ لم يقع من القيل دفعه نظرا والامام يستمر
ما لا غيره ولا يعطى الا القيل فكان مطلقا فله المير والوجوب
الاسترداد ايضا والاصل فيه ان الدفع ان وقع بغيره كان مجزأ الاحت
لذلك الرجوع ما دامت العين باقية وان وقع بغيره كان له الاحت
لغناء الدفع كما لو دفع المير ما لا على ثقت ان له عليه دين فله ان لا له
الا ستر جاز وكذا ان دفع على وجه القيل فبطلت الاسترجاع وليس القول في
القيل في هذا المالك بالصفة بل قوله المالك لا ستر اعرف بفساده وكذا
القول قوله مع العين لو قال قد صدقت القيل لم اذكره لفظا وقال القيل
لم تقصد القيل ولو ادعى المالك علم القابض بانها كانت مقبولة فالقول
قوله القابض لو ان الاصل عدم العلم والغالب الا وادعى الوقت **هـ** لو
تلف المالك الضمان قبل الحول كان له الاحتساب ولا يتعدا وجوب الزكاة

تلف المالك ولو كان الواقف يرضع حيزه المير كونه فاسدا ولو اذن الساكنين
ما لم يكن ان كان فبطلت فله الضمان المير ان كان مثليا او القيل وقت القيل ان لم يكن
مثليا لان ما زاد عليها يرد في ملك القابض فلا يرضع الا لو طلق الزوج بعد
تعليم القيل بثلثة قبل الحول وهو من زكاة القيم فان الزوج يرضع بغير الضمان
بما القيل واما ان دفعه على انه زكاة مقبولة فان دفعه القيل بثلثة بثلثة
فكانت دفعه على القيل وان قلنا بفساد الدفع كما هو اختيارنا في مقدمه والمالك فيه
حاصل فيمن القيل فبطلت القيم لان دفعه خان ما زاد من ماله في ذلك كما حصل
ويجوز الضمان من القيل لان الواجب لغيره زيادة القيل مع وجودها
وانما ينقل الحق الى القيل في القيل فبطلت فبطلت ذلك الجواب لو كان الله
باقيا من غير زيادة ولا نقصان فان دفعه فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
لا عينه فان دفعه فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
او الحيزه وان كان المدفع هو الامام فان كان فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
وان كان القيل استرد القيل ويحل بغيره الى الحق بدون اذن حيزه
من المالك فان كان المالك قد دفع الى القيل فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
على المالك وان لم يقع القيل فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
وان زاد المدفع زيادة مستقلة فان كان فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
لحق المالك هناك وان حدث فيه نقص دفع ارشد **ح** القيل بغير
ملك للقابض وعنده مع الاطلاق فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
يكتف الخ مرفق لما فان حدث مانع ظهر استرد ملك المالك وادعى
انصار ملك القابض من ماله فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت

استمرت المدة بين ان ملك عزمته زكوة مستحق والابن وقد فرغها من الف
ملك بالحق فان قلنا بالتوفيق وجب رد التوفيق لغيره على ملك
الملك وان قلنا بتقدير الفرض سلب التوفيق والابن الفاضل ما
تضمنه بغيره فان قلنا بالتوفيق وحذف المانع ظهر فيه وان قلنا بالفرق فلا
وعلى القول بالترتيب يلزم رد العين لو كانت موصوفة وعلى الفرض لا يجب بل
لدا لا بد الى **المجلد** من المصنف المالك لبقاء ملكه عليه على الاختلاف
فان استمرت المكتبة منه حتى حال الى ولم يطرأ مانع غفلت الزكوة بالمال
وجاز له الاحتساب والاستيعاب في ذلك سنة من سنة واحدة وعشرين
حازله ان يجب المدفع من الزكوة ويحب عليه سنة اخرى وكلما لو لم يكن
عزمه بين واحدة وجب الثلاثة مع الشرط ولو كانت المدة معلومة لم يجب
الفرق لان النصاب لا يميز بها وان حاز اخرا من النصاب ولو قلنا ان يجب
اقرار نقص النصاب بالمدفع فقط فزكوة حازت قلنا ان الملك باق
للك فان لم يزل على السلافة اجزم ما اخرج اذا اراد ان يستقر من
الزكوة وان عرض مانع من دفعه المجلد زكوة فان كان المخرج اهلا للزكوة
والمال نصاب وجب الاخراج ثانيا وان كان الباقي دون النصاب فحبس
لا استمر فلا زكوة وكذا قطع شاة قبل المجلد حيث ثبت فاستمر فزكوة
للمجلد فلا زكوة نقصان ملكه من النصاب قبل تمام المجلد وقال الشيخ عليه
ان يخرج من الزكوة وان كان في الموضع الذي له الاحتساب احتسبه
ماله استجاب في حكم ماله ولو لم يكن الاستيعاب في وقت ما فلا زكوة
ولو كان منه ارجون فقبل شاة ثم حال المجلد حاز ان يجب بالنصاب
في تلك ما دامت العين باقية فان اكلها المدفع اليه قبل المجلد فقد

حول النصاب ولا زكوة على صاحبها ان كان لا يستطيع ثباته او كان غنما ماله وبعده
وعشرين فقيل واحدة في تحت واحدة وحال المجلد في يده اخرج كان الفاضل لا
يقيم الى الاموات ولو مات المالك قبل المجلد انقطع المجلد لا يتقادم المال عنه
واستأنف ورثته المجلد ولا يبيح على المجلد لا يخرج من قبل الزكوة قبل
ملك النصاب باجماع علماء الاسلام ولو ملك بعض النصاب فقبل زكوة
او زكوة نصاب لم يميز لا يخرج المجلد قبل سببه وان ملك نصابا فقبل زكوة
او زكوة فبنيته وما يجب من المجلد من النصاب عندنا لا مانع من اخرج او لا
عز او بركة بعدها **الحديث الثالث** في المجلد لا يخرج ولا يملك ان
زكوة ماله بنفسه سواء الاموال الطاهرة والباطلة لا تملك في يد مدعي
لغيره ونقصه اليه فاجزاء كالمودع الدين الى غريمه لكن لا يفضل من مال المالك
كانه اعترف بواقعه او لا ولا يرضى الامام على بصر من سقوط الدين بخلاف
ما لو فرق بنفسه لجان ان يتلوا على ليس بصفة صفة الاستحقاق خصوصا
الاموال الطاهرة وهو نائب للسكين والاقرب عدم الوجوب لا حاله
الملكته نعم لو طلبها الامام وجب القرض اليه مالا طاهرة ولو لم يطل
خذ من المجلد صدقة وهو يتكلم وجوب الاعطاء ولا تملك مال الامام
به فيجب دفعه اليه مع المطالبة كالمخرج فان فرغ المالك من طلبه الامام
لما لم يزل يحالته الامام الواجب الطاهرة من عظمه كماله ولو كان في المجلد
من حيث انها عبادات او تقع على الوجه المأمور به فلا تقع بحرية ومن حيث ان
اوصل المال الى مستحقه فخرج من المجلد كالمدين ويجوز ان يدفعه الى المستحق
لا ان الامام نفسه لذلك وهو وكيله ويجوز ان يدفعه الى وكيله
الى الامام او الى المستحق على المستحقين حيث يجوز ان يدفعه بنفسه لا مدعي

واذ قلنا ان المالك لا يخرج او نقص النصاب او لا بد الى او عدم حوزة
صدق بغير من ولا يبيح له ان يخاصه فاقصدت وكان القول قوله كغيره
المبادات وان اقول المالك الاخراج والتوفيق بنفسه او وكيله او غيرها
فقد قبضت منقطع من المجلد انما يملك اجماعا لغيره فان لم يعلم الحق
شيئا ويحق سعة اضاف ان وجهه بمطالع او اعطى بعضهم ويجوز ان يقبض
واحد على كل شخص واحد قلنا لا يملك او كثر ولا يجب القرض ولا يصف
لغيره اعلم ان علم صدقة فزكوة من المجلد في قدره في قدره فزكوة من المجلد
بوجهها في الفقر وهم صنف واحد انما بعد ذلك ما لا يخرج في صنف
غير الفقر وهم الموقفة الا فرج من حابس وعين ابن حسين وعلمه من عل
وزيد انقل قسمهم القسمة التي بنت بها المير على من المير ثم انما الى اخر
فقبل في صنف اخر لغيره القسمة ابن المارث حين عمل ذلك لا يبيع ماله
فقال ان القسمة حتى تأتينا القسمة فامر لك بهاد لوجب مرهنا الى جميع
الاوصاف لم يميز فيها الى واحد نعم يجب دفعها الى جميع الاوصاف او
الى من يمكن منهم من المير من التسوية بين المستحقين ولو قدر الامام فانه
مرهنا الى الفقير المأمور وكذلك حال الغني لا يعرف بواقعه ولا تملك
للامام فكانت له ولا تملك ما يملك **الحديث الرابع** وكيفية الاخراج قد تباين
لا يجب القسمة في الاعطاء بل يجوز مرهنا الى صنف واحد بل الى شخص واحد
لكن يجب القسمة ان يمكن قسمة في كل صنف ما دفع به حاجته من زكوة
فيعطى الفقير والسكين لما يقتضيه ان يمكن ويصلح لعدم ما يقتضيه
وسمها وان كثر وقدر على بعض ما به عليها الا على من السكين لا يملك
اليه ولا يملك ما يملكه لغرضه والاعطاء بغيره اجزم ولا يملك الزكوة

فيكون التوكيد في ادائه كدرون الاوصاف والفرقة بنفسه او الى من التوكيد في شاة
على يقين من قبله وفي ذلك من قبل الوكيل والابن اجماعا لغيره ولا يخرج
اقراره ويجوز له على الوكيل ان ما اختلف ولو اتفق من المجلد انما كان
الامام عليه فان احبب الى اخراجها بنفسه احتل ذلك وعنده ثابته على
وعنده ولو لم يطلب الامام او لم يزل الساقى اخر المالك ما دام راجيا
مجيئ الساقى فان اصر فيها بنفسه فلا يخرجه الى السكين حتى يحق ولم يعلم الامام
من قبل ان يدفع الزكوة طالبة بالدفع انما كان عليها اليه او غير قاضية فكلما
له المطالبة بالمتبذرة والكفارات ولا يجوز دفعها الى المالك المأخوذ اذا لم يعلم
فلا يجوز التوكيد اليه فان دفعها اليه اشتراط ان فرغها المأخوذ على المستحقين
فالاقرب الاخير انما كان التوكيد ولو لم يعلم المالك هل وصلت الى المستحقين
فمن لشدة دقة الزكوة وعدم العلم بالبرائة ولو دفعها مكرها بعد ما دامت
الفرقة في قدره فبما يقين لو كانا لفرقة ولو لم يفرق بينهما بان اخرها
الى الفقير او الى الامام او الساقى من قبله مع قدرته على ذلك فمن نظر
فيها الفقير ولو لم يميز له او بينهما فان استكده المجلد او ادخل القرض مع
ظن القبول منه ثم دفعها من كذا مقرر ولو لم يمكن احتل الاخير لا يبيح
بالدفع اليه يكون قد دفع لها وعنده ان لا يفرق بين الفقر في المأخوذ وفي
المطلوب والمأخوذ كالمأخوذ وان اذات الامام لا يبيع في القرض جاز لا يملك
نصيب منها ثم لا يصدق وقد امر مدفع المأخوذ الى المستحقين وانما المدين
للامام قد مر لم يميز لان محض نفسه به بالجميع لا يبيع النصف والفقير
جزءا القسمة المأخوذ وحال المدين قبل ذلك المدفع اليه بحيث يرد نفسه
اشكال اقرب اعتبار الصلة في نظر الامام لوقته ولو طالت الساقى زكوة

به الحاجة كانت المتعق لها لما زاد على ما يغني عنه وعلى فرضي الزكاة وفقط
ملك المال فان تعاقب مع وجود الحق ضمن ذلك جرح الحق للموجب الحق
مخرج ذكره الفقيه في باب المالك لعلنا لا بد من المال ولا فرق في المنع
من النقل بين الموضع الغريب واليسير ولوقعت الحق في باب المال ووجد في
ملكين في زمان كان احد المملوكين طريقا للاخر فبين المشرق في كوفيل ولو
لم يكن كذلك فخر بين الغريب والغنيب مع المتأخر في غلبته على المتأخر
المشرق في الامتيازات المتأخر ان كان موجودين وان لم يكن موجودين فمما
في من وجد نعم ولو فرضها في جنس او جنس جانر وان يفرق في كل جنس
على حدة وان اعدم صنف في الزمان فلا ينقل كل الى باقي الاصناف وان
عدم في باب المال ووجد في غير فرق في باقي الاصناف في باب المال و
ينبغي ان يعطى كاشد حاجته الاكثر استحقاقا زادة على غيره يجب نقلها
وعطى الفقير والمكين ما تروى به حاجتها سنة فذكر الزكاة كل سنة
تختلف ذلك باختلاف الناس والاعراض والظروف لا يجب المدونة
يعطى بقدر ما يشتهي به بثلث قيمتها اكثر من ثلثه ويعطى الجاهل ما يشتهي به
من الزرع الذي يحسن الحياتي والقرن فيه ويكون قد رماحق عليه كفاية
فانما يعطى ان المشايخ سابقه مقصود او موضع ماله وجهيا له المالك
والركوب ما يحتاج اليه وما ينقل به زاده وحده يعطى اجرة الركوب او
شئ من اتع المال ولا يصره مع وصوله كانه ملكا لا يعطى وكذا
يعطى للذئاب يعطى العود ان اراده لشغل الحاجة ويعطى مؤنسة آفاته
لحاجة يرفع زنا لها وان زادت انما على اقامته المأثورين والاقارب انما
يعطى تام مؤنسة وتحتل ازيد لطلب الحق ويعطى العائز الفقير والكسوة والاعطى
والله اعلم

والقيام في الفقر وان طال ومدة التبرع وهل يعطى تام المؤنسة او ما يريد يجب
النقل الى مكان يعطى ما يشتهي به الغرس ان قائل فانما يعطى به السلاح
والايات الفطال ويكسب جميع ذلك ويجوز ان يتاجر به الغرس والسلاح بحسب قلة
المال وكثرت وان يعطى الغرس والسلاح عارضا او قافلا وقفا او موقفا الا ان
هذا المسموع وانما يعطى اذا اضر به من غير قية انما به الغرض فان اخذ ولم يخرج
منه وان ما في القرب او اشترى من الغرس استرجع الباقي فان غدا ورجع منه
قيمة احتمال الرجوع وان لم يقتر على نفسه فليقر ان العطي فرق الحاجة وظاه
المسألة في الاجتهاد وان فتر على نفسه او كان الباقي ليس له ان يرجع منه
لاخذن نفقته ونفقة عياله ذهبا او مائة او غيره او اهل للأمان ان يقترهم
الغرة افرسا ويجعلها وقفا في سبيل الله فيعطيهم عند الحاجة قبل وصول المال
القيم الا فرق ذلك كانه تابع عنهم ويعطى الزكاة يجب ما يراه الامام والاعمال
قد راجع له ولو جعله اكثر اجرة النقل فسدت الفضة من اصلها وورثها
على اقل لثمان ولو نقص اكل من مال اوسم باق الاصناف على حسب
الامام والرجوع في سبيل استحقاق فزاد حاجته ان اخذت بها قيمته
كالبركة فان حصل بصادم يجوز كالدفع الى الفقير العامل من ماله او ما يشتهي
الشيء الذي يفرح اليه واذ انفق المالك الحق في وجوب الدفع الى الامام او
المسألة مع عدم طلبه بالذبح وانما في ذلك اشكال فينا من عدم وصولها
في الحال الى الحق بدفعه اليها او تركها فانما بين عند ولو فقير الامام والاعمال
ايضا استحق له من لسانه او اقره هامة لا تملك لغيره فان تلف بعد ذلك
من غير قربة فلا ضمان لقيمة ما يتبعه كالدفع ولو فقير الوفا وجب عليه الا يعطى
بهذا الا يشهد بان حق فتر منه يجب عليه اعلام المشايخين او من يعلم قيسه

اختلاف

مقاصد فصول الى اصيل الحق المستحقه ووقعت الفقه من غلبت حق ينقله
مع وجود الحق فيه القريب بالفضل **الحق المستحق** لثبته واد الزكاة عبارة
فيقول المالك لغيره وانما امره بالاعيد والله فخلصين لراي الدين ولا نهو له قال
انما الاحكام بالثبات بخلاف قضاء الدين فانه ليس بعبادة ولهذا لا يسطر اسقاط
مستحقه وحدها الغلب لانه على الامارات والاستعدادات ولا يمكن التمسك بالمال
ولا يقتر لواضطر الى اعادة وفوق شيئا تلفظ بغيره كان لا يفتار البعد
المال فلو يجب فيها القصد الى اخراج عند مقربا به المالك لوجوب اودنه او
وتعين كون المخرج ذكوة مال او فطره ووقال هذا من ذكوة مالي او فطره
مالي اذ ذكوة مالي لغرضه او الصدقة المخرجة مع التقرب والوجوب اجزا
ولو صدق جميع ماله بنية الفطر او ابرز به الزكاة لم يجز به كونه موقوف ماله
كالوصف ببيعته او على الف ركة ولو لم يبرهن في ذكوة مالي او فطره
فان ذلك قد يكون كفارة ونذر او لا المخرج للصدقة لا ينافي كونها ذكوة
المخرج فزكاة ايضا لا تامة تكون منه بتركه يجب قيمته المال الذي منه
فلذلك اربعين من المخرج من المخرج فخرج شاة من احدى اربعين فخرج
المخرج بغير المال ووقع حاجته الفقير فخرج شاة مطلقا ان كان ثلث احد
او ثلث احد هاجد التمكن من الاخراج حان له احساب المخرج من ذكوة او فطره
ولو قال هذه ذكوة مالي الغالب او المخرج من ذكوة المعين لم يشترط فاشبه ما
لو اخرج نصف دينار من اربعين فخرج من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره
لم يقتر به المخرج مع بقا الوجوب كالواخرج شاة من اربعين فخرج من ذكوة او فطره
وجب عليه ان يخرج من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره
فانها مال الشيخ لم يكن له من المالح كانه عليه فاشبه ما لو اخرج من ذكوة او فطره

عيناها لم يقع منها لم يكن له من المالح كانه عليه فاشبه ما لو اخرج من ذكوة او فطره
ويعطى الفقير فانه لا احتساب به غيره ويجوز ان يخرج من ذكوة او فطره مع ذلك
ويكون فيه الاخير بوجهه كونه ماله البقاء فان قال ان كان ماله سالما فانه ذكوة
وان كان ماله موقفا فانه ذكوة او فطره فان سالما اجازت فقير كونه ماله البقاء
ثم رتب عليها النقل على تقدير تلفه وهذا حكمه المقتضى وانما لا يفرق في احوال
هذه ذكوة مال الغالب او فطره لم يجز به لانه لم يخلص حصل المنة لغرض مكان
كما قال استحق فطره او فطره وان قال هذه ذكوة مال الغالب ان كان سالما
فانه ذكوة ماله المخرج او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره
ليس شرطه ووقال هذه ذكوة مال الغالب ان كان سالما فانه ذكوة او فطره
ان لم يقتر على المخرج او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره
ماله فانه ذكوة فانه مؤنسة للمخرج من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره
الا بعد العلم بانته ورشد بعد التمكن من التصرف فيه لا صالة بقا الحق وقد
الارث بخلاف ما لو قال ان كان مال الغالب سالما فانه ذكوة او فطره وان
تالفا استرجعته فان سالما فانه مجز به وان تالفا كان له استرجاع وهذا
كالوقال المخرج من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره
اوله انما امره بضم ان كان من المخرج لم يعطى ووقال ان كان ماله سالما
سالما فانه ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره
وفوقه الا يخرج من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره
حصول سببها مكان كالوصف المخرج من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره
ومن غير ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره
احدها من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره من ذكوة او فطره

فان

مخرج

ولا القير ليس كذلك استقام عليه هو المطلوب ان فعل حلاله الذي هو الصدقة فليس
على وجه مخصوص وروى جود الدفع يجوز ان دفع الزكاة بنية الصدقة المطلقة وقوة
المطلقة في الصدقة وروى جود بنية الصدقة في المال باق احتل اثم الصدقة اذا دفع لا
يستلزم مطلق المالك اذ مع الصدقة وهو مستحق لقب على كونه غير حرمان بوجه صرف
ما دفعه الزكاة الى الزكاة المفترضة او التفت المالك بيد الفقير بفعل او بغير فعل لا
عدم الاجزاء ولا انه باجره بغير الجاه انما هو من غير ان فلا تصاد فليست بمنزلة ولا
مستحقا فثبت في المالك ان شرط اقران وقوة بنفسه وقوة هو اليه من الدفع فلو ان شخص
فعل الربح باع بغيره لا فعله وان تاب عزيمه فان كان ودينه من غير ان يجوز
قوة هو اليه ودينه فان الزكاة عليه ليس هذه للنية كما يمكن الاستدلال بغيره فان
دفع من غير نية لم يقع الدفع وعليه الثبات لقوله لا يشترط نية في الدفع الى المستحق على
لا يبرأ منه المستحق عليه وان كان وكذا فان نوى المالك حالة الدفع اليه
ونوى هو حال الدفع الى الفقير اجزاء اجماعا لا نية او وقع الصابرة على وجهها
وان لم يبرأ احدھا من اجزاء او نوى او كبر خاتمة ولم يبرأ المالك قال في
لم يبرأ لان العرف يقتضي برء الاخر بغير عنده الا قرب عنده الجواز كونه
فقد خلد النية فثبت ان يقع في شرطه ولو كل وكذا وقوة في النية اليه
لا يبرأ بالجواز وروى المالك فثبت ودون الزكاة فان كان الدفع الى
الفقير اجزاء وان قد نية النية لم يبرأ كالتقدم ولو دفعها الى الامام باختباره
وغيره حال الدفع الى الامام او الساعي او اليها الامام او الساعي حال الدفع اليه
نحوه وكذا انفقوا ونائب المستحقين فالدفع اليه كالدفع اليهم وان لم يبرأ المالك
ووقول الامام قال الشيخ لم يبرأه فيما بينه وبين الله تعالى عليه ليس الامام وطالبه
دفعه ثانية لو ان الامام اما وكيله او وكيل الفقير او وكيله معا او اياها كان يجوز
نيز

قال

من غير نية رب المال ولو ان الزكاة عبارة عن ثوب لما انشأ لا تجزى عن ثوب عليه بغيره
اذا كان من اهلها كالصدقة ولو ان الامام وروى الفقير لدفع اليهم بغيره لم يبرأ كذا
دفعهم مع المالكهم ويحل الاجزاء لان اخذ الامام بنية الصدقة بين المالك فلم يحجب
اليه بنية ولو ان الامام ولا يبرأ الاخذ ولما لا يبرأ من الصدقة اجماعا ولو لم يبرأ لما اخذ
او اخذها ثانيا ردا لثا حتى ينفذ ما له لان اخذها كان اجزاء لما لم يحصل بدون
النية وان كان لوجوبها فلو ان بعد اخذها لا بد من دفع المالك لسلطان اهل الفقير
وهو لا يبرأ على اهل الصدقات الا العرف فثبت هذه النية عن النية وان اخذها
الامام سد كرها قال الشيخ اجزاء عن المالك سد او نوى المالك او لا اذا نوى الامام
لأنه لم يبرأ من الواجب ولو ان صدقة الامام فائمة مقام فتمت الصدقة فتقوم
نية الامام مقام نيته وكانت نيته التي تقوم مقام نيته البقية ولو ان ابرأ
تعدت النية فثبت صدقة فسقط وجوبها عنه كالنبي والمؤمن ويحل عدم الاجزاء
بالطمان لا انه لم يبرأ وهو سعد بان يبرأ وانما اخذت منه مع عدم الاجزاء
حراسه للعلم لا يبرأ كلف على الصدقة فبقي بغيره ابرأ ولو لم يبرأ بغيره لم يبرأ
عند الله تعالى اما لو نوى المالك حالة الاخذ فانها برء منه ظاهرا وباطنا
ولا حاجة الى نية الامام ولو لم يبرأ الامام ولا المالك لم يبرأ من الصدقة فثبت
ولا في ظاهره على الاقران لا نية عبادته لم يقع على وجهها **الحق السابع**
في بيان ما بحث هذا الباب اكان البتة وامير المؤمنين يبعث الساعي
لاخذ الزكاة لو كان جماعة من الناس لا يعرفون الواجب ولا ما يجب فيه ولا
من يرضى اليه فبعث اليه اخذوا من يحب عليه ما يجب ويقضون حيث
والمال امان لا يعتبر فيه الحول كالنار والزرع وبعث السعاة لوقت محدد

وهذا كالمشاور واستاء والطوبى ولا يخفى في هذا ما ذكره في اختلاف واما ان يبعث الساعي
والانعام واحوال الناس فيه فثلاثة ولا يمكن بحث سائر الزكاة واحدها في
ثلاثة غير شرعية ايتهم الساعي في ليس واجبا الاصله اليه فثبت ان اجابته في
تم حوله اخر زكاة من لم يبرأ من حوله مستحب ان يقول ان سؤالا فان جعل استعمل عليه
من اخذ كونه وان شاء امره الى غيره من قابل فان رفق به فوفى الغرض المبرر فان
كانت الماشي من المالك اخذها على ما يراها ولا يكلفه ردّها الى المالك ولا يبرأ
ان يبيع الراعي فان احتاز بالكلية في البيع ولا نذر المالك اخذ الزكاة في
بيوت اهلها بصدقة لم يبرأ من الصدقة والفقير ان يبرأ وليس يبرأ
لا ان عبد الله بن ابي طلحة عامل رسول الله كان يتم اهل الصدقة والفقير
نيزها عن زكاة الواحد لم يبرأ ومعرفة المالك فلا يشترطها شيئا ولا يبرأ
الرمح في الوضع الصدق لكشف كاذبان القوم والفقير الا بل والفقير وكبره
في الوجه لورود التمسك به يمكن ميسم الفم لطف من ميسم البقر ميسم البقر
من ميسم الا بل وان يكتب في الميسم ما يبرأ من زكاة او بغيره **ح** يستحب
للساعي اما الامام اذا التقى اخذ احدهم الزكاة المقابلة لصاحبها قال الله
تعالى وصل عليهم وكان النبي ان انا قوم صيد فتم قال اللهم صل على اهل
وجوز ان يلقى بمكة انفقوا استاء برسول الله ولعله تم هو الذي يقبل عليه
ولا يجب هذا الدعاء الاصله اليه ولعله اعلمهم ان عليهم صدقة فوجدت
من قضاة لم يبرأ من فقرهم ولم يبرأ بالصدقة وكذا لا يجب على الفقير الدفع اليه
فانما الساعي والفقير ان يقول لصاحبها ان الله فاعطيت وبارك الله لك
القيمة وجعله كطورا وما اشبه ذلك وينبغي لذلك ان يقول حال الدفع

التم اجعلها نصيبا ولا تجعلها مترا وخذ الله تعالى على ايمانك ان ارفع الزكاة الى من
يظن فقره ليجب اعلاسه انما زكاة لانه لا يتسحق منك ويظن فقره ويظن فقره
والانصار وان لم ياكلوا الطعام الا انه فقير يحتاج الى الزكاة لاجل رضاء وكسوته
وساير مؤنته ويدفع اليه وليه لا اليه لانه الفاضل بغيره فان لم يكن له رضى
وغيره من جوارحه كام او غيره وكذا الجوز فلو دفع المالك الى الفقير المبرر الذي يعلم
او يقطن الحظوظ بالحق الاجزاء نظر بكونه من اخرج زكاة ما له ان يبرأ من
والمجلس ان يملكها اختيارا ولا بأس بعودها اليه غير ان يشترط بالفقير من المصلحة
لغزله ولا قصد قصدتك وليس عزمه لعله تعالى ان يكون خاتمة فخره
سكروا ولا تغفل الصدقة لنقل الاخذة لكان في سبيل الله او لغناهم او العادل
عليها او رجل اشتراها ماله او رجل لاجل مسكين فصدق على المسكين فاعطى
المسكين الفقه ولو احتاج الى المشاء بان يكون الفقه جزءا من جوارحه لا يمكن
الاقتناع بعينه ولا بغيره من زكاة رسول المالك ولو اشتاء غيره من المالك
المشاركة واحتاج الساعي النعم المبرر لاجل زكاة زالت الاكراهة وفشا
ويجوز احتساب الدين الذي على الفقير من الزكاة فيسقط عنه ما سأل كان حيا
او ميتا لان الاسقاط على اهل الامور يبرأ وان يدفع اليه قد ادين
ثم يرد الفقير قضاء اليه يكون ان كان حيا لم يبرأ من زكاة الصدقة اختيارا
وان لم يقض الفقه عليه الدين ويره ويجب من زكاة واذا اعطى من
يظن فقره فثبت ان اجزاء مع عدم الفقه لان البتة اعطى الرجلين
وقال ان شئت اعطيتكما شيئا ولا حظ في الفقه ولا فرق مكتب ولوا عتبه
حقبة الفقه للمالكين فبرهم ويعسر الاطلاع عليه قال الله تعالى اعطيتكم
انتم من الصدقة راكفي بغير الصدقة وعواه وان كان كافر فكذلك مع الاكراهة

وكذا لو كان عبد الفقيه او هاشميا او قريبا من لا يجوز الدفع اليه **المشقة**
 بالاشتقاق في الحق من ذلك ويجوز ان يبيع الصدقة او يهبها مع الحاجة
 اليه من كذا في نقلها او مرضها ونحو ذلك وروى ان الفقيه رأى في ابل
 الصدقة كروبا من الفضة فقال الصدق يا بني اعصها بابل منك واجتبه
 ان يبيعها ويشتري بها شيئا او غيرها ولو لم يكن حاجته بطل البيع ومنه ان
 ان جعل له الامام ذلك بالقبض او الاطلاق **الزكاة** يجب في الدين
 لا في الزكاة لقوله في الدين شاة شاة وقوله في الدين شاة شاة
 بدل اليه ارض نصف العشر وغير ذلك من الافاظ الواردة بحرف في المال على
 الظاهر وسقطها بانعت القصاب بعد الحول قبل مكان الاوراء فالأخبر
 من غير القصاب رخصته ولو كان منه قصاب واحد لا يزيد حال عليه
 حوالة فان لم يجز من الزكاة وجبت زكاة سنة واحدة لأن فلو
 الزكاة في الحول الا ان المال يفتقر القصاب فيفقده شرط الرجوع
 في الحول الا ان لا فرق بين ابل وغيره فان كان ذلك فعلق الشاة
 بها بقوله القصاب وكون الواجب من غير القصاب في الجنب لا يجزى فيها
 بالدين **ح** في يعلق الزكاة بالدين افعال الشريعة في غير المحققين شرعا
 لأن الواجب يقع المال في الحقيقة حين يولد من الراس وعنده ذلك
 صحيح وكذا لو اشترى المالك من خارج الزكاة احدها الامام من غير القصاب
 لا يتم على الشراء او لم اذا اشترى المبيع وفيه وجهان ان الزكاة
 شايعة على الجميع متعلقة بكل واحدة من الاشياء بالقبض **ان** حاله
 فلهذا لا يجب ان يبين بالآخر والحق ان يعلق الوثيقة بأثر صادر شرعا
 لما كان المالك الاخر يبيع من غيره اخر لا يجوز للشريك دفع حق الشريك

لغير

من غير مال الشريك فحقا حيا لا يعلق الدين بالدين لأن لا مانع من اداء
 الزكاة ولو وجد الحق الواجب على ماله كان للامام بيع بعض القصاب رشا من
 الواجب لا يبيع الموهون لقضاء الدين وفيه وجهان ان جميع المال يوهون بانه
 قدر الزكاة وتعلق الأرض بريقته العبد الجاني لسقوط الواجب لهلاك القصاب
 كسقوط الارض بثلث العبد ولو تعلقت ثلث الدين بالدين لما سقطت لولا
 المالك القصاب كدعوى الحول قبل الاخراج فالوجه في البيع لضعف علقته حتى
 الفقهاء بالمال خياص فيه ما لا يباع في غيره ولهذا كان هناك ابطال حكمه شرعا
 من غيره وان كره الفقهاء اذ ابا عنه فقد اختار الدفع من غيره ثم دفع البيع عوض
 مال الساكن من غيره معنى البيع لأن دفع الغرض وان لم يدفع كان للشري
 الزكاة بالبيع لا يباع ما لا يملك وليس بمكة مقاسمة الساكن لأن ذلك الحول
 المال وهو المطالب بدلالة الشيخ رحمه الله فيقول ذلك في الامام دون البا
 فاذا اشترى المالك من اداء الزكاة من غير المال يبيع المالك المشتري واخذ الزكاة
 فيبيع البيع في قدر الزكاة ولا ينقص في الباقي بل يجزى المشتري مع الجهل
 المصنف عليه فان اختار الاوصاف سقطت من الحق ولو لم ياخذ المالك
 من المشتري ولو لم يبايع الزكاة من غير المشتري اذا علم من قبل ملكه له
 لا حله المالك فان ادعى البيع من غير سقط خيال المشتري لم يحصل له
 الملك كما لو اشترى مينا ولم يرد حتى الى العبد سقط الزكاة ويحتل عدسه
 لا مكان خروجه ما دفعه المالك الى الساقي سقطا فبيع الساقي المدين المال
 وان باع بعض القصاب فان كان الباقي اقل من الواجب حكمه كما لو كان الجميع
 وان كانا بقدر اما على قصد غيره الى الزكاة او على هذا القصد فان نقل

ما فيها العبد المشتري من الزكاة اذ مات ولا وارث له كان ميراثه للأمام **الحقة**
 وارث من وارث له وقبل لأرباب الزكاة كونه اشترى بالمال **المشقة**
الثالث في زكاة الفطر وفيه فصول **الاول** في بيعه عليه اجمع العلماء على
 وجوب زكاة الفطرة قال زكاة الفطرة من رمضان صاعا من تمر او صاعا من
 شعير على كل حر وعبد وذكر واقف من سبل المصنف من الفطر فقال على الصبي
 وانكبرها والحر والعبد من كل انسان صاع من صفة او صاع من تمر او صاع من زبيب
 ولا يجب الا على الكفاية فلا يجب على الصبي عند عدا ان يجمع وان وجبت
 لقوله في بيع الصبي حتى يبلغ وهو طاهر في سقوط الاحكام الشرعية
 عند وكب عمن القسم الى اداءه فيلزم الوضوء في زكاة الفطرة من
 السابق اذا لم يكن له مال فكيف لا زكاة على من لم يملكها بعد طهره
 من الزكاة والفقهاء اختلفوا في حق البايع العاقل فلا يجب على الجنون
 عدل لك ايضا ولا على من اهل سؤال وهو مني وغيره لأن ما لا تكلفه العقول
 والمال ولا يجب على العبد ايضا اجماعا لأن شرط وجوبها الفقه وهو عقول
 منه فوجب على السيد اذا لم يملكه من حكم الوالد والمذنب والمكاتب **المشقة**
 عليه حكم الحق وكذا المكاتب المطلق اذا لم يجز منه فان عرقه من شئ
 عليه على السيد بالخصص اذا ملكه نصيب الحر من واجب فيها الزكاة ولا
 على الفقير بل على الفقي ويبيع من يملك فرت الصبيته له ولعالمه على الله
 وما لم يجرم عليه اخذ الزكاة منه على ان الفطرة لا صدقة الاخرين
 حتى دخل الصداق من رجل يأخذ من الزكاة عليه صدقة الفطرة قال لا
 والكتب وروى الصحة هذا الكتابها شيئا من وجب على المدين وان

بالزكاة احتملت جميع لا تحق بعباده والمنع لمراتب حق اهل البيت في البيع فاق
 قدر ما كان حقه وحقه **المشقة** ان يقصر بالزكاة على نصف واحد بل على ثلث
 واحد ونصف واحد وان كان المال ولا يجب البسط على الاوصاف لقوله
 لعداد اعلم ان عليهم صلواته من انما لم يزد في فطره لم يزد في فطره
 فموجب ذلك خصوصاً كثر المال ويجوز ان يعطى الفقير ثاء ودفعته
 وان يعطى ما يريد على ثاء ودفعته كذا دفعات بل يجزى ان اسلم حقه الفقي اعطاه
 الفقيه عليه قاله الباقر اذا اعطيت فاعطه ويكره ان يعطى الفقير اقل من عشرة
 دراهم ونصف دينار وهو ما يجب في القصاب الاول لما فيه من الاستعانة **المشقة**
 وقوله الصادق لا يعطى احد من الزكاة اقل من خمسة دراهم وهو اقل ما يؤمن
 تعالى الزكاة في مال المسلمين فلا تعطى احد اقل من عشرة دراهم وليس ذلك
 واجبا بل يجوز ان يعطى اقل لأن محبة ابي الهيثم كتب الى الصادق حل
 يجوز ان يبيع ان اعطى الرجل من خروف من الزكاة الدرهمين والثلثة فقد اشبه
 ذلك على نكبة ذلك جائز **المشقة** ان يعطى زكاة الذهب والفضة والنفقة حل
 الفقير المسكن العرفيين باخذ الزكاة وزكاة النعم قبل المتقين من اخذ
 الزكاة لقوله الصادق صدقة الخلف والمخزوع الى الفقير من المسلمين **المشقة**
 الذهب والفضة وما كمل بالفضة ما اخربت الارض الفقراء المدعوا قال ابن
 سنان وكيف ذلك قال كان الفقير يفتقر من الناس فيدفع اليهم اهل
 الاكرمين عند ذلك وراسخ الفقير يطلبها استحقاقا يواصل بها ولا يعطى
 بانما صدقة لأن الواجب الدفع وهو حاصل مع عدم الاعلام **المشقة**
 تقليم للزكاة قال الباقر اعطوا ولا تسم له ولا تذل المؤمن ويكره المتي الزكاة
 من حوائج حاجته بل يجرى قال الصادق نارك الزكاة وقد وجبت له مثل

منه

الفصل الثالث في الوقت وجوب بيعه المشتري لا يبيع
 لا ينافي انما المشتري قال ابن عبد الله ان البيع من دون ذكوة العترة طهر الله
 من الوقت والوقت وجوبه كذا في كذا المال كذا الاضافة دليل الاختصاص و
 يتدققتا باسناد وقت صلوة العيد وهو ذوال الحجة من المظن بل
 قبل الغروب ارسلم او ازاله من المظن او استغنى او ملك عبد او ولد له
 وجبت ولو حصل من ذلك كذا بعد الغروب استغنى ان لم يعلل العيد
 بعد صلوة العيد سقطت وجبا واستحبابا ولو مات عبده اذ لم يزوجها و
 طلقها ثانيا بعد الغروب وجبت فطرته ثم فطر بعد الغروب فالوقت عليه
 وان كان قبله فالذكرة على المشتري وان كان في ذمة خيار البايع ولو انقبت
 العبد قبل الغروب فلم يقض الا بعد الذكرة على الواجب لأن الظاهر ان
 البقيش ولو ارضى له بعد واث المحض قبل الغروب ولم يقبل الموصلة الا بعد
 الغروب فالظن في ذمة الميت او على الوارث اذ لا ظن ان جعلنا القول
 ارجاء وان جازا كاشفا للظن على الموصلة ولو مات المرحوم قبل الغروب
 فقبل ورثته فالرجحان ولو مات المرحوم بعد الغروب المشتري فالذكرة في ذمة
 على الوارث ويحب اخراجها بعد طهر يوم العيد قبل صلوة العيد وهل
 يجوز تقديمها قال الشيخ رحمه الله يوم او يومين او اقل الشهر والوصد ان
 ذلك على سبيل القرض لعدم الاجراء قبل وجود السبب كالمقر قبل الحث وجر
 تأخيرها عن احوال لا تعاداة مرفقة بهم تأخيرها عن وقتها كذا في المصنف
 ثم ان كان قد قبلها قبل احوال وجب عليه اخراجها بنية الاداء وان لم يكن
 من لها سقطت لغوات الوقت وقد يجب ان ياتي بها قضاء لعدم سقوط الغيبة
 بنوات وقتها وقيل اداء والا جرد الاوسط والآخر وقتها بعد الغروب مع ان
 من

من جهة المشتري بان يقول قبلت وما يقرب مقاصد ابيته واشترت وتلك اقا
 جعلنا هاهنا مقام القول لا يبرأ لأن القول على الحقيقة لا يمكن
 الا بنية اية فاذا ان ما يمكن الا بنية اية فقد ان بعد شق العقد ولا
 فرق بين ان يقدم قول البايع بعت على قول المشتري اشتريت وبين
 ان يقدم قول المشتري اشتريت ويصح البيع في الحالين على الاقوى بخلاف
 ما لو قدم بعت فانه لا يقد قبله ولا جرد اسر العقد فكان لغوا ولا تد
 من القيمة المذاتة على الايجاب والقول للمتي على الاكل بالباطل بل
 المأمور به القاطن على الحق والاضطرار لا يبرأ الباطل التي بعد الوقت عليها
 الشارع الحكم باللفظ الظاهر موصلا على علم الماطن فلا ولا يبعد بالذمة وكذا
 اتفاق الفقهين فلما قال البايع اشتريت فقال المشتري تلكت ارايت اول
 البايع ممكن فقال المشتري اشتريت حتى الاجبار المعنى والعاطاة في حيا
 وهو ان يقول اعطى هذا الذي ارسلته في عطيته ما يرضيه او يقول هذا
 الثوب بدني ارضاه لان الاعمال لا تلازم لها قصور وهذا بالوضع وقدر
 الناس تختلف ولا فرق بين الحقول وغيرها لا صلة بها الملك فيها وهل
 هو اباية او يكون حكمه حكم الموقوف سواء العقود الفاسدة او توب المضاف
 وكل فيها طائفة الاخر باسالم اليه ما ما باقيا وبما ان كان نالها ولو كان
 الفتن الذي قصه البايع قبل القيمة فهو سخي ظن بثلث حقه والمالك راض
 فله فلكم ويحتمل عدمه ولو قال بعتي فقال البايع بعتك فان قال بعد
 ذلك اشتريت او قبلت انتقد لا محالة لا فلا لاحتمال ان يكون من جهة
 السائل وغيته البايع وهذا بخلاف الكتاب لوقت ابعده ورجحان في قوله
 ورجحان لأن الكتاب لا يجرى معارضته في الغالب فتكون الرقبة مملوكة

تدبر ما كان ضامنا له لم يكن فلا اثم ولا ضمان ولا يجوز حله الى بلد اخر مع
 الحق يقين ووقته المستحق جاز اقل ولا ضمان ولا ضمان مع عدم
 فلا اثم ويقضى **الفصل الرابع في الواجب**

كتاب البيع وقبضه ومقاصد

الاول في ماهيته واذا كان فيه فضول **الاول** في ماهيته وصيغته وفيه
 عشان **الاول** الماهية البيع انتقال عين مملوكة من شخص الى غيره عوض معلوم
 معين على جهة التراضي فيه خل فيه بيع العاطاة عند سرقة ويجوز عنده
 ينفذ بالانتقال وهو جائز بالنقل والاجماع قال الله تعالى واحل الله البيع ليس
 عليكم جناح ان تبغوا فضلا منكم قبل كانت عكلا ومحققة وذو الجاهز اسوا
 في الجاهلية فلما كان الاسلام توافيه فانزل الله تعالى ليس عليكم جناح ان
 فضلا منكم في مواسم الحاج وقوله تعالى الا ان تكون حجة فترخص وقال
 المتأيدان بالخيار ما لم يتفرقا وخرج الى المتصل غراي لما سيبايعون فلما
 لمعاشرة القمار فاستجابوا الرسول الله ص فرفعوا اعناقهم واصبأهم اليه
 فقال ان القمار يمشون يوم القيمة فبار الامر بصدق واجمع المالك
 كافة على جواز في الجاهلية والحكمة تقضيها لان الحاجة قد عدا الا بنية
 الى انتقال لما في يد صاحبه وصاحبه لا يبدل بغير عوض وفي شرعية ببيع
 كل واحد منها الى غيره ورفع حاجته **الثاني** في صيغته وهو كذا
 والقول ما لا يجاب من جهة البايع بان يقول بعت ارشيت او بكتك فانه

من قبله ويغير قوله ورجحان استد ما جرد البايع كذا ما يقع معاوضة ولا كذا
 لا ينفذ لوقال البايع ارشيتي كذا فيقول المشتري ارشيت بل هذا اول
 بالعدم لأن قول المشتري بعتي موضوع للطلب وجوب من جهة الطلب
 او القول بجبا وقول البايع ارشيت كذا الموضع قبل ولا لا يجاب ولا يبد
 من جهة من يبدل الا يجاب لوقال المشتري ابعتي بكتك فقال بعت ثم ينفذ
 الا ان يقول بعد اشتريت وكذا لوقال البايع ارشيتي داري بكتك واشتر
 حتى داري فقال ارشيت وكذا ينفذ حتى يقول بعت بعت اذا استخار
 لا يقتضي الجرم بالاجاب والقول ولا ينفذ بالكتابات مثل خلا في اقول
 متى بالقب او دخلته في ملك او جعلته لك بكتك او سلطك على اليه
 لأن الخاطب لا يرد ثم خطب ولا ينفذ بالكتابة على طاس ولو ج
 وارض وجرد وشب وغير ذلك ولا يرسم الا حرف على الماء والورق
 كان المشتري حاضر فعند البايع او غابا فعند المرحوم من المظن كذا او احد
 وانقر اليه فزينة اشارتو دائره على الوضاح ولا يبد من شق القول في
 مجلس الاجاب فلما قال بعت داري من فلات وهو غاب فلما بلغه
 الخبر قال قبلت لم ينفذ كونه لا يقد بوجوه عفا ووقال بعت فلان
 فارسل اليه دسولا فاجبه بذلك نقيل لم ينفذ ايضا ولا يبدل
 اجبا او بوجوه وان قول طرفي لهدك كبايع مال وله من نفسه او العكس
 ويشترط ان لا يطول الفصل بين الاجاب والقول فلا عملها كذا
 غير العقد اذا خرج بذلك من القول عفا سواء تفرقا من المجلس او لا ولو
 المشتري بعد الاجاب ووارثه حاضر نقيل لم ينفذ ويشترط الماطة

البيع من قبل البايع

للمسلم شرا الله المسلم لا يجوز له ان يملك شيئا من ماله الا ان يملكه من قبله
 القريب كالقريب المسلم الكافر او ائمة المسلمين على بعض اربابهم فليس ناجيا
 اليه ولا لغيره من ماله من غير ان يملكه من قبله ثم انشأه وما لا يملكه من اربابهم
 من الاخرى لان الملك بينهما يقتضي والحق في الثاني ان حكمه هو ان يملكه من قبله
 محقق **ج** لو اشترى عبد اسلام بشره الا حقا فان لم يملكه مطلقا فان القس
 لا يحل عقوبته بشره وانما يؤول الملك بازائه ويحتمل مساوئ لشراء القريب
 و يجوز ان يشترى الكافر المسلم على عمل في القسمة لا يملكه من قبله فله منده وهو
 سبيل من يملكه بغيره شيئا من قبله وان وقع على العين بالاقرب الجواز كما
 الا او عبد لا يملكه من قبله ولا يملكه الا بالقسمة فله اودى
 موله وانما يستوفى مصلحه بعض ويحتمل البطالان لان مصلحتهما يستلزم اتفاقا
 استعماله فغيره لا يملكه من قبله بشره وعلى القسمة هل يملكه من قبله المانع
 بان يوافق من يملكه الا قرب عدم الوجوب **د** فصح للكاثر ان يبيع من العبد
 ان لا يملكه فيه عليه ويجوز ايضا اعادته وبيعها من اذ ليس فيه ملك رقبته
 منفعته لاحق لان **و** لو باع الكافر عبد المسلم الذي ورثه او كان قد سلم
 في يده بعين ثم وجد به اسبا كان له رد المهرين فيحتمل خيلان في بيع
 العبد لان الاختيار في الماله من المهرين المهر فموجب كالتورث ويملك
 بان الملك القريب هو الذي لا يتقل سببه بالاختيار والاختيار في الماله
 يتقل سببه به اما الملك بعد تمام السبب فهو قريبي ابدا ومعلوم ان
 الملك بهذا السبب اختيارا في ماله من المهرين فصح العقد ويجوز ان
 كان ولا يملكه كانشاء المقرد ولهذا لا تثبت به شفعة وحيث يترك منزلة
 المستند

نبا

استلامه الملك ويحتمل ان يستلم القسمة ويجعل العبد كالمالك انما لو وجد من
 العبد به عينا او اراده واستأجره عينه احتل المانع فانه لا يجوز لكافر ملكه
 لا يجوز للمسلم بملك المسلم اياه ويحتمل الجواز ان لا يختار لكافرا ولا لغيره
 فان الجواز بان الا قاله في حق **ز** ولو وكل مسلم اخر سواء الكافر في شرا مسلم
 لم يجوز لان العقد يقع هوكل لا للوكيل **ح** الا قرب الله لا يجوز ان يملكه من قبله
 من قبل العبد المريد لبقاء علقته الاسلام **ط** لو اشترى الكافر عبد كافر فقام
 قبل القبض احتل البطالان كالمشترى عبد اخر قبل القبض والصحة كانه
 ايق قبل القبض فان قلنا بالصحة فالأقوى ان المشتري لا يقبض بل يستحب
 الحاكم من يقبض عنه ثم تابع بازائه الملك وكذا الوثائق لشراء الكافر المسلم
ي ان كان في ملك الكافر عبد كافر فاسلم لم يتركه بل يتركه سواء الاذ كان في
 وسواء كان الكافر في ماله او في ماله من المسلم وتعلقا لسلطة الكافر
 قال الله تعالى ومن يجعل الله لكافرا في المهرين سبيل ولا يحكم بزوال
 ملكه فلهذا ما لم يملكه من قبله تحت الكافر لان ملكه فلهذا ما لم يملكه
 النظر فيغير البطالان وملك العين قبل التملك وبه جعل دفع الماله فصار
 اليه ويؤمر بازائه ملكه **ك** كيف حصل الزالة المالك اجزا ما يبيع او يشتري
 او يهب او يقرضه او يبيع الوهن والقرض والاحياء والمهرين والاقارب
 ولا الكتابة لا يملكه من قبله الملك على يده الكتاب ويحتمل الاختفاء بالطلاق
 لا يملكه من قبله الاستقلال وتعلق حكم السيد ويحتمل المشقة ايضا فان
 قلنا بالاختفاء فالكتابة صحيحة وان قلنا بعدمه احتمل فسادها وبيعها
 وهو الاقوى ويحتمل الصحة ثم ان جواز بيع الكتاب يبيع مكاتب او الا
 صحت الكتابة وبيع **ب** لو اشترى الكافر من الزالة الملك عند بابه الحاكم من

شرا

الكل كايبيع ماله الشئ زالة الحق فان لم ينفق النظر من يتركه من الشئ
 الصبر في حال بينه وبين الكافر الى النظر في تركه ويؤخذ نقضه من بيع
 اسلمت سرقه الكافر الا قرب عدم وجوب ايجابه على عقابا لا يتركه
 فيقول حينئذ يبيعها كزالت السلطة عنها وان حال بينه وبين المالك ويحقق
 عليها ويملكه في يده غير اذا مات مولاها عتقت من ماله وله الماله
 مات الكافر في ملك اسلم العبد في يده صار العبد لوارثه وقرينه ما كان في
 به المورث ان كان كافرا فان انشأه ولا يبيع عليه كالمورث **الفصل**
الثاني في العقود عليه وشروطها من الطهارة والاقتضاء به وكونه مكررا
 للعقد مقدورا على تسليم معلوما منهم ما يطلب **الاول** في الطهارة وفيه ما يجب
الاول في الحب من ان لا يبيع ببيع ما يقبل الطهارة من الاعيان المحترمة كملب
 والخزير وما تولد منها وشرائطها اذا اشترى في الجسم لانه نوع من بيع الكلب
 وقرن الصادق ثم ان الكلب يمتد وهل يمتد مع العلم فيه اشكال يشترط
 جواز اسما كونه باحتسابه في العقد وقت العقد الدفعة بالهبة وغيرها وله
 دية مقدرة في نظر الشرع فصح بغيره ومن العوم فان سرقنا ببيع كلبه الصبي فله
 بين المستوفى وغيره لا يشترط كونه الفاعلة والا قرب جواز بيع كلب الماشية
 وان يترك والمخاطب لوجوه العاطف السوقة في كلب الصيد اما الخزير فلا يستوي
 لغيره بحال ويصح ابراء هذه الكلاب المنفعة بها دون الكلب المقور لا يملكه
 سباعه فارتدت المعاصرة عليها او رقبته به وحيثه ومن قبله وجب عليه رقبته
 على ما باقي فصحله ويجوز اساءة الكلاب وان هلك الماشية وحضرها
 اوتلف المزيج والا قرب جواز تربيتها الحر الصغير كحده الامور المملوكة

لا يجوز

يجوز بيع العبد الصغير والذليل الصغير الذي لا يتقاع به في حال يؤول اليه
البصحة الثالثة في قسامة وهي انواع **الاول** الميت لا يجوز بيع الميت الحي
 فالحق حرمت عليكم الميتة وهو مستلزم اضافة القربى الموصية المانع المقتل بالدية
 فرق بين ان يتناول حال الجواز لا يتقاع بها لا لا في الحقيقة او في جهتها المثل
 من الملك وكذا لا يجوز بيع ابيها من امة الميتة كالحية والكلب وان دبح ولا يملكه
 انما لا يملكه الحي كالحية والكلب والكلب لا يملكه به فانه يجوز لانه في الحقيقة
 ليس به بل عين ينقطع بها طاهر فارتدت ما يباع بغيره **ب** الحر لا يجوز له
 بيع الحر ولا شرا اجامتا لان جازا مع رسول الله يقول وهو كونه ان الله
 ورسوله صلى الله عليه وسلم والحر والميتة والحرير والاسنام وقرن الصادق المحترمة
 الميتة وقرن الكلب وقرن الحر وقرن الميتة والحرير والاسنام وقرن الصادق المحترمة
 اكثر بالله عز وجل العظيم ورسوله ولا يجوز ايقاع البيع مباشرة فكل القبيح
 ولا يجوز له ان يملكه من قبله الميتة وشرائطها من حرمة القربة في الحر كالميتة
 غير حرته في بيعها او تركها فيه كالميتة والخزير ولان هذه المعاصرة
 بالطله لا باعتبار حقيقة السباع بل باعتبار هذه العين ولان يد الوكيل
 في الحقيقة يملك الموكل وحكم الميتة وسانن المسكرات الذبيحة والصلوات
 من الطهارة والصبر وغيرها حكم الحر لوجوه المقتضى مقتضى القربى وهو كونه
 والفقهاء عند علمائنا كافة كالخزير جميع الاحكام **ج** بيع الدابة وحرام
 اجامتا لقسامة وعدم الاستماع به **د** بيع العترة وشراها حرام اجامتا لوجوه القربى
 وكذا البهائم وان كانت طاهرة لا يستأخذ كالبهائم البهائم الا بول وان اشترى من
 للدابة لا يملكه من قبله نادرة فلا يملكها بها اذ كل شئ يفرق من المهرات لا يجوز
 منفعة كالحمل للبقاء في يد الحمل والعترة للتسليم والميتة لا يجوز بيعها

قال الاقرب المحقق ان كونه ميتة
 اجوزا لغيره من الحر والميتة
 والمكره والراعي القبيح فاما الاقرب
 في الحكم

ولم يفتها المذاهب والفرق من القبر حرام بعد دفنها فاشبه المذاهب والفرق
 في الجحيم لا شعبة والوجه من ذلك جواز بيعه لماله من الانتفاع به **ما اشغل**
 على أحد هذه كالتنزيل على طهر الأمان والحرمان لا يجوز بيعه ولا شراءه
 ولا الانتفاع به إلا مع خوف الموت لولا ذلك والأقرب جواز كالميتة للقطر
 بيع الحيوان وإن اشغل على القباية لعدم قصد الهلاك وبيع برز الخرد
 المسك لماله ومنها **الحنف الثالث** فيها خمسة عشر عقيدة كانت أصابها الطهارة
 أو تعرض لها التفتيش فإن اشغل قطرها مع بيعه حال غيبته الطهارة وجوزها
 اشكال إذا لم تكن القباية منها وما لا يمكن طهارته لا يبيع بغيره كدأق القباية
 والفتن والقبس إذا غلبت والفتن القبس إن كان غلب العين فلا يسير إلى
 بيعه حال كونه المظنعة من الجحيم أو القبر وورث المذاهب لا يجوز الانتفاع
 به بغيره المتأخر وإن غلب بغيره جاز بغيره لقاعدة الانتفاع تحت السيادة ولا
 يجوز ذلك المطلل سواء كان يمكن طهره أو لا ويجوز بيع الماء القيس لغيره الطهارة
 بالكلية ولا يجوز بيع الدهن القيس كذا يجوز الرصيدة والهبة والصدقة ويحرم
 اشتاء المزدنيات كالحبات والسيح **المطلب الثاني** الانتفاع بميتة ميتة
 فأن يقع به منفعته معتبرة في نظر العقل بالغة في نظر الشرع فإن ما لا منفعته فيه
 لا يقدح ما لا وكان أحد المال في مقابلته حراماً فليس أكل المال بالباطل
 ولما لا يثبت من المنفعة سبباً اقتلوا المحسة الطلقة كالحق والميتة من صريح الشرع
 لا يجوز ذلك المباحة الكثير فإن أخذ الميتة أحد وجب له ذلك فإن تلفت احتل
 بالقتل ولو نذر وراثته أو شال أو عذر لا بد له من ماله أو ما الجسد كالحبات
 كالقمار والحليات والخنافس والقنابر والفل والذباب ونحوها ولا ينظر إلى
 منافعها لعدم دفعها إلى الخراس فالتك المذاهب لا يبيعها لها، بقدر الحاجة ما لا

وقسمها السباع التي لا تصل للأصطفاة والقتال عليها كاللاد والذئب والقطر
 ولا ينظر إلى اقتناء المالك لها للميتة والحيات يبيع من المذاهب القبرية ويحتمل
 جواز بيع السباع كلها لقاعدة الانتفاع بجوارحه عند الركون ولا يجوز بيع الحية
 والوحش وإن كان في أحدهم بعضاً فالتك وكذا البيهات كذا المرسخ لا يجوز
 بيعها كالحرة وإن قصد به حفظ السباع والذئب وكذا المورخ الحرة كالمزج
 والسلاح والشمس والأقرب جواز بيع كل ما ينفع جوارحه عند الركون
 الانتفاع بجوارحه في المال فصار كالطفل الرضيع وفي رواية من أصدق
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرع أربعاً ولا يجوز بيع الملقح
 اشترى به في اقتصاص الدماء لأنما منفعته جزيئة غير معتد بها فلا يورث في ذلك
 عرفاً إنما ينفع به من السباع للعتيد أو القتال عليه بغير ذبيحة لها وشره
 وكثرة منفعته ولو أن عضاً سئل الصادق في الصحيح عن الهنود وبيع أسير
 هل يبيع القباية فيها قال نعم وكذا الغنم عظامه لأن الكاظم سئل
 عن نظام الغنم يبيع بغيره أرشله لذهب يجعل منه أساط فقال لا بأس
 وقد كان الأبي من سبطاً وسطاً وكذا الحيدرات الطاهرة المنفعة بها
 كالنعم والبنال والجهر وشمل العبد كالقبول الجامع ومن الجراح كالحصو
 والبراة والهرود ومن الطيور كالطام والعاصير والعقاب وما ينفع بلونه
 أو صوته كالحقاص والفرور ويجوز أيضاً بيع دود القمل بما فيه المنفعة
 وبيع الخمل في الكرامة مع المشاهدة وأما كانت التسليم لغيره أو لربها جاز
 طائفة مع بيع أكلان التسليم وأما اسم فإن ما كان ما يقتل كثير وينفع
 قليله كالقربان والأفيون جاز بغيره وإن نزل كثيره وقليله لم يجوز له
 الانتفاع إلا ما ذكره لوضعه في طعام الكافر فلا يثبت فيه المادية باعتباره

ويجوز بيع الحمار الرمن لأنه ما يزرع في عندنا ما يشبه العبد الرمن الذي
 يباعه لولا منفعته فيه في نظر الشرع كالأكل للورث المزار والطير والفرور
 إن كان ما لا يبعد الرمن ما لا يجوز بيعها لأن المنفعة فيها لما كانت بغيره شرها
 لحقت بالمتاع المحدثه حراماً وإن عذر المصالح لا يجوز بيعها قبل الرمن
 للنفقة المترتبة ويحتمل المنع لأنها على هبتها المذموم فلا يقصد بها غير ما
 المركب فكذلك الأسماء والصور المقتضية من القرب والخشب وغيرهما يجوز بيع
 الحاشية الميتة وإن كانت الفناء أكثر منافعها إلا أن يخرج بهذه الصفة من المادية
 ولو كانت منادى الفناء وإبنا الفناء متساوية الفناء ما شأها الفناء ولا
 الفناء لم يطلب إلا ما لا يفسد الفناء أم لا أو أشلها بشرط الفناء الحرام بطل
 وبيع بيع الماء الملوكة كذا ظاهره ينفع بغيره ببيع بغيره على سبط الفناء
 الذباب في الفناء وبيع الأجراد في ذوق الشباب الكثيرة أو الجاهل إلى لو كان
 تحصيل المنفعة من شلها لا يقدح في المادية وكذا يبيع مع لبن الأدييات
 كذا ظاهره ينفع بغيره فاشبه لبن الشاة ولو أجد وأراد لا طريق إليها إلا عان
 جاز مع علم المشتري ولا تخير لأنه غيب ولا يجوز بيع السلاح كعدا الفناء
 وإن كان مسلحاً أو قطع الطريق أو في الفتنة لما فيه من الأمانة على
 ويجوز بيع ما لم يكن من آلات السلاح كالدروع والنبقة نال الباقى أما
 الحرب فينظر إلى حملها عند من أسلحها فيعتبر به علينا فهو شرع وقال
 الصادق ما لا كانت الباقية من غير ما يمكن أن تحلوا السلاح والسرور
 وسأل الصادق عن الفئتين فبينان من أجل الباطل أيها السلاح قال
 بهما ما يمكنه الذم والمرد هو هذا الجرم إباحة السيف المسكن الحرات
 لما فيه من المساعدة على المعاصي ولا يملك الرمح إلا ما حاربته أو ما رما به

لا بد من بيعه وإن كان عليه فيه ذلك الحرام وبيع العبد لغيره كالميتة لعل
 إذا لم يثبت كونه ربيعية أو ميتة أو ميتة أو ميتة أو ميتة أو ميتة
 عليه أم لا يثبت من يثبت لا يثبت لأنه مكره غير حرام وبيع أهل الله الميع وكذا
 بيع ثم إن كانه وشروطه ويحتمل عند الفهم أن علم ذلك له قوله فلا يقدح
 على الأثم والعدوان وقد سئل الصادق عن الرجل يراى بنية بيع فيه
 الحرام فقال حرام أجراً وفي حديث آخر أنه سئل عن رجل يبيع بغيره بغيره
 من يبيع عليها أو يبيع الحرة والخنزير فقال لا بأس والأول محمول على أنه حرام
 وأما أنه أجراً مطلقاً والخنزير على المزدحم وسئل عن رجل يبيع بغيره بغيره
 عليه فقال لا بأس واستأجر الذي دار المسلم لم يكن له منفعته من بيع الحرة
 سرراً لأنه ملك المتاع وهذا الغنم سأل في ربه وقد أمرنا ما يزاره
 عليه ولو أجره لكان حراماً ولو استأجره ربه أو أضافه إلى الحرة لكان حراماً
 حراماً وأما حراماً وهذا سأل ما نفع السباع على تحريمه ولا يجوز
 الفناء فيه والكل بغيره كالأصغر المقتضية والفناء واستأجره وأجله
 فقد وردت رخصته في إيجارها في الحرام إذا تم تكلم بالباطل ولم
 تلعب بالملهي ولم يدخل عليها الرجال أو التي تطلب بها الفناء بغيره
 بغيره كالأصغر المقتضية سئل عن رجل يبيع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وما شئها لا يثبت كلب ورش سحت والسمت في ذلك ربه أجراً فغيره بغيره
 حراماً ولا بأس إذا أضافت إلى بقول الصادق لا بأس بغيره بغيره بغيره
 سئل عن الميتة ذكوة مع الشاة للفرانج قال لا بأس بغيره بغيره بغيره
 لعب العبيان بالخنزير والحام لقوله نعم والميسر سئل الباقى عن الميتة قال
 كل ما نفع به حتى كالعاب بالخنزير سأل الصادق عن العبيان يبيعون بالخنزير

لا بد

الاجازة وانما بطل البيع في نصيبه دون نصيبه مع الشريك غير المحل لمصلحة
الجملة هنا او المخرار في العتيق فصار بمنزلة ما لو اشترى اربعين اوكا
شاة مطلقه بخلاف الشريك ولو كانت حصته الشريك محمولة او مشتركة
البيع انما وان لم يجر ويحق الشري من هذا كذا يقضي له بالصلح معه كونه
العقد تناول العلم وهو الجملة وانما حصل التقيط المحمول بعد ان
العتبة بعد عقد البيع لا قبله انما في خروج فلا يقضي بطلان البيع
في نفسه وهو مقابلة الجملة بالجملة العلوية عجلات الزكاة التي تحققت
الجملة فيجب البيع حاله العقد لا ندر بعد الفات حاله العقد
كأنه باع اربعين اوكا شاة محمولة ولو كان كل من الاثنين عتبه
فباعها صفة واحدة صح البيع سواء اتفقا او اختلفا وبسط الشئ
على العتيقين لأن العقد يتناول الجملة وهي معلومة فلا يقضي به المقتضى
الجملة بالجملة كما لو كان الواحد وللأب والحق للأب القسمة في مال الولد
الصغير وغير الرشيد وان الطعن في الشئ ولو بلغ رشدا زالت
ولا يتبعها عند وكل منهما ان يتولى طريق العقد ببيع كل منهما مال
الصغيرين من الاخر ومن نفسه ويشترى ليرتفعه والمالك وامينه انشا
بيان المحرم عليه نصرا او جنونا او نفس او سفرد الغائب اذا وجب
عليه حق والوصي له ما يقضي بفسخه بعد الموت وصغر الوصي على ارجونه
والولي ان يقضي مع الملاء وان كان الرضي وان يقوم على فسخه كالأب
والوكيل يقضي بفسخه مادام الموكل حيا حيا ان القسمة لموات ارجون
او اني عليه بطلت ولا تدر ان الرضي لان الولي طرف العقد مع الاعلام
ومطلقا على رافع وكن الرضي وانما يصح بيع من له الولاية مع المصلحة

ع

عليه ولو وكل اثنين او اوصى المولى على الجميع والمفترق فمقتضى على اثنين او باع
الحاكم ابيد الأب والجد والفق ذوات الألقاب بطلاد ولو باع على شخص
وكيله او على وكيله رافع المتزجنا بدو او باع على بطلاد او اضاف
فكان لرافع الشئ ان كان يحمله شريكا بينهما ولو سبق عقد احداهما دون
الأخر **تدقيق** لا شرط للملك وهو اضافته بيد في لغيره ورجوعه
للعقد ولا يبرأ من نفسه لم يبيع وان كان الشئ مؤجلا بخلاف الكساية فمقتضى
العتبة والمارة تأبته فيما يشترط فيه الملك وهذا لا ملك في الحقيقة بل
ازالة له كان الشئ خاصا عامنا **الحليل** **قرايع** في هذه على التسليم
في البيع العقدة على التسليم لغيره العقد ان يكون بيع عزرو ووقوف يحصل
العرض فلا يبيع بيع العترة في المراء اذا لم يكن زعامة عبوده ليلاد منها ولو
الرجوع احتقل العترة كبيع الصبي المبروت في لقتل والبطالان لا نقاء
في حال على تسليم عبوده غير موقوف به اذ ليس له عقل بعث وكذا
لا يبيع بيع المك في الماء الا ان يكون محصورا بحيث يمكن احده وان
اشاع الخشب وشقة فان الاقوى محتمة بعبه اذا كان شاهدا مع
علم وزنه او عدم اشراطه ولو لم يشاهد لك في الماء لم يبيع وانما العقد
فان شاهد هار كانت محبوسه حيث لا يمكن ان تنسج مع بيعها مضمونة كونه
حيوان طاهر مملوكة مقدور على تسليمه يخرج من شرطها شرب في شافع
للناس خارجا منها كهيمة الانعام ولو كانت طائفة رعايتها العود فأكبر
فلا يبيع بيع العبد الا بغير مضمونة اسوا علم مكانه او لا لا يقدر على
تسليمه فكان عزرو ولا يشترط في الحكم بالبطالان الياس عزروه بل يمكن ظهور

ليست بغيره ولو باع نصفه او ربعه او جزءا اخر من شاة عتيق اذ انما او نحوها جازي
شركا بينهما ولو عتيق نصفه او ربعه لم يفسخ كونه الشئ لا يبرأ ولا يقطع والكساية
تبيع للمال ولو باع ذراعا فاعدا استوفى وقتها فان ان الشئ ففسخ
بالصلح احتقل العترة كالو باع ذراعا فاعدا استوفى وقتها فان ان الشئ ففسخ
الا باحوال المفق والعترة عجلات الا في الوصل القير فيها نصيب
العتبة من رضى عزرو الوجه العقد لا يبرأ ان رضى باع واحدا مع البيع كانه
بيع احد جزو العقد فان شق بالعتري في الاقوى عند عقد ذلك
في السيف والانا ايضا الوضاهية ولو باع جزءا من شاة عتيق اذ انما
فان كانت فرقا شئ لم يبرأ الا لا يمكن تسليم الا بغيره وان لم يكن
فان كان قطعة واحدة شرطين او شطب فالرجوع وان كان من ارجون
او جرحا ان جعل النهاية شق نصف من الاخر او اللين وكذا ان جعل
القطع نصف سكر على اسكال ولو باع نصفا من شاة فالاقوى الجواز
اعتبار بالنقص بعد اخذ لا فاقاها عليه ولو باع مائلا لا يتاخر
لا يلى شاة كالا سكال على ان لا يملك له البيع فالاقوى محتمة
ولا يبيع بيع المهرت بعد الاضامن قبل الاضامن كونه من نفسه
شرقا لما فيه من نصيبه من المهرت فان اجاز المهرت مع رجل ففسخ
الاضامن ان جعل الاضامن شرطا في الرجوع مع البيع والاضامن على
كلام في بيع الجارية والجارية يبيع بغيره سواء كانت حانية على الزوج
اقتصام او غطاء فوجب المالك سواء كانت على النفس او ارادها
وسا اتعلق المالك بشاة او برفقة كونه لا يجوز بالجارية من كونه يكون

ظهور العترة ولو عرف مكانه وعلم انه يبيع اليه اذا اذن الوصول اليه ففسخ
الاقوى ولو حصل في بيت انسان جازي بغيره عليه لا مكان تسليمه ولو بيع نصفا
الغير جازي بغيره عليه لا مكان تسليمه ولو بيع نصفا للغير مع بغيره سواء كانت نصيبه
الغير او كانت وسوا نظيره الشريك او لا يمكن الرجوع على باع في شق ولو لم
ينظر به وكان الشق في مقابلة المقدم ان الصادق سئل في رجل يشترى
وهو ابن من اهله قال لا يبيع له الا ان يشترى مع شاة اخرى ويقول اشترى كذا
هذه الشئ بغيره كذا وكذا ان ان يقدر على الصبي كان الفسخ ففسخ في الشئ
سند فونلف قبل الفسخ فذلك على شكل يشاء من كل سبع تلف ففسخ
منه من مال باعيه ومن عدم وجوب الاضامن هذا فلا يدخل تحت ضمان المهر
والضمان والجد الشاهد والفرس الشاهدين بها كالموقوف في عجلات البيع ففسخ
التسليم وحل يبيع مع العترة كالموقوف اسكال فان قلنا به فان نكته بغيره
احتل كون الشق في مقابلة المقدم والعتبة ولو باع المالك ماله العترة
على الغائب صح البيع مطلقا فان باع على غيره فان امكته استمراده وتسلية
كالود بغيره وان لم يقدر هو ولا الشريك لم يبيع لعدم امکان التسليم وانما
من يقدر على ان يبرأ فالاصح الجواز لأن العقد وصول المشتري الى البيع
ويحتمل عدم اوانع الرجوع التسليم على البايع وهو عاين وعلى الاول لو
علم المشتري حقيقة الحال لم يكن له ان يرجع من الاضامن ففسخ عرض
له اذ قد عرفت للغائب احتل بثوث الخمار ولو كان حاصلا عند العقد
فذلك ان المشتري لا يبرأ من كونه الاضامن ففسخ البيع سواء قدر على ان يبرأ
او لا ويجوز الرجوع المبرأة والمضروبة وانما مطلقا وكذا كتابة العترة كونه

جر

البيع قد صار ملكا بغير العتق وعن الجناية لا يمنع جواز البيع انما الخطأ
غير معتبر في الجاني لأن ملكا لك انما هو من غيري ولا تمنع من بيعه من غير اختيار
الملك هنا لم يمنع البيع ذكوره وانما العبد فلا تمنع من بيعه ولا تمنع من بيعه
المرضى اذا ثبت هذا فان كانت الجناية خطأ ترتب العتق متى عصى على
مال السيد فلهذا باقيل الأرباب من رقبته او ارض جانيته ويؤمل الحق
عن رقبته العبد بغيره لأن الجاني للسيد بمن سلبه ذكوره فاذا اياه ذكوره
لا يخرج العبد من ملكه ولا يخلص العتق لا تنقضاء العتق عند الرجوع على غيره
اذا كانت الرقبة مرسلة ولو تقرر استيفاء العتق كان الحق عليه في البيع
حقه اوقى من حق المرفق ولهذا لو جنى المرفق قد تم الجناية على حق
الرهن وعقبه ان لا يلزم المرفق فلهذا لا ذكر فيه انه الذم فلا يكره
ذلك كما لو قال الراهن انا اعتق الذي من الرهن فليست يبيح الجاني للرجوع عليه
ثالث اجازة البيع سقطت حق الرجوع وكان باقية رقبته العبد ان اجازة
البيع على الفسخ للبايع فان باع المشتري العبد صح كذا في اجازة تفتت بملك
المشتري تأمر ان اعتق كان لمطالبة بالدية والا فرب الأول لا يندرج اليه
بلك في الجاني فلهذا فلهذا كذا لو قلنا وعقبه ابقاء مرفق فان كان مولا بعد
فلا وعقبه بطلان فلعن حق الجاني عليه به نفع حقه بغيره من المرفق لكن
الأول الاولى لأن الراهن منع نفسه من الرجوع بالرجوع وهذا لم يفت
ولم يخرج من نفسه في الفسخ ولو كان البايع معصرا لم يسقط حق الجاني عليه
من الرجوع لأن البايع انما يملك نقل حقه على من رقبته بعد اذ اياه هو
معاذ ولا يحصل ذلك من رقبته العبد في حق رقبته بحاله معصرا على
حق المشتري والمشتري الجاني ان لم يعلم ببقاء الحق في رقبته فان فسح

بالبينة

بالفسخ وان ائتمنعت وكانت الجناية مستوية لرهبته فلهذا ما جازع المشتري
بالفسخ ايضا لأن ارضه شلها اجمع فلهذا وان كانت رقبته رقبته رجب
يقدر ارضه ولو كان عالما بعيبه راسيا بطلان الحق به لم يمنع من بيعه ولا تمنع
معيضا عما بعبه فان اخطأ المشتري فلهذا فلهذا ذلك البيع على الاثر فلهذا
البايع في الجاني بمن سلبه ذكوره على اشكاله وحكمه في الرجوع فلهذا به على
البايع وحكمه افعلا عند رقبته بطلان البيع كان السيد على غيره بين
فلهذا به ومن دفعه الى الجاني عليه وان تلبا بغيره البيع على ما اخطأه اأبعد
اختيار العتق وخليفه اجره على سلبه لأن فسخا للفسخ بغيره مع العلم بجنايته
وقد قوت البيع على الحق ناشية الواقعة او قلنا ولو تقرر رقبته العبد
ولو تقرر بطلان العتق فلهذا فلهذا لا نلزمه او عساه او صبره على الجاني فسخ البيع
وبيع في الجناية لأن حق الجاني عليه ائتمنعت المرفق المشتري وان كانت
الجناية عن ادراعه فلهذا رقبته الجاني عليه على ما اخطأه رقبته واستأذ
والأقوى هنا صحة البيع ايضا لأن استحقاق القتل لا يمنع من الفسخ
وقد وقع الملك لا يقتضي فسخ البيع كوقوع موت المريض المشتري فان لم يفسح
الجاني عليه او ورثته الا سرقا جلا للعقد ان استقرت الجناية رقبته
والأقوى رقبته هوان اخطأه النقصان كان ذلك لعدم حقه على المشتري
اذا ثبت هذا فان للمشتري الجاني بين الرادع ان ارضه فان افسح رقبته
الأرض وهو شرط ما بينه جانيه وجان له ليرد الرجوع جميع الحق ان شاء
وان تلفت بسبب من حق البايع لأن التلف عند المشتري بالبيع الذي فيه
ناشية المريض اذا مات بوجهه او ارثه الموقوف بوجهه ولو اشتراه عالما بعيبه

لرقبه ولا ارضه كما ان الباعث ولو اوجب الجناية قطع به ففعلت منه المشتري فقد
بقيت في يده لأن استحقاق القطع دون حقيقة فلهذا ليس له ارضه بالسبب
تدقيق لواقع السيد الجاني فان كانت الجناية خطأ وكان مرسلا صح
العتق ولو تقرر استيفاء العتق فلهذا فلهذا ذلك فلهذا ان لا يسلب من نقل حق الجاني
عليه الى رقبته باختيار العتق فان اعتق انقل الى رقبته عتق الرهن وان كان
معصرا فالأقوى عدم الفسخ لعن حق الجاني عليه بالرقبة ولا تمنع من رقبته السيد
فيكون الحق بطلان الحق بالكلية وتخل فلهذا كذا ما صدق ملكا فليست لعن الجاني
بغيره العبد وهل فسخ بالعقل اشكال بنشأ من عدم العقل جالة الجناية ولا
لا ريب ان مرفق لا ينقل للعتق ولو استولد الجاني فالأقوى حق الجاني في حق
حق الجاني عليه بغيره فان كانت الجناية عن اخطأه بين النقصان والا سرقا وان
كانت خطأ فان فلهذا الرقبة على باقيته على الاستيلاء وان كان الحق سلفا
برقبته بائنا فيه **المطلب الخامس** في الجاني كون البيع معلوما لغيره ملك
بإزاء ما يدل فيتنقضي العتق وهو معلوم ان لا يشترط العلم بالبيع مركز رقبته بل يجب
العلم بثلاثة اشياء عين البيع وقدره وصفته فلهذا باحث **الطلب السادس** في العلم بالبيع
فيخرج بالمالك بملك عتق من العبد او احدث مبيع او عيب هوكا
او اشتهر من القطع فلهذا باطل وكذا لو قال بملك عتق او قطعي لا احدث
لم يثبت المشتري لأن البيع غير معلوم ولا فرق بين ان يبايعه عتق العبد
او اشتهر او يختلف وكذا لو قال على ان تخارم اعم شئت سواء قدر زمان
الاختيار او لا او قال بملك اجمعه ان ان يعجزه حال العقد ولو لم يكن
له الا عتق واحد محقق في حقه من السيد فقال السيد بملك عتق من هوكا
والمشتري يراهم ولا يعرفه بعينه بطل لعدم فسخه ويصح بيع الجزء الثاني من كل

مكة

صف ما به ما يلحق انك فانه لا يقع كانه لا يعلم ان ينهى ويكون مجهول
باب لو باع صاعا من زرع وعلما بفساد الحيات مع العقد وفيه زرع وحيوان
ا البيع صاع من الحلة غير شاع اى صاع كان لعدم اختلاف المقصود في
 بقاء البيع باقى صاع وان اختلفت بعض الصبة لم يبقط البيع **باب** الجمل
 على الاشارة فاما كانت مشرة والبيع عنهما فلو اختلفت بعض الصبة تلف بقدر
 من البيع ولو جمل او واحد مما يقع الصانع اختلف المطلق لان البيع غير
 ولا موصوف فاشبهه بالبيع من غير ان يرضى او قرب وجلة الذرعان مجهول
 والصحة يكون البيع صاعا اى صاع كان حتى لو اختلف الجميع الا صاعا
 صان الصفة ويجوز للبايع بين ان يبيع من اعلى الصبة او اسفلها وان
 الاقل مريانا لان رتبة طاهر الصبة كرتية جميعا بخلاف الذراع **باب** الجمل
 او القرب لان اجزاء الصبة الواحدة لا تختلف وانما في الطرف الذي
 الاول اقوى في النظر كانه لو اختلفت صفان الصبة وقال بيبك واحدا ساء
 ولا فرق سواء الجمل والقرب ولا يدخله الصحة والمبيع كانه لو قال بيبك
 هذه الصبة الا صاعا لم يصح الا ان يكون الصانع معلومة ولا فرق
 استثناء المعلوم من الجمل او استثناء الجمل من المعلوم فيكون الباقي مجهولا
 والتحقيق ان نقول جملنا على مطلق البيع فيجوز مبدع من جمل الغرر
 فير مع شهود الا خبر منه مع البيع هنا لا تنفع الغرر هنا لا دخل
 الصبة وان جملناها انتصار البيع المجل معين لم يصح لعدم التقينا
 ويجعل ان يقال ان يبيع على الشطر في العلم بالصانع فان قلنا البيع هنا
 شاع في الحلة بطلان العقد الاشارة وان قلنا البيع صاع من زرع شاع
 هنا على تقدير البطلان مع الجهالة فبطلت مع العلم كافي بيع عبد مريد

١٢

ج ايهام اشراك كايام البيع كالوباع انما يحق بيبك بيبك الجاهل
 الجواب بشرط الشترى من الاشارة من جانب ولم يبقط مطلق البيع لا اختلاف
 الا عارض باختلاف الجهات من احدى الاطراف لثبوتها والجهالة في الجمل
 كايها انما المقصود عليه ولو عني من جانب صح وكذا يصح قول بيبك حق قار
 للشترى حتى المز من جميع الجوانب كالان اياه للبايع قبل البيع ولو اطلق
 فلم يبق حتى المز احتل العقد لان مطلق البيع يقتضي حق المزوقا
 عليه ناشيه ولو نكح المز وقال بيبك بمجهول لا يترفع عنه عدم انتفا
 مطلق البيع حتى المز بيبك الشترى المالا لانتفاع بيبك من العارية او
 فاشبهه بالوفى المز والمطلوب لعدم الانتفاع باقى حال وليس للشترى
 الاستطراف في بيبك البايع لان العادة في مثلها التجزئ الشترى في بيبك
 الا من عليها لو كانت ملاصقة بيبك الشترى كما شاع ولا يملك الشترى
 في الباقي ولو قال بيبك قما كان له الاستطراف في بيبك البايع سواء كانت
 الشترى او بيبك الشترى ولو باع ما كان واستثنى لنفسه بيبا فذا المز ان قال
 ولو اطلق قال بيبك ذلك ايضا سواء كان لطريق غيره على اشكال او لا ولو
 المرحح وان لم يكن طريق غيره **باب** في شرط العلم بالقدرة من العلم
 فيما يكال او يوزن مبيعا كان او غيرا سواء كان في القدرة كالمز والغير
 مبيعا شاع ولو قال بيبك ملاصقا بيبك حفظه او ربه هذه الصبة
 او فقتل بيبك ولو قال باع بربلان زبره او ثوبه وهاجبلان
 ارادها لا يبر بيبك الا خبر منه ولو قلنا لا يصح لانتفاء العقد هنا
 الاستكشاف وازالة الجهالة ولتصح صحة العقد ولو باع بيبك البايع

واليك ان الوعى الرأى والى
 ولو كانت الاذن ملاصقة
 واطلق البيع للانتفاع

مع جهالة القدرة كالوقال بيبك هذه الصبة بيبك مرام او قال بيبك هذه الدراهم
 مشاهدة بيبك العقد بالمشاهدة وحصول العلم بالروية في جميع الحيوان والزرع
 ولا يفرق بالمشاهدة باطن الصبة فانه شق كونه الحب جنة على بعض ولا يملك
 بيبك بيبك ولو كان اجزائه متساوية فالكفى بروية طاهرة بخلاف القرب
 شتر لا يثبت ويختلف اجزائه ولا يحتاج الى معرفة قدرها مع المشاهدة كانه علم
 بالمشترى ما يقع الطرف وهو الروية وان مطلق البيع ثبت الزرع وكذا لا
 يصح قول بيبك نصف هذه الصبة او ثلثها او يبيع على قول الشيخ الصحة
 ولو قال بيبك مائة دينار او عشرة دراهم لم يصح الا ان يعلم القيمة الدائمية
 لذراع ولو قال بيبك نصف مرام او الدراهم لم يصح لجهالة قدر كل واحد
 منها ويجعل الصحة بيبك على النصف وانما باع بديرا م اريد ان يبيع بيبك
 بيبك فان كان في اليد فقد واحد او ثمنه فلو اختلفت احداهما انصرف
 العقد اليه وان كان ثلثا الا ان معين غير وان كان فقد الميزان
 وحديث المعاملة به انصرف الاطلاق اليه وصح ان كانت الميزان
 لان المقصود اذا تميزت على المقصود ادى الى الجهالة الشترى ويجعل الصحة
 مع جهالة قدرها كانه علم بالجملة حاصل فلا يصح جهالة الاجزاء ولا
 بين ان يكون الشترى بالار مقل او بوباع شاع بديرا م مشقة ثم بان
 قلنا الصبة فلو اورد ولو بعدت نفوذ اليد ولا غالب فالبيع باطل
 لان معين احداهما وقوم الطقات يكون ايضا غالب فقد البطلان فلو
 القنان معين الحاكم واحد للقرين ولو نكح بيبك الشترى فوجز احتل
 الاطلاقات اليه كالفد ولو باع صاعا من خضرة بصاع منها او بيبك في اليد

التي

ثم احصل قبل الفرق صح والاحوط المنع لثبوت الاشارة بخصوصيات الاعيان فلا
 دون الحق كانه غير راد لذاته ولا يفرق العقد الغالب كانه يفرق والصحة
 الميرحح ولو باع بديرا او بيبك والميرحح في اليد الصالح انصرف العقد
 فان كان الميرحح المكشور بيبك كذا ان يقاتل قيم المكشور فلا يبر بيبك
 كان الميرحح ان يرخد نصف الحق من هذا او نصف من ذلك الا ان يرخد
 على شتره انصرف مع البيع محله ولو كان بعد العقد بيبك بيبك
 ولا تفاوت صح البيع وسلم ماشا ويجعل الصالح لان الكسب والمطلوب
 انما يملك على السلم ولو كان بينهما تفاوت فلا يقرب الجمل على الصحة ويجعل
 ويجعل المطلق للجهالة كالروية المقتضى العام ولو قال بيبك صاع
 ومكشور فلا قوى الصحة ويجعل على النصف ويجعل المطلق للجهالة ولو
 بيبك بديرا صحح فها يصحح بديرا انقال امجيب القول وان اخذ
 لا يبر الشترى وكذا يصح وزنه فقال نصف لما قل المكشور من الصفة
 وعدم وجوب قبول الامانة فان قاضي عليه جاز ولو اراد احداهما
 لم يجز الاخر عليه لما قيل من القدر ولو باع نصف دينار صحح بشرط ان يكون
 معقد وانما انما صح وجوده وان لم يشرط فله حق ونصف فقال
 سلم اليه صحح وزنه فقال وقاضي على الشترى حاز ولو باع اخر نصف
 وبناد امجيب صحح منها فان دفعه فقد زاد خيل او سلم قطعت كل واحد
 نصف من الواجب ولو شترى في العقد الثاني سلم اليه صحح عنها ولو
 عند الصحة ولو باع بيبك ثم اعطى من بيبك الناس مطلق العقد لعدم
 القدرة على التسليم وان كان لا يوجد في تلك المدة ويوجد في غيرها فان كان

القدر حال المدة لا يكن نقله صحيح أن ظل الأجل لم ينفذ فهو كالأصل
 المسلم فيه وإن كان يوجد ظل ليل أو نهار في الأجل فإن كان ظل الليل
 فالوجه فيه المبيع ولو كان النقد المخرجه المقتضى موقفاً أو موقفاً
 المسلم فيه فيقول لزم العقد ويثبت في كفة القيمة ولو باع شيئاً بقدر معين
 أو مطلقاً وحده على نقد البلد وبطلان السلطان ذلك العقد لم يكن للمبيع
 إلا ذلك العقد كالأصل في حصة ونصف لم يكن له ما هو واجب على غيره المبيع
 بين أصانته العقد بذلك العقد والفتح كما لو تعيب قبل القبض ولو قال
 بملك هذه القبة كل شئ يدرهم فثقت على قدرها صح وأب جهلاً جلة فمن
 ويرجع ان إلى ما يقدره المالك ولو جهلاً أو واحد هو ما لا قوى بطلانه
 المبيع ويثبت الصفه في غير واحد أما لو قال في الأجل أو الثوب ذلك
 مع الجهل فإن المبيع باطل مطلقاً ولو قال بملك عشرة من هذه الأقماع بكذا
 بطل وان علم قدر الثمن لاختلاف قيمته المشتراة خلافات القبة ولو قال
 هذه الأرض وهذه الثوب وهذه الأقماع كل فباع أو كل واحد من يددهم
 مع علمها بالقدر صح ولو قال بملك هذه القبة بعشرة دراهم كل صاع يددهم
 أو قال شدة في الثوب أو الأرض فان خرج كذا ذكر صح المبيع ان باعها على
 هذه القبة وان خرج زائد أو ناقص احتل المظللان كذا باع
 جلة القبة بالمشترى فيشترى مقابل كل صاع يددهم والجمع بينهما عند الزيادة
 والنقصان محال والصفة للأشياء إلى القبة ويبلغ الوصف فان خرج
 ناقصاً غير المشتري فيثبت بين الألفا جميع الثمن لمقابل القبة
 أو بالقياس لمقابل كل صاع يددهم وان خرج زائداً احتل ان يكون أكثر
 من

القدر إذا لم يعلم جميع القبة وإذا عجزنا مع القبة المشاهدة مع جهل القبة
 فذكرات على موضع من الأرض فيه ارتفاع أو انخفاض ثبت الميزان عند معرفة
 مقدار القبة أو الثمن من شأنها برقرتها فباعته ولو باع القبة والمشي فباعها
 على الأوسى أو أرض ثم بان غشها ارتفاع احتل المظللان فاصل العقد ثلثا
 ثانياً أو جهلاً ان العيار لم يقدر علماً والعقد مع المزارع فاشترى ثلثاً لما لم يدر
 الغيب وان لم يدر ولو قال بملك هذه القبة أو ما عاين من مائة درهم
 صح ما لا وجهان **الفصل الرابع** في شرط العلم بالصفة في شرط العلم بصفة المبيع
 أما بالمشاهدة أو بالوصف أو بالاعتماد على ما لا يعرف في السلم بشرط العلم بالصفة
 فالمبيع ان كان معيباً وكان غائباً أو حاضراً يجب وصفه بغير مبيع الجهل فأن كان
 ضبط أو صانده المصنوعة لم يصح المبيع إلا مع المشاهدة وان كان كلياً وجب
 وصفه أيضاً كذلك لكن انحصار المبيع في الأجل ذلك المعين ولو تعيب
 قبل القبض بطل المبيع لعدم عمله ولو تعيب بصفة في الباقي بغيره فبطل
 من الميزان في غير المشتري وأما الثاني فلا يفسد في عين دون أخرى بل في عين
 ونقصان الصفات انصرف المبيع إليها واستقام المشتري لأن ارتفاع ذلك المبيع
 المستفاد ولم يكن للمبيع الموقوف فيها وان لم يكن ثبوتها العقد بالحق في حقه
 ولا يطل المبيع بغيره ان كان في ذلك الرقعة بل يجب عوضها ولو فرق
 في المظللان بين الأجزاء أحدها أو الأجزاء من نوع من الميزان
 جميع جهل الصفه عند العاقد حال العقد فلم يصح بيعه كالأصل في السلم
 ولم يصح بيع الوصف غير المشتري ان لم يبد على الوصف لغرضه من المبيع
 شيئاً ولم يره ذلك المزارع إذا رآه وأما ثبت المزارع في العقد والصفه أو كالمشتري
 الوصف الرابع في شرط الغائب كذلك في إيجابته وجعل المال جائزاً

أو ما لا يصلح أو راس مال السلم ثم سلم في حليل العقد ولو اصدفها ما عايناً بشرط
 فان قوى حقه فباع الميزان فيه أما لو اصدفها أو مقي من انقصاس بها فأنشأ ان كان
 المظللان الحق يجب من المثل على التمثيل في كل كساح وعلى المراق والمثل في القبة
 على القبة عند ما اشتراها بالثمن وروى في الأجل في القبة لا يفسد في القبة المالك
 بل الواجب والأرض معصومان لا يفسدان في الأجل إذا اشتراها عند الزيادة
 الميزان ما بيع الألفا بشرط ما عايناً كالمشتري بشرط معرفة الوصف فأن كان
 على خلاف الوصف كان له الخيار لا يمكن الاطلاع على المقصود ومعرفة
 فأنشأ بيع الميزان بشرط لا يجوز له التوكيل في المبيع والشرا ويجوز ان يوكيل
 الصحيح من غير ذلك الصنع والأفضا منه بخلاف الوصف كما يجوز التوكيل في
 خيار الغيب والاعتماد ان يقضى ففسد ما اشتراه بالوصف فان لم يميز بين
 المصحف وغيره احتل المظللان المبيع ويجوز ان يبيع ويشترى سلاً أو مشرو
 بالوصف سواء عاين الميزان أو لم يميزه لا يعرف إلا لو كان كذا في غير الميزان
 وحمل الفرق بينهما وإذا اشتبه فأنشأ راء قبل العقد أو باعته كذلك فان
 كان ما لا يتغير عايناً كالمشتري والأواني والحديد والفضة وغيرها
 العلم الذي هو المقصود بان وجبه كراهه أو لا خيار وان وجبه فتمت
 احتل المظللان للمبيع انما المعرفة والأقوى في الحقيقة ثبوت العقد في المثل
 ظن غالب ولكن له الخيار ولا يفسد في الغيب فأن خيار الغيب يفسد
 بمدة القصة ولكن الروية ثبوت المشتري في الصفات الكامنة عند الزيادة
 بكل ما فات منها فهو ثابت ما لو ثبتت الخلف في السلم ولو كان المبيع مما
 يتغير في تلك المدة غالباً كالزراعي ما يفسد المدة المتأخر لا طعنه
 ثم أنشأ بعد مدة كثره فالمبيع باطل لعدم تغير الصفه فيبقى جهلاً ولو احتل

الميزان أو كان المبيع حراً أو ثوباً أو حقه القبة فظهر بقوله على الميزان فان وجبه
 غير ولو اشتراها قبل العقد في السلم أو باع كالأصل عدم القبة واستلها العقد ولو
 المشتري لا في المبيع بقوله عليه السلام في المبيع على هذه القبة والمشتري وهو
 يكون فأنشأ ما لا يفسد على اطلاع على الغيب وان كان المشتري والفضل في السلم
 المبيع مع عدم غيبته وقول المشتري معه وبكفي استقام الوصف على
 المبيع في السلم ويقوم مقام الزيادة وكذا سماع وصفه بطريق الزيادة من ثمة
 الروية المعقولة وهما بينهما اتفاق المبيع فلا خيار ولو شهد بعض المبيع
 دون بعض فان كان قائماً بزيته فبطلت بعضه على الباقي صح المبيع كما إذا كان
 ظاهر القبة من الحظيرة إذا طالب شادوى الميزان ما تعرفت بزيته في السلم
 فلا خيار له إذا رأى باطنها إلا ان اختلف الظاهر وكان اسماً الحبوب
 الحزب والارز والذيق ولو كان يثنى منها فبطلت أو في علاه
 أو رأى أعلى السهم والحقل وسائر المبيعات في قدرها كفي ولو كانت الحظيرة
 في بيت مقرر منها فزاد بعضها في باب كفي ولو رأى الحقل في الحظيرة صح إذا
 عرف سعتها وعلمها ولا يفسد في روية سمته المبيع والتميزان والمشتري لا يفسد
 باع في العادة عدد ما يختلف كثيراً فلا بد من روية واحد واحد وكذا
 لا يفسد في روية راس السكة في الغيب والمخرج وهو أكثر اختلافه
 مختلفات صفة الحبوب والميزان لم يثبت أفرادها فبطلت كقبة القودوان
 المرقى كالقصة كفي روية الألفا ولا تعيب إلا كقبة في روية ظاهر
 عدد القطن والقنوت ولو راء الميزان أو الميزان المبيع عليه فان قال
 بملك مائة درهم كذا احتل المظللان لأنه لم يثبت ما هو الوصف في السلم
 ان لم يدره فمقام الوصف في السلم لأن العقد والوصف يمكن الرجوع إليه

القدر

عند الاشتكال والاقرب عند الصحة ان الشاهد يبلغ في العلم ^{صحيح}
وان قال بعكس المصلحة التي في هذه البنية وهذا لا يوزن منها بان ^{يكون}
الا يوزن في البيع احتمال الصحة في الاستقراء الوصف والبيع ^{البيع}
غيره في الاشياء استقراء الوصف وان ادخل في البيع احتمال الصحة
كالوراء بعين القيمة والمخ والمبيع وسبقه الا يوزن في التباين في التباين
ولو كان الشيء مما لا يتبدل بوزنه بعينه على الباقي فان كان الشيء
صوابا للباقي كقشر الزمان والجوز والبيض كفي رويته وان كان المقصود
لان اصلاحه في قوته فيه فان خرج سليما لم يبيع والا رجلا ^{فكسر}
ولو لم يكن لكسر رويته كالبطلان فاسد فالله في جميع النسخ فلا يصح
البيع وحده لان سليمة لا يمكن الا بكسر الشيء تغيير في المبيع والوجه
عند الصحة مع سقوط الفسخ في القيمة ولو راعى المبيع ^{البيع}
او راعى باقاه ورويه وشبهها فان حصلت المعرفة التامة صح البيع وان ^{لا}
وكذا الاخر اذا علمها الماء الصافي وشاهد هاهنا الموت فيكون ^{البيع}
المرتضى صوابا للباقي في بيعه الا مع الشاهد او الوصف الرابع ^{البيع}
الحق الخامس في قياسات هذه الدلائل ان الدنيا ان العلم بالمبيع
والفكر بغيره ووصفا شرط في جلاء او احدهما لا يجوز العقد فان وكله ^{البيع}
فان بيع المبيع لا يتحقق الا بغيره من العقد وكذا المرحاة الجاهل بيع الفضل ^{البيع}
على الاشكال في شرائه اجازته اساءة عقد وقصره ^ب ورويه كل ^{البيع}
عيب ما يليق به في شرائه الذي يجب ورويه الموت والسقوط والسطوح
والجدران والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود ^{البيع}
والجدران والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود ^{البيع}

البيع

الاختصاص وهل يشترط ورويه طريق الدار ويجوز له الماء الذي تدور به ^{البيع}
وفي اليد ورويه الوجه والاطراف والاطراف والاطراف والاطراف ^{البيع}
من بيع الخمر ومن البيع عند الحاجة العامة هنا ولكن الجارية على الاقرب
والاخرى اشراط ورويه المكان والاشياء وفي الدواب ورويه مقدارها
وموتها وقواها يجب دفع السهم والاكاف والجلد وفي اشراط ^{البيع}
ليعرف مبيع اشكاله والوزن ان كان مطروحا فيقصر وكذا ان يقصر
بشرط ولا يلاحظ على ما يخفى فاذا اشترى فالصحيح ان لا يبيع المنقش ^{البيع}
منه ورويه وجهه وكذا المبطون والرومي وما كان وفيها لا يختلف ^{البيع}
كفي رويته احد وجهه على الاقرب وفي الكتب يجب طلب الاوراق ^{البيع}
وويها ^ح اللان في الفسخ باطل كما في جرحه القدر لقواته ^{البيع}
الفسخ وكذا يرد او شيئا لا سيما اذا اخذ في الحليب وما يحرق
ليس من بيع مائة الفين والتميز والتسليم ولان البيع يفر عنه ولو قال
بعك من اللان الذي في خمرهما لم يجز لان وجود القدر في الفسخ لا يستقر
ويجوز الجواز بناء على العادة لكن لا يدرى شرطه بالوصف والاشتراك
بعضه وبيع مع ما في الفسخ للشيخ رحمه الله قوله بالجواز والوجه
المع كون انضمام العلم الجاهل لا يقدر معلوما ولو حطب بعضه
وباعه فالفسخ مذكور شاهد المحلوب هو كالا يوزن هذا اذا
كان المبيع قدرا يسيرا ياتي حله وابتدئ قبل تمامه اللان الماكول
قد لا ياتي حله الا بغيره ليد اللان فالوجه البيع ويجوز الوقي بالان
في الفسخ بخلاف البيع ولا يجوز بيع اللان في الفسخ بخلاف اياها

المعروف ان ثبت البيع لا يراعى غير الروية والباقي مقف على ظاهر الروية فيجب
في بيع واحد خلد الروية وانما هو من انقضى وبيع يبيد في التاسع في البيع
في المشاهدة واحدة العقد ولو كان البيع سعة او اقل واحد دون الآخر
فان وصف له وصفا يرفع الجواز صح البيع فان لم يوصف بطل البيع فيه ^{البيع}
بطوان البيع في المثل لا تخد العقد مع احتمال الصحة ويحتمل الشك في ^{البيع}
الصحة عليه ^ح لا يجوز بيع عين بعضه بمعرفة كان بقول بعك هذا
لغيره ان يرب على ان طوله كان او غيره من الصفات فان لم يكن ^{البيع}
معلقا ببله هذه الصفات لوقوع العقد على شيء بعينه فاذ لم يوصف فيه
انقضى في رويته في بطله تجديد عقد ^ح اذا باع فان شرطه
صح البيع والاشياء مع ذكر الجنس والنية والوصف الواضع للهارب
المشترط في السلم ولو قال بعك ما في كذا او ما ورشته من الخبز ^{البيع}
وكن الروي كالحسن والزوج والوصف مثل بعك عذبة التي ما ^{البيع}
بصفات السلم احد من الزور لا يبيد مبيع غير شاهد فاعبر فيه الفرض
للصفات كالمسلم فيه فلا يبيد ذكر معظم الصفات ^ح اذا باع القاب
بالوصف فان وجده على ما وصفه لم يكن له طهر سلامة المعقود عليه ^{البيع}
وقوله من شرطه شيئا لم يرد له الطهر اذ اراد المراد به ان اوجده على
الوصف ولو وجده دون ما وصف فله الطهر مطلقا لا يبيد بكونه على
خلاف الوصف كان لا يفسخ قبل الروية لان حق الفسخ ثابت لرشد
الروية ولا معنى لا شرط الروية في فسخه ولو شرط كونه على الفسخ ^{البيع}
ان يكون له استرجاعه اجازته ويجوز اوجده وهو له الاجازة الا في رويته ^{البيع}

البيع

معلومة وان عرفت قدر جملتها لان بيع ما لم يخلو لم يجز كيف ما قبله ^{البيع}
في بيع الصفات على الظاهر فيكون المبيع للتعلم ولا يدرى قبل الجوزان فلم يجز
بيع مفرقة الاغصان وكان مطلقا للفظ يتناول جميع ما على ظهر الجذر ولا
يكن استثناء الا باطلاق الجوزان وان شرط الجوز العادة في القدر الجوز ^{البيع}
ويجوز الجوز لا يجوز الجوز والجوز يمتنع العادة كالموتة من الزرع ^{البيع}
فان خلاصا لا عشاء التي لا يمكن تسليمها مع سلامة الجوزان ولو اشترى ^{البيع}
بشرط الجوز ففكره حق طلال كما قيله اذا اشترى ان يقطع ففكره ^{البيع}
في بيع الشاة المذبوحة قبل سلخها باطل سواء بيع وحده او ^{البيع}
او بغيره فان قصد البيع وهو جرحه ويحتمل الجوز لعدم اشراط الروية
فان شرط لب الجوز ويجوز بيع الكراع والردس بعد الذبكية والابانة ^{البيع}
ونفيه ولا عيب باعها من الجذر كانه لا ياكل ولو باعها قبل الابانة فالوجه
الجوز انما قبل الذبكية فلا يجوز وكذا لا يجوز بيع جلد الشاة وغيره ^{البيع}
الذبكية لعذر تسليمه ولا بعد هالجذبة ^ح ويجوز بيع المك في الفجر
الوعاء الذي يكون فيه لوان بقا شق فله مصلحة له لا يحفظ رطوبته ^{البيع}
واحدة فاشترى الجوز ثم ان وجده حيا ففسخه او اشترى ولو كان ^{البيع}
مقصودا شاهد علاه صح البيع ايضا ولازم لو كان اسفله كاعلاه ^{البيع}
وقوله ما خارج الفطرة فاشترى بعد الرضا به الجوز ولا يجوز بيع ^{البيع}
للجبال مع تفاوتها كالماء وصفها او كدول ^{البيع}
الاخرى عند ذب او جرح لم يرد فان وصفه وصفا يرفع الجباله او ^{البيع}
بالتالي كالمثل صح البيع لا يتحقق الجباله قال الشيخ رحمه الله ^{البيع}
ثوابا على حسب قدره بعينه على ان يبيد الباقي ويصدق كان باطلا ^{البيع}

البيع

لا تمانية عند الروية معطلا كان او غيرنا فلا معنى لشرط الروية
وجعل الشئ لا يكون احرى مع الجبل منزلة فلو شك الاصل اشترى راى
رضا بالعقد وانما له وهو يثق العالم بالمعقود عليه وهو جاهل بالجزء
اشترى بغير انشاء الخيار بالاقرب للجزء لا خيار وان كان قد تغير لو كان
ايجاب مع قد راى البيع اوله انما تغير بالزيادة كان الخيار كخيار المجلس بانها
شريك فيه ولو لم يكن قد تغير او تغير بالقصان فلا خيار له ولو لم يكن الايجاب
قد راه بل بامه بالوصف كان الخيار عند الروية ان كان اجمرا وصف
واذ لا ولرباع ساحة اربع فبيع فبان صحها كان الخيار لان اليك
لا يثبت المشتري عند القصان تثبت البيع عند الزيادة بهذا الرباع
قربا على عشرة فبان احد عشر كان الخيار **يا** لان قرب ان خيار الزيادة
كان خيارا يتعلق بالاطلاع على حال البيع فاشترى الزيادة بالبيع وجعل له
بامتداد الجبل الروية لا خيار تثبت فثبت بالعقد يثق الجبل خيار
سب لو تفتت البيع قرب المشتري قبل الروية لم يفسخ البيع ولو اصر
قبل الروية بالوصف كما مثل صح **ج** يجوز بيع بالايام ووصفا
الا بالعرف والخلق والعمل واشباهها او بالسر مثل المك ونحوه او
بالس كالتام والحق قبل ادراكه بنا على القصة والشرارة في الكيفية
القصودة العلوية بهذه الطرق **يد** لو كان البيع غير موضع العقد صح
وجوب تسليمه في ذلك البدر اكثر علانا على تسليمه قبل العقد ولو شرط
تسليمه قبل العقد صح البيع ولو ان الاخر كالمس **به** لو شاهد فدين ثم
سرف احد هاتين في الآخر ولم يعلم الشرط ايها هاتان متا زمانا
ووصفا فثبت كرايس واحد صح فانه اشترى متغيرا معلوما وان اختلفا

في شيء من ذلك لا يصح لأنه لا يعلم الشيء من غير الظاهر والجليد ارضها واربعها
الرواية السابقة العلم بحال المبيع عند العقد **قوله** واختلفوا فقالوا المبيع للمنفرد
رايت المبيع فقال المشتري ما اريد فادّعى المبيع لأصله بحجة العقد **والفرد**
الحقبة الشرا، وقد اقدم عليه فكان ذلك اعترافاً منه بصحة العقد **قوله** أي
رسول الله من عن شتره على الخيل وقيل على الخيل امرأة فلهما وقيل
ضاربه وقيل مائة المراد من الحق الأجرة فاقدا قدسني من الخيل والاصل
أن يبيع المار من غير منه لأنه غير مستقر ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه
وأما طريق الاستحجار فانه جائز عندنا على كل حقبة فاقدا منصفته
بخلاف الاستحجار عليها كالاستحجار بالبيع الخيل والماء، والمبيع والغالب يحصل
منه ثروته فكذلك كالحق يحصل الدين في بطن الصبي وورول الكراهة لولا
على سبيل الكراهة **قوله** أي رسول الله من بيع حبل الخيلة ولغيره انما قال
ابو بصيرة واهل اللغة ان يبيع ساح النخاع ففسره لا يبيع ما ليس بيده ولا
معلوم ولا مقدور على تسليمه **قوله** ان يجعل ساح النخاع واختلفوا
على ان النخاعية كانوا عابدين لم الجوزة الحبل الخيلة وهما يتبع
النخاع ثم عمل التي تحتها من النخاع وهو حبل لا يبيع المار على
فكان عدل **قوله** أي عزيمت الملائع والمضامين فالنخاع مائة
بطون الأحمات من لأحضر الواحدة ملقوعة من قولهم لقيت كالحق
منجن والحمول منجن المضامين ما في اصحاب الفخر سبب بذلك
لأن الله قال منها وكانوا في النخاعية يبيعون ما في بطن النخاع
يحصل غراب الخيل في عام او اوعام والأصل في الجاهلية وعدم التملك

والقصة على التسليم **كما** يقول رسول الله عن بيع الملائكة والمائدة
والملائكة تأولون ان ان ياتي ثوب يطوي او في ثلثة فليس الشئ
صاحبه لثوب بعك هذا ايكل ابطر ان يقوم لك مقام فكل ولا
خيار لك اذا رايته لما فيه من الحر والجملة وكذا الوفاة نيا على شرط
في خيار الرقبة فان كان قد رآه اذلا احتل المحترق والطلان وان
لم يكن قد رآه ولا وصف له وصفا يرفع الجهالة بطل **ب** ان يجعل
السعيان يقول صاحبه الثوب طالبي اذ انت ثوبي فهو بيع
بلك وهو باطل لما فيه من الغش والعدو من الصفة اشتري وهو
هو في حكم المعاطات الا قرب ذلك **ج** ان يبيع ثوبا على ان ياتي
للمنفعة رجب البيع وسقط خيار المجلس وغيره وهو باطل لجهالة الثمن
والنابذة تأويلات ان يجعل الثمن بيعا فيقول لاحدهما الآخر ان
ايك ثوب وتبني الحثرك على ان كل واحد بالآخر او قولوا
ايك ثوب بصفة فيكون الثمن بيعا لما فيه من اختلاف الصفة وهو
راجع الى المعاطاة فان النابذة مع قرينة البيع هي المعاطاة بسبب **ب**
ان يقول بعثك هذا بكذا على انك اذ انت منه ايك فقد وجب البيع
وعلمه بتقديم في الملائكة **ك** في رسول الله عن بيع النصارى
وله تأولات ان يقول بعثك ثوبا من هذه الخزبة وادري هذا
فعلى انما وقعت فهو البيع او يقول ادري هذا الحصة فالي اني مريض
بقتل من ارضيكون مبيعا منك **ب** ان يقول بعثك هذا بكذا على
الحمار اذ ان ادري هذا الحصة **ج** ان يجعله ثوبا لري بيعا فيقول البيع

أذابت هذه الحصة هذه الوثب ببيع منك بشئة وبيع باطل فالبيع
أما الظاهر إلا بالبيع **وأما** دليله لغة الخيار **وأما** فتح لاحتمال الحقيقة
مقتضى البيع قبل حله ونفيه رتبة الحصة ثم قال بعك ما للسنة
وأما البناء إليك أو ما يقع عليه الحصة أو شيء معين ولا موصوف فصار
كالقول بعكك عبد الله هذا العبد **كج** نفي قواعد بيعان في بيعه وله
تفسيران أن يقول بعكك هذا العبد بالف نقضاً عما قبلين المشتري **بج**
شئت أنت أو شئت أنا وهو باطل لهما إلا بالعرض كقولك بعكك هذا العبد
أو هذه الجارية بكراً أو لولاء بعكك بالف نقضاً أو بالعين المشتري على رأى
أقول بعكك نصف هذا العبد بالف ونقصه بالعين صح البيع ولو لم
بعكك هذا العبد بالف نقصاً بشئة مائة فالأقرب عندنا نقضه **بج**
أعصم بطله كإلا مع قوله مع الفنى بالتوقيف إلا أن دلالة المطلق أو لا
تناقض فإن خرج نقضه سقناً فلا يصف الألف **بج** أن يقول بعكك
هذا العبد بالف على أن يقبض داوود بك أو يقتضى حق أو أن
بكن أو هو صحيح لقوله نعم أو قال بالعقد وقوله المؤمن قد شرط
كلا ما يقع البيع على الأعيان المملوكة كالفنم فلا يصح على المنافع ولا
على ما لا يقع ملكه ولا مع خلوه عن العرض وقد تقدم ذلك **المطلب**
الفاصل في باب المناهي وهي بائع **أول** ما رويته انتهى فذهبنا
فنية انتهى عند قرا وهو الأصل وقد لا يحكم بحيث يقارن بالبيع أو
المنافاة كالنوع المبيع حالة الفناء أما ما علم أن البيع غير تسمية من
المبيع بل يجوز ترك الجملة حتى لو ترك باب آخر فقد ارتكب القتل ولو

باع في غير ذلك الحالة لم يتحقق نهى من ان يذبحه في غير موضع البيع بالحيوان ويباع
 انشاء الله دست بيع ما لم يقض بيع الطعام حتى يخرج فيه اصنافه ويباع الكا
 بالكل بيع ما لا يقدر على تسليمه ويباع مال الغير وما ليس عنده ويبيع
 ما هو غائب عنه او بيع ما لا يملكه بشرطه فيسكنه ويباع الكلب والخنزير وقد
 تقدم بيان ذلك واما ما لا يدخل على الفساد فانما ياتي في الهبات انشاء الله
الحج الثاني في الحكم بالاحكام واستحقاقها كما لا يخفى على الحكماء الا
 خالفوا في ذلك الجاهل برزق والمكسر ملعون وقال الصادق كان رجل
 من قريش يقال له حكيم ابن خزام كان اذا دخل الطعام المدينة اشترا طير
 عليه النعم فقال له حكيم ابن خزام اياك ان تكثر وهل هو حرام او مكروه فقال
 فوان والاحكام ان يشرب ذرة القمح في وقت الحاجة لا يذبح
 الصنعا ويجب عليه ان يكثر عند اشتداد حاجته ولا بان ان يشرب وقت
 بيع وقت الحاجة ان يشرب وقت الحاجة لفقته نفسه وماله لم يفضل شي
 وقت الحاجة وان يسكن فلا يبيعه لبيعه في وقت الحاجة الا ان يبيع
 عن كفايته وهل يكون اسكالا كسائر الاحكام في غير الاوقات اجماعا ولا يخفى
 الاوقات بل هو محقق في كل وقت والتميز والبيع والمكسر
 المعنى منه ما يبيع ثلثا شلطا ان يشرب فلو جلب ثلثا او دخل ثلثا من ثلثه
 فادفعها لم يكن حراما قوله الجاهل برزق والمكسر ملعون وكان الجاهل
 لا يقضي على احد ولا يقترن بل يبيع فان الناس اذا علموا عند طعامه
 للبيع كان الطيب لغوهم من علمه **ب** ان يكون قوتنا لا احكاما في الا
 كالصل وغيره على ما استحقى وعلف البهائم فان هذا الاشياء ما لا يبيع
 اليها فاشبهت النبات والحيوانات **ج** ان يقضي على الناس بشرا ولا يحصل

في

الا ما يبيع الاول ان يكون في بلد يبيع باهلا او احكاما كالحمار والبقرة
 اما البلاد الواحدة كثيرة المرافق والمجلب كقيد ومصر فقال ان يبيع ذلك
 فان يبيع كان متينا عند ان يكون في مجال القيس بان يدخل الملة اليك
 فيما ذكره دوى اليه فينزع بها ويقضي على الناس واما ان اشترى حاله
 بحيث لا يقضي على احد فلا يبيح فان خذد الفسق وجب البذل **الحج**
الثالث في البيع المشهور ان لا يجوز المشتري الا الايام او ثلثه على العمل
 الا سواق في يمين من استقيم الطعام يدفع وقاله الرخص او الفلاحة
 ان رجلا جاء الى البصرة فقال سرق على صاحب الطعام فقال بل هو
 الله ثم جاء اخر فقال بل يرفع الله ويخفف وان لا رجوع ان الله الله
 لا حد عندى مطلقا اذا عرفت هذا انما خالف انسان من اجل الحرف
 بزيادة سورا ونقصا من فلا غرض لاحد عليه ولا يستمر عليه بل ينبغي
 بارزقه الله ثم سوا كان في وقت الرخص او الفلاحة في الناس
 في اسواقهم ولا يتم بقا لا ينفون بسبب ذلك من البيع فيستد الامر ولو
 المشتري ما ناهى في الاطعمة التي يبيحها احكاما منها خاصة ولا يبيحها
 علف الفايته واذ انشأ الامام خلف استحق القير وبيع البيع
 اذا ثبت هذا فان الامام يبيع المحكوم على اخراج الطعام وبذل البيع
 وقرضه له فان علفا قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع من يبيع
 ان يخرج الى بطون الاسواق حيث تنظر الابصار اليها فيقول يا رسول
 الله لو كنت علمت نفسي حتى عرف الغيب مني لم يبق لي علم لما
 الشرا الى الله يرفع اذا اشأ ويخفض اذا اشأ وبعد الشرا وعرفه الله
 باربعين يوما وفيه فلا تلت يا ام القوم الصالحين المحكوم في الرخص او يبيعون

نك

وفي ثلثة ايام وتقول الصادق فاذا زاد على الاربعة يوافق المشتري
 موصون وما زاد على اربعة على ثلثة ايام فضايله معروفة وقيل لا ينظر
الحج الرابع في بيع الحاضر للماضي يكون ان يبيع حاضرا لاد لقلبه لا
 يبيع حاضرا لما هو ماضى كزوف بغيره من حوضه ان يحمل اليه
 او القوي ماضى الى البلد ويؤيد ببيعة لبيعه اليه الرجوع الى موضعه ولا يبيح
 مره الا فانه ياتي به البلطاف وقول منعه عنك عندي وارجع لا يبيعه
 لك على التبع ثم رجعا على هذا القول قيل ان يخرج الحاضر الى البلد
 وقد جلبه لبيعه فبيعه الشراء يقول اما ابيع لك واكون سدا او على
 كل تقدير فليس بمرء بل مكروه بشرط ان يكون عالما بوجوبه الذي هو شرط
 ببيع المتاهي **ب** ان يظهر ذلك المتاع مستوفيا في بلد فان لم يظهر اما لكل
 وقت الطعام او لغيره وجوبه ودخل لغيره فاقرب عدم الكراهية كان
 للذي يقرت البيع وقد ارفق على الناس وهذا لم يوجد هنا **ج** ان يكون
 المتاع المطلوب ما يبيع الحاجة اليه اما ما لا يحتاج اليه الا نادرا فلا يقرب
 عدم وجوبه تحت المنع **د** ان يرضى الحاضر ذلك على اليدوي ويدعو اليه
 فان القير اليدوي ببيعة له ثم يبيع او يصد الا فانه في البلد لبيعه كذا
 في الالبية بغيره اليه يمكن به ان لا يبيع الما في سبيل المبيع
 عند الفايته من الاضاربه ولو اسره اليدوي المشتري فله ان يرشد الى ابيه
 وارجع على الله يبيع فلا يقرب جواز دفعه الى المشتري لبيعه عند اجتماع
 الشرايط في البيع لا في غيره ودعا الناس يوزق الله بعضهم من بعض
 فانه لو صحه البيع لما كان في قوله بس على الناس انما الشرا لهم فانه

فان

كان الله غير تناول للبلطاف ولا هو في قضاء فان التبع في البيع انما يبيح
 للفرق باصل الحاضر لبيع علم الشراء بوزل عنهم القير **الحج الخامس** فلا يلقى
 ما لا يلقى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلقى احدكم خاتمة خاتمة من المهر ولا يبيع حاضرا
 لبيد الما في يرق الله بعضهم من بعض وهو مكروه عند اكثر علماء وليس
 حراما اجماعا وصورته ان يلقى الاخوان طائفة يحلون متاعا الى ابله فيبيعه
 منهم قبل قدوم البلد ومعرفة سعره فانه مكروه ان يقدد الفسق ويقع البيع ولا
 خيار لم قبل ان يقددوا الى البلد ويعرفون السعر بعد يثبت الخيار ان كان
 يارضى من سعر البلد بما يتقايان الناس به سواء اخر كان او لم يغير شي ولو
 كان المشترا لبيعه في البلد او اكثر او اقل بما يتقايان الناس به فلا خيار له ان لم
 يوجد تغير ولا اجابة ولو خرج لا يقصد الما في بل اصطياد او غيره فانفق
 لظا الزك لم يكن قد فعل مكروها ويثبت الخيار مع الفين لا بد منه والغير
 يثبت على الفور كخيار الغيب وقيل لا يبيح الا بالاحكام والروايات الزك
 وبيع منهم ما يقصدون شراء في البلد احتل سارا في الثاني في الشرا الفقرة
 بالرفق الحاصل منهم وعلمه لا في الثاني انما وجرع الشرا ورجع المشتري ان
 فراسخ فان ناد على ذلك كان خياره صحيحا لم يكن ثمنه القول الصادق
 في حقه ما دون عدده او وجهه وك العدده والروية قال اربعة دراهم
 ولو تعلق الخلب في على السوق فلا يقرب عدم الكراهية فانه اذا صار في السوق
 فقد صار في محل البيع والشرا كالفق صار الى وسطه اما لو دخل اوله
 اليه فلا يقرب انما راجع تحت انتهى **الحج السادس** في الشرا على الشرا
 عندنا لا قال لا يبيد الرجل على سوا اخيه ولا اخاه اربعة ان يوجد
 لغيره بالبيع اليه هذا يكون منه الشرا على غير ذلك الشرا وهو الفقه

٨٢
او بالعكس ولو باجدهم يحكم بالصادق لان يعلم الحرام بحسبه ولا يقبل قول الآخر
عليه في الحكم فان اليد تغطي بالملك ظاهر كونه مكروه لاحتمال ان يكون منكر
وقد ذكره الحرام بكثرة الشبهة وقال مع ما يريكم الى ما لا يريكم وانما
الشبهة ثلثة ما اصله الفهم كدخول في يد الشريك فلا يجوز مثلها وان كان
ان يكون المذبح مسلما لاصالة الفهم فلا يردل الا يبين اوطاهر وكذا لو
كان ما بينهما مسلمون واصله قوله اذا ارسلت على الطاهر لم
يتم عليها الا اكل فانك لا تدري انما اكله وان كان في يده الاسلام والظن
اجتبا كون المتصدين المسلمين انه لا يباع في بلادهم ما لا يحل بيعه
ب ما اصله الاجتهاد كالتصديق من الماء اذا لم يعلم اسناد التبرع الخفاسته
فالوصول الطهارة فلا يردل منها او يتبرع اوطاهر ولم يوجد واحد منها او
قوله لا تصرف حتى تسمع صوتا او تجد رجلا **ج** ما يجعل اصله كرجل في الدار
حلال حره من هذه الشبهة التي ينبغي تركها واصله انه وحيد من ساقطه
نقال لو اتي اخي اتيسر الصدقة لا كلهها وهو باب الموضع **الاجابة**
لو امتنع الحلال بالحرام ولم يتبرع ولا عرف باذنه بصدق بالجنس واجبا
يتعين مستحقة لشكك ولو عرف الفقر دون المالك بصدق به او
احتفظه وقد ذكره ولو عرف المالك دون الفقر صاحبه واجبا
الا لا يتم قبل الجواز لانه من المساعدة على الظن وهو قول الصادق عليه السلام
عليه السلام سمع ولو عرف من لا يعرف والحق في المذبح والحق
في المذبح جازم بل لا يتحقق ولو لم يأت من المذبح في المذبح **قوله** ان لا يحل
الدخول حله وضعا للصدق البير على كراهية ولو كان المذبح كثر لا تقص
والمال والخوف على بعض المؤمنين حاشا وراثة الكراهية ويعتدل الحق
بالحق

ما اسكن فان قدر جازم مع العلم مع اعتقاد ما لا يصح من الظن الا ان يبلغ
حد الظن فلا يجوز فان خاف على نفسه فانه لا يقبضه في نفسه انما لا يقبض
قبل العادل فانها حادثة وربما وجبت كالوعيد او لم يمكن الا من لا يقبض
والشبهة التي لا يريها في يد الشريك وانما جازم الجواز فان علمت جازما انما
فان قبضها اعتادها على المالك فان جملها وتقدر الوصول اليه بصدق
عنده ولا يجوز اعادةها غير ما كانها وان تعلم جازما حاشا وانما لا يقبض
سال الصادق عليه السلام ان الله امر بالمعروف والنهي عن المنكر فانما
تقدر قلت واجب بها قال نعم وينبغي الصدقة بعضهم وان يراعي اخوانه
المؤمنين والاقرب الله على سبيل الاحتياط وما ينفذ السلطان الجازم
من العقوبات باسم القصاص والحق موال باسم المذبح من خوف الارض كل
من الاثم باسم الزكوة سابع شرائها وبها لا يجب اعادة على اربابها
وانما هم كات ابيهم سال الباقر عن الرجل يتصدق من السلطان
من ابل الصدقة ومنها وهو يعلم انهم يأخذون منهم اكثر من الحق الذي
يجب عليهم فقال ما الا بل والغنم الا مثل الحنطة والشعير وغير ذلك لا بأس
حتى يعرف الحرام بعينه ومن دفع اليه ما لا يقبضه في قبيل الجواز
والعقوبات او الفقهاء وكان منهم فان عين لم تقصر ولا يجوز له العذر
الغيره فان خالف ضمن ولما يرجع الى المذبح اليه ولو اطلق
فولان جواز ان يأخذ منه مثل ما يسطر غيره لا اذن وقيل بالمشكوك
الامر بالذبح فيستحق المعافاة ولان عبد الرحمن بن الجراح سأل
دجل اعطاه ما لا يقبضه في الجواز او في مساكين وهو محتاج بالحق

٨٣
ولا يعلم قال لا ينفذ منه شيئا حتى ياتي صاحبه ولو كان له مال جازان
يعطيه منه مع انصافهم بصفة الحقين قطعا للأصل ولما رواه عبد الرحمن
بن الجراح انه سأل الصادق في رجل اعطاه رجلا لا يقبضه في الجواز
ولا يعلم محتاجون بغيرهم من ان يتاذن صاحبه قال نعم **قوله**
الوصي او الوكيل في التبرع اذا دفع الى المذبح في الدفع العيم فان كان
معيث فلا ضمان قطعا للاستئذان كافرا فيه معيثن فان كان عدلا
فلا ضمان ايضا لان له رواية الحقين والآخر على اشكال يشاهد من
دفع الحق الى حقيقة ان اليقين المذبح الموكل او الوكيل وهو نائب
عنه من التبرع ولا يشترط اليقين فيمن **ب** يجوز اكل ما يشترط الاطراف
مع علم الا باحتياطها اما قطعا او بشاهد الحال لقول علي بن ابي طالب
بشر الجوزو المتكرو ويكره استئذنه لقول الكاظم يكره اكل ما استحب ولو
لم يعلم قصد الاحتياط عملا باصالة الفهم ماله الغير ولان اسحق بن عمار
سال الصادق عليه السلام اذا ملك كوكب والعرس ينشر على العزم
فقال لا بأس لكن كل ما اعطاه منه ولو طين كراهة الانسحاب حرام الا
دور الاخذ **ج** الاصيل الحاشي لا يجوز لدان يعمل بالغير يستأجر
الا باذنه لا ند اسحق بن عمار ومنه زمانه الى صاحبه ولا يجوز
العقد له عنه الا بغيره فان فعل ضمن اجرة ذلك الزمان لا اجرة ذلك
العمل ولا ما اخذ اجرة العقد عليه ويحتمل بطلان العقد في ذلك
الوقت فليس لاجرة بعينه ذلك الزمان **د** يجوز للمذبح ان يبيع
والفكره انما يشك ان اكل ما يشترط عدم الاخذ فلا يجوز مع الاخذ

اجازة وعدم العقد ولو قصد المع اليه لم يجوز وانما يجوز مع الاجتبا
انما قادرا لا يأخذ منها شيئا لولا احد منها شيئا لم يجوز وقيل بالمنع مطلقا
والاصل خلاف الرواية فري على من يقبل رجلا لا يقبضه في الجواز
سألته عن الرجل يتر بالذرة من الذرة والحق والحق والمال في
ذلك من المذبح لعل لدان يتناول طهره شيئا او ياكل بغيره فان صاحبه يكره
حاشا ان يناء صاحبه المذبح او امره المذبح وليس له ان ياكل الا ان يسلط
منه فقال لا قبل لدان يأخذ منه وسأل بعض اصحابنا الصادق في رجل
من المذبح والسبيل والمذبح يجوز لدان ياكل منها بغيره فان صاحبه من ضرره
وغير ضرره قال لا بأس رجل الشجرة الاولى على ان لا ينفذ الاخذ من
فقره به اذا سابع الاكل لا الحزب من شجرها وجميع على الجميع بقوله
وقد سألته عن رجل من اهل البيت فاكل منها قال لا بأس ولا قبل ذلك
ولذلك الشارح لما قد استشهد به فقد رواه الامام قال استشهد والامام
وهل يشترط المتبرع مع كراهة المالك يقتضيه الحديث ذلك وفيه اشكال
ولو باج المالك جازم مطلقا **هـ** يجوز اخذ اجرة اليد بصدق لا عمل
سابع فلو نعت المعافاة عليه شقة الحاج **ز** جميع آلات الملاهي
من الدفوف والنبوق والفر والقص والبسر والرقص وجميع ما يطرب
بها من الغناء والمطبخ على اختلاف وجوهه ومنه والامام وسأل
الشارح والقص ذوات الروح بحسب كانت او بغير حجة والذرة والذرة
وجميع آلات الغناء كالقربان والامام والاربع عشرة عشر بالرقص والطرب
واحاديث القصص والاسرار وسال عن عبيد الرحمن والحضر في حال

أحد ما اختصه من الأخرى وكذا الفرق بين الصف كالأربع مائة وطلع خطه بأكثر
وطول دقيق وورباع بغيره من غير ما يباع وزنا فلا يجوز بيعه
بكيل أو سواه أخذ الجنس أو اخلفه حذره من الزنا أو العزوب بالمال **باب** أو
كيل ما يباع كذا أو وزن ما يباع بالوزن كقوله حبان أن يكال منه أو وزن
مكيال ثم يمتد منه أو كيله ويؤخذ بالباقي بالخط لا بغيره العزوب **باب** أو
العلم بالقدار ولو أن الصادق سئل عن رجل اشترى مائتا راوية زينة
راوية أو اثنين فافترقهما أحدهما ولم يدر ذلك فقال لا بأس به **باب**
بالقدار ولا يجوز بيعه جزأ فاحذره من الزنا لغيره بل يجب عليه أن يقدّر كقوله
حبان أن يكال منه أو وزن بكيال وبعد وابتاعه الباقي بحسابه لم يضر
العلم بالقدار والمادى من الصادق أنه سئل عن المورث لا يستطيع أن يقدّر
فيكالي بكيال ثم يمتد منه مائة ثم يكال ما بقي على حساب ذلك من الصدقة
لا بأس به **باب** أو يجوز بيع اللب في العزوب لا بغيره وما روى في ذلك
على الصفة فقد روى لا بأس أن يعطى الإنسان النعم والبقر والفرس
مئة من الزمان بشيء من الزمان لهم والد نافر والسنن وإعطاه ذلك بالقدار
والفقه أحوط بهذا وليس بجواب الحقيقة بل نوع معاينة غير لازمة
بل جارية لما فيها من الزنا والاعتناء بما أخذ من الصدقة ما يحتاج إليه
من اللب وغيره وينبغي وبأن صاحب النعم المتفق للفقير به ولا يمكن البيع
في مثل هذا ولا طريق سوى ما ذكرناه وكان ما نفعنا الحاجة وكسب المعاطاة
ولما روى عن الصادق في الرجل يكون له النعم يعطيها بغيره ما يشاء
أو درهم معلوم من كل ثاة كذا أو كذا قال لا بأس بالدرهم ولو استأجر

بالشئ **باب** لا يجوز أن يبيع العبد ما يضر به بشئ لا بغيره ولا أن يبيع
شئ من بشئ بشئ كقوله الصادق يقول اشترى منك فاحذره من الزنا بكذا
وكذا أو يجوز أن يبيع الإنسان من الأمان بشئ معلوم فربما يبيع
القدرة وخارج الأضيق وشرع الأضيق وما في الأضيق من الزنا كذا
قد أدركه كذا وعنده لا على سبيل البيع بل على جهة المعاوضة السابقة
لقول الصادق في رجل يقبل **باب** أو يبيع من الزنا والأضيق
والفكر هو لا بد من لعله لا يكون هذا الشيء أبداً أو يكون قال إذا علم
ذلك شيئاً واحداً أنه قد أدركه فاشتره ونقبل منه **باب** لا بأس أن يقبل
الإنسان **باب** أو يكون ذلك بغيره لا بمقابل عقل سابقاً لغيره المير وما
روى في ما عرّفه الباقر من رجل اشترى لبن بدينار قال إن يقبل
بدينار بشئ معلوم بأخذ الشئ ويبعد قبل أن يكال قال لا بأس **باب**
لا يجوز بيع سبائك الأضيق بغيره ولا بغيره ولو كانت فيها فضة بغيره
مع الذهب لم يضره ولكن الواجب أن يشترى بدينار مع ما في الأضيق لا بغيره
فيه أن الجهرل إذا كان مقصوداً لم يضره بغيره بالبيع ولا ضمة المير المقصود
لعدم ارتفاع الجهرل عنه وإن لم يكن مقصوداً كان تأجيله للتصريح
بغيره منقلاً إلى المقصود كالأضيق الجهرل حيث كانت تابعة **باب** أو يجوز
الأضيق بالقدرة في الشئ والزينة وشبهها بشئ معلوم ما بين النعم **باب**
ما يزيد تارة ويقص آخره ولا يكون تأجيله ولا يقص لغيره المقصود
الفضل فاشتره عند الكيل والوزن وزنه وكان مع الزمان مثل النعم **باب**

الزينة في إقامة محسب في نقصان الكنان لا رفاق فقال النعم أن
كان يزيد ويقص فلا بأس وإن كان يزيد ولا يقص فلا يقص **باب** أو يجوز
بيع ولد الزنا أو كثره لأنه ملكه بغير المعاوضة عليه فاشتره ولو كان
سلف من ولد الزنا يشترى ويبيع فقال نعم فقد ردت روايته
بكرهه من الصادق قال لا يبيع ولد الزنا أبداً ولا يبيع منه أبداً في
سندها **باب** لا يجوز البيع بدينار بدينار من سيرة ما يقال بوقت أو بوقت
الجهالة أو بوقت جلد بالثمن أو بوقت بدينار ولو قدر الدار بالدينار
صح لأن المارة بدينار أو دهاواة درهمين منه ولكن يجب أن
يدينار أو ثلثا أو ربعا أو سدس أو شئنا يكون جزء من دينار أو سلف
في الرجل يشترى سلعة بدينار بغير درهم الماحل قال ناسد هل الدينار
بغير درهم وهذه الرواية محمولة على ما إذا شرط المورث الأجل فإنه
لو أطلق حمل على ذلك اليوم فإن كان عالماً صح أو على أن الدرهم بغيره
المطلب التاسع في الزنا بغيره بغيره **باب** أو يجوز بيعه الزنا بغيره
منه من علمه والفقير والأضيق ولا عليه قال الله تعالى حرّم الزنا ولا
تعبه ومن ما يبيع من الزنا أن كنتم مؤمنين ولعن رسول الله صلى الله عليه وآله
وموكله وكاتبه وشاهد هذه وقال النعم درهم رايشد من سبعين زينة كانها
بانت محرّم وقال النعم درهم رايشد من ثلثين زينة كانها بانت محرّم
وشتره من على لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وأكلوا بغيره وشتره بدينار
وشاهد وسأل سماعة الصادق فقال اتق سمعت الله عز وجل يقول في
كتابنا يحق الله الزنا بغيره أخذت قلت وقد شرأ كل الزنا بغيره ماله
فحق

فأحق الحق من درهم بدينار الدين وإن تاب ذهب ماله وأقصر قال
رسول الله عليه وآله اجتنبوا السبع المرقبات قيل يا رسول الله ما هن قال الذكيرة
بالله والمحرّم وقتل النفس الفخيرة الله الأملق وأكل الزنا وأكل مال الزنا
والشرطي ومن الرجل وقد فاضل الخصات العاطلات المولات وهن في الله
الزينة قال الله تعالى فاذنوا لعلها الماء اهترت وربت وقال إن كنتم
استحلوا بغيره شرأته أكلت عدداً وهو في الشئ الزينة في أحد عرض
البيع مع التأجيل في شيء أو بغيره نفس عليه وهو ضابط بالانضمام بدينار
النسيئة وجميع الدار درهم الله على بغيره ما قد كان في الفضل اختلاف
بين الصحابة فكل من عاب عباس وأسامة بن زيد وزيد ابن أمية وابن
زبير أنهم قالوا الماء أو في النسيئة لقوله لا بأس إلا في القتيير ثم رجعوا إلى
بقول الصحابة **الفصل الثاني** في غلبه وهو إثبات أو تأجيل في المايشة
لقوله إذا اختلفت الجساث فبيعوا كيف شئتم وقول الصادق ما كان
من طعام فخلعت أو شاع أو شئ من شيء أو شئاً فافضل لا بأس ببيعته **باب**
فإنه لا يبيع **باب** أو يبيع بكيل أو الوزن لقول الله
لا يكون الزنا إلا بكيال أو وزن وفي أحد روايات قال النظر هنا
في أمرين **الأول** التأجيل والمراعاة هنا أو تأجيل الحقيقة وإن اختلفت
الصفات العارضة وكل **باب** أو يبيع من واحد بالمقدرة وإن
اشترى كل واحد باسم أو بغيره للأضيق فالخط وحسن واحد جليل فافضل
وهو ما **باب** أو يبيع من واحد باسم أو بغيره واحد وهل هو أحسن أو أقوى
أو تأجيل من واحد باسم أو بغيره بالآخر مكاناً كنز على الجنس الواحد والقرن

براحد وهذا نص في الباب اذا عرفت هذا فقد اختلفت على ما
في العدد هل ثبت فيه الزا الا في عدد لما تقدم من الحديث والكل
الدال على شئ من البيع مطلقا خرج منه ما وقع الاتفاق عليه بالذليل
فيبقى الباقي بالاصل فيخرج بيع البقية بالبقية والجزء بالجزء
وقيل بثبت فيه لانه احد المقادير فاشبه الكيل والوزن اذا ثبت
فان ثبت بالحق لا يخلو من المثل لكن الشئ جعل للمضابط وهو
امور ثلثة **أ** ان يكون الاسعار بالبيع فلو وقع اليه درهمان فاعطاه درهمين
او درهمين فباع درهمين لم يكن هناك ربا والصحيح مقدم فاعلم
ببعضه غير **ب** بغيره ان يكون العوضان من جنس واحد فلو
الجنسان جاز المتفاضل فقد اجماعا في التسليم اذا كان من الكيلات او
الوزنات قولان **ا** ان يكون احد العوضين احد الشقين فانه
جائز اجماعا وقيل في غير هذا ذلك لعدم قوله اذا اختلف الجنسان
فبيعوا كيف شئتم والاحوط المنع لقوله الصادق ما كان من طعام
او شئ من خلائف او شئ من الاشياء متفاضل فلا بأس ببيعه مثلان بثل
نسبه قد يصلح **ج** ان يكون العوضان من جنسين بالوزن
او الكيل فيخرج بيع بثلين ومقد بعد ثلثي نقد او نسبه على كراهية
سواء انفقت البقية او اختلفت لانه امر بجعلين ان يشترط بغيره
الواجب اذا نظر هذا فاعلم ان حيار الشئ الذي يباع به المثل
هو الكيل والوزن لما تقدم فالكيل لا يخرج بيع بعضه ببعض الا اذا علم
التساوي في الكيل ولا يضر مع الاستواء في الوزن المتفاوت في الكيل

ثوب
وزنا

جائز المتفاضل فيه كالثوب بالثوب والامة بالامة او النصف اذا اخرج
العامة بوزنها المتأثرا بالمال **د** لو كان في حكم الجنس الواحد **هـ** في
في التقدير كالحطه المقطرة بالكيل والدقيق بالوزن احتل حرم المبيع
بالكيل والوزن لا يختلف قدرا وتقسيمه بالوزن **ح** يخرج بيع
الجزء بثلثه وان احتل اختلافها في المائتين وكذا النخل بثلثه للاصل
والوزن به وكذا يخرج بيع الزيت بالزيت والتمر بالتمر والحب بالحب
بثلثه وان تفاوتت الخفاف علا باطلاف الاسم **ط** ما لا يدخل الكيل
ولا الوزن سلع جزا فمتفاضلا او تافلا لعدم اصاله المقدر به **ق**
القيمة عندنا ليست ببال هي افران يخرج قسم الكيل وزنا جزا فاف
وقسم الوزن كيدا وجزا فاف يخرج قسمه التاجر بالحرص على رؤس الاشياء
سواء الحب والحب وغيرهما **ك** لا يخرج بيع الكيل والوزن جزا
عندنا ولا بالحقين والحقين سواء كان في بلد او مادونه لعموم المقي
على العذر ولو باع صبرة من حطه بصيرة او درهم جزا او بالحقين لم يخرج
سواء تاملنا او اختلفنا لان التساوي شرط وشرط العقد يعتبر لعلم
به عند المحقق لولا قال بعتك هذه الصبرة مكايلا او كيلا بكيل او هذه
الدرهم بكذا موازنة ووزنا بوزن بطل الا ان يعلم قبل العقد
وللشئ رجوعا فلو باع ببيع الصبرة المبرولة وبيع ببيع مع الاتفاق
ويطيل مع التفاوت لونه **ل** الجلة بالجملة ومما استوفى وان عتلت لانه
يخرج في كبره نقد ما يقابل الصبرة كاصابعها وثلثها **م**
ثبت في الكيل بالبيع **ن** لو قال بعتك هذه الصبرة كل قنبر بدرهم جاز على

احد

الوزن والموزون لا يخرج بيع بعضه ببعض كالا ولا يضر مع الاستواء
الوزن المتفاوت في الكيل والحال في التقدير على عادة الشئ فان ثبت
انه كيل او موزون في صفة الحكم يلحقها فيه وان لم يعلم العادة الشئ
فعادة البلد حيث لم ينص الشائع عليه وعادة الشئ في مثل هذه
رد الناس الى عوايدهم ولو اختلف البلد ان فكل بل يحكم بفسر على الا
وقيل بطلب المقدير احدا بالاحتياط ولو اختلفت الناس خلاف ما
عهد في زمانه ايضا لم يعتبر به بل بالعرف **و** وقع الملح وكيل فلو
كان قطعاً كذا احتل ان **ز** وبيع كيلا ولا تعد الاصل وان باع
وزنا نظرا الى مال من البينة في المال وكن اكل شئ يجازي في الكيل
بيع بعضه ببعض **ح** اذا عرف ان الشئ مقد في زمانه وجعل
ما كان يوزن او يكيل فالأقرب اعتبار الوزن فيه لانه اخبر باقل
تفاوتا وحصل الكيل لانه اختلف في المطويات في عصره ولوعرف انه
كان يكيل مع يوزن اخرج فالوجه المعتبر بهما وحصل الرجوع الى
عادة أكثر البلاد وحصل الرجوع الى عادة بلد البيع وهو الأقوى **ج**
المراد هنا جنس الكيل والموزون وان لم يد خلا للبلد
او كثرته كالزبد **د** الماد والظهور لا يباينها لا يد خلا الكيل والوزن
الا لاد **هـ** لا فرق بين الكيل القنبر في عصره وسائر الكيل
المحدث بعدا كانهما لهما نفسا واحد بالجد بل في كثر الميزان تكفي
وان لم يعلم قدر ما في كل كفة اضافي لا يفتاد الكيل مثله كالطاسة
الجوالة المقلاة والفصة فالاحوط الشئ **و** اذا اخرج بالفضل من الوزن

احد قوله الشئ ولو قال **ز** ازيدك او انقصك والحال في اقرارة
والنقصان قال لم يخرج لان البيع مجهول لانه لا يدري بزيادة او نقصان
ولو قال بعتك هذه الصبرة كل قنبر بدرهم على ان ازيدك فقبول فان ازيد
بالقنبر **ح** صح ولا مانع منه وان اراد ان يزد مع البيع لم يخرج لان
الصبرة اذا لم تكن معلومة المقدار فاقسم القنبر على القنبر ان كان
كل قنبر وسن درهم وذلك مجهول وهو في كل على شئ من بيع الصبرة مع
جهلها قال لولا قال بعتك هذه الصبرة كل قنبر بدرهم على ان انقصك
قنبر لم يقع لان صا فلأخذ منها قنبر واحب عليك منه فكون
كل قنبر بدرهم وشئ وهو مجهول لان الصبرة بوزن القنبرين **ط** كذا
الكيل او الوزن بجزا المتفاضل فيه مع اتحاد الجنس وان لم يكن مطعنا كالخمر
والخزف ما لا يدخل الكيل او الوزن عند جميع علماءنا وهل يخرج جزا في قسم
الظن اشكال فيشترط ان لا يثبت ما يباع بالحق ومما لا يوزن
الجنس **ث** كثير المرشحين واحد ما اذا اشتمل الصفقة قال ان
من الطنن واختلف احد العوضين او كلاهما حبنا او نونا وصفة نقد
يكون مال الزاين الجائزين من جنس واحد ومن جنسين فالأقرب اصل
بيعه ودرهم او درهم او باع صاع حطه وصاع دخن بضاع
حطه وصاع دخن او بصاع حطه او بصاع دخن او باع
نفا ان اختلفا نونا وصفة وانفقا حبنا او باع
مائة دينار جيد ومائة دينار رديته بمائتين دينار جيدة او مائتين

٩٢
 وانه يقع البيع عند باق جميع ذلك ولا فرق بين ان يكون الله
 من ضرب واحد والمكان من جهة واحدة او لا بل بين ان يختلف
 المدين او يتفق لغرضه يجب ان يكون المفعول اكثر من المدين
 او يكون مع كل منهما شيئا من غير جنسه لاصالة العقد وجوب
 عليها دون الصادقها ان كانا لا يشترط فيهما ضربا بل حكم بغيره
 مع احتمال كونه ميتة لكن يجب حله على الذمكة بغيره العقد وقد
 التفتيح هنا يحصل المبيع في قبالة غير الجنس او جعل غير الجنس
 في قبالة الزايل على المكمل وكان المبيع انما هو الجملة وكان الثمن
 وهما مختلفان وان كان بعض اجزاء احداهما متاوى بعض اجزاء الا
 وباقي الاجزاء الباقى الاجزاء لا يباع مع التركيب واعتبار الجوزة لا
 يخرج عن الاختلاف ولقول الصادق لا يابى بالفتح درهم ودرهم
 بالفتح درهم ودينارين اذا دخل فيما دنانير او اقل او اكثر فلا
 يابى به ورسوله صفوان الصيقل عن اسحق المقتضى ببيع بالدينار
 نقال اذا كانت فضة اقل من النقد وان كان اكثر فلا يصح ولو باع
 ما لا وما فيه باقية الزبا ومعدن من مبيع به الا بانها غير مقصورة
 حاز كد ارسفها موقته بل يجب ان لا ما فيه الزبا غير مقصور عليه
 اجماع العلماء وكذا الوباغ شاة ذات لبن شاة خالية اولين او
 شاة عليها صوف بصوف ولو باع جنبا ضيما لربا جنسه مع كل واحد
 من غير جنسه حاز مطلقا سواء اختلفا في عملة الزبا او عملة الوباغ
 دينا را ودرهما بصاع حنطرة وصاع دخن او اتفقا ويجوز ان يبيع

وراشع من غير شاة
 بالجنه مع احتمال كونه
 ما لا ولا نذون له
 البيع مقبولا للعقد

صاع حنطرة بصاع حنطرة سواء اختلفا في عملة الزبا او عملة الوباغ دينا را
 ودرهما بصاع حنطرة وصاع دخن وفيها اذ في حدها عقد الدين واذ
 وهو حب اسود دقيق لا يترك الا حقه منه فصار كحب الشعير والذرة ليس
 والرب القليل **الحق الثاني** في بيع الربط باليابس يجوز بيع الربط بشدة
 والحب بشدة ولا يبيعهما الهامد الحفان عند علمائنا عملاً بالاصل
 غير مراضة القاضي جال الله وكذا بعد التماثل فيما في الحال على وجه
 لا يفرق ما لم يفرق بين بيع الدين وكذا جميع الاشياء الربطية بعضها ببعض سواء
 كان حالته الحفان او لا كالربط الذي لا يفرق والحب الذي لا يفرق لا يربط
 ولا يفرق لا يفرق بالربط والحب والحب والحب والحب والحب والحب والحب
 بشدة اما بيع الربط منه باليابس مع اختلاف الجنس فانه جائز اجماعاً
 بل يبيعه وبه لا يفرق ولا يفرق ولا يفرق ولا يفرق ولا يفرق ولا يفرق ولا يفرق
 بالربط ولا يفرق ولا يفرق ولا يفرق ولا يفرق ولا يفرق ولا يفرق ولا يفرق
 الربط اذا يابس قالوا فاستمر قال فلا يذن وقلنا نعم لا يصح التراب باليابس
 بالربط سراجي ان اليا بيس يابس والربط رطب فاذ يابس ففصله
 عملاً باصالة الا باخره وهو قوله نعم واصل المبيع وقوله الصادق لا يسلط
 بالربط قال لا يصح الا شاة بشدة والربط بالربط مثلاً بشدة والاربطة
 طريقتان فانه لا يفرق الربط في احداهما والربط في الاخره وحده
 عند الحفان ومع تفرقه العقد في كل اختلاف في الربطية والربطية
 كالحب والربط والربط والربط المبدلة واليا بيس وهذا
 غيرها ويجوز بيع الربط منه الربط علم الحفان لرجوع احواله

بالزيادة والنقصان ولا يثبت الربا الا في البيع واذا اشتبه البعد العرضين على
 جنسين مع بعضها باحداهما زيادة او نقصان فقد تقرر درهم اربدين او
 درهمين اربدين ودرهمين ثلثت درهم فان ثلث درهم المعين او ثلث
 اشغل البطون في المبيع ان لا يجب البذل وليس احد البعوتين او ثلث الاخر
 فينبغي في المبيع حد الزبا والبطون في الحال وان فتابيع كل جنس
 الى حالته وانه استوفينا اكثر من الجاهلين والفقهاء ولا يفرق الزبا
 بعد البيع ولو اعاوضته على المسامح المقيمين فخر في القصاص
 يبيع المسقة بحسن غيرها ثم يشتري به الاخرى او يبيع الماشي قدر ما يبيع
 الزايد او يفرقه الزايد ويبيعه رواتبه ساعة ساعه الطعام والفر والربط
 فقال لا يصح بيعه منه اثنان واحد الا ان كان يعرفه فوفا الى بيعه
 فاذا صرف فلا يابى به اثنين واحد واكثر **الحق الثالث** في الاحكام
 الربا بين المسلمين كالزواجر الاسلام او او الربط لعمولهم وحرهم
 الزبا والامكان لا يفسد لهما في الاحكام وسواء كانت المسلمين مسلمين او
 او اسلام او اهل الحرب او اهل الاسلام فلا يثبت الربا بين المسلم واليهبي
 علمنا لقوله لا يربا بين المسلمين واصل الحرب ونقول الصادق فانه لا
 وسوق الله ليس بيننا وبين اهل حربنا فاننا نأخذ منهم الف درهم بدرهم
 ونأخذ منهم ولا نعطهم وفي ثبوت بين المسلم واهل الله فلا ان الاخرى
 بينها بثبوت للمسلم فالبعض علمنا فأنشد من اهل الحرب الزبا وبيعها
 لما ان نعطهم اياها ولا يربا بيننا وبين اهل الله وكل منهما اخذ الزبا
 من صاحبه ولا يربا بين الرجل وعبده ولا يربا بينه وبين عبده

٩٣
 عنه ولا يجوز بيع الربط بالتر متاوتاه حيث يحصل المتاوى لرجوعه الى
 القنات في الحال مع اتحاد الجنس فاذا كان القنات الا سقيا ما شاة
 في جهة المبيع فالحال اولى بالبيع ويجوز بيع الحديث بالعتق متاوتاه وفي
 روايته السابقة ان عملاً كره ان يباع النثر بالربط عاجلاً بشدة كيد الزايل
 سراجي ان الربط يبيع في كل يوم الدين باليابس والربط كانه الربط
 في المبيع او الكراهة **الحق الثاني** في بيع الزبا والربط في الجوزة
 الجوزة التي في الماكول كالفند بعم الشاة وكذا الماكول من غير جنسه كمشاة
 بقر حقة او بقر حقة للاصل السام عن معارضة وجود الزبا الذي شرطه هذا
 ببيع بالما كوله من جنسه كمشاة شاة خيرة بقر حقة بقر حقة من جنس
 الزبا يبيع باصله الفند فلم يفرق بين التسمم بالزبا والجوزة لعم السام
 معارضة الزبا وان الحيوان ليس بمتاوتاه الزبا فيه فاشبهه
 بالقرح وهو كانه باع الزود بغيره وان كان اصله في كائنات بالكان
 والذبل فان سقاه فالزوب يبيع التسمم والابيرة والحلال والكبد والكبد
 والقلب الزبا بالجوزة وكذا يبيع السام بالزبا كذا ذلك كل من انواع اللحم
 ويجوز بيع وجاهته فيها بقر حقة او دجاجة وشاة وضربها بين سواء كان
 الدين او من غير جنسه كبيع شاة ذات لبن بدين شاة اولين بقر حقة
الحق الثالث في القواض التي انما اختلفت في ان يختلفا في الزايد او في الزايد او
 او الصنف فانما يفرق فيه الشاة اتفقا او اختلفا اجماعاً وان اتفقا جازاً
 وجب اتفقا فاندرا ان دخلها الكيل او الوزن اجماعاً ولا خلاف في
 اتفقا في الجوزة وان اتفقا جازاً او قد لا لاصل السام عن معارضة الزبا

الزايد

٩٤
 قوله انما ليس بين الرجل وولده ولا بينه وبين عمه ولا بينه وبين
 اهل ذواته انما الرتبة بينك وبين اهل بيتك ولكان العهد مشتركاً فيما
 بينه وبين كل من سادس والمكانب كالمز والندوة ام الولد كالمز
 اركبها مع علمه بالقرين فان استعمل فهو يرد بقتل من غير استئذان ان كان
 على الفطر ومما ان كان ولد على غير الفطر وان استعمل فمعه استتب
 فان تاب والامر له الا اماماً وهكذا نكاحاً يقتل في الرابعة وحصل الترتيب
 بالنسبة على فعله والعزم على ترك العود ثم يجب عليه رد المال الفلاني على
 صاحبه ان علم وتكون منه وان جهله يصدق به عنه كونه ما لم يجر في حجب
 فزعم به عنه ودفعه الى مستحق وهو المالك مع العلم وسحق الصفقة مع
 الجبل ولو حبل العقد خاصة صالح المالك ولو جعلها اخرج خمس ما لو حجب
 وحل له الباقي ولو استعمل بها لم يجر علم القوم وجب عليه التوبة وهل
 يجب عليه رد المال الا في كل كانه ما لم ينقل اليه وجهه شرع
 ولا غاية عرقاق بالباطل والشيخ قوله بعدم الوجوب لقوله نعم
 فمن حاله موقفة مرتبة فانتهى فلم يسلط وسئل الصادق ع عن رجل
 باكل الرتبة او هو يرفق ان حلال قال نعم حتى يصيبه مائة فاذا اصابه
 من رتبة ذلك قال الله عز وجل وحل على انشاء الاثم ولا فرق بين
 ان يكون عين المال موصولة او لا فانه واحد بينا انه يجوز بيعه
 الرتبة بعينه مع زيادة الاثني عشر عقداً اخر كما اذا اراد بيع دراهم او رتبة
 صحاح يكثر اكثر من رتبة ما يبيع الداهم بالثاني والدايم بالداهم او يبيع
 ثم انما يقابض الشئ بالداهم او بذلك العوض الكسرة كما امر الله به
 حينئذ يبيع الجميع بالداهم ثم يبيع بالثاني او الحسب الجور والجميع كل واحد
 لا يجر

٩٥
 من الترتيب لا يعرف له اسم ولا فرق بين ان يتخذ ذلك عارة او لا يتخذ **المفصل**
الثاني في انواع البيع وفيه فصول الاول في العقد وفيه مطلبان اكر
 في الماهية والشرايط العقد بيع الاثان بعضها ببعض مع اتفاق الجنب
 واختلافه وشروطه ثلثة الاول الحلو فلا يجوز بيع الذهب بشئ ولا الفضة
 ولا الفضة بشئ ولا بالذهب سلفاً ولا نسيئاً بل يجب ان يكون كل الشئ حلالاً
ب المقايض في مجلس سواء كانا مسلمين او مطلقين موضوعين اجماعاً القول
 الصادق اذا اشترت ذهباً بفضة وفضة بذهب فلا تقاير حتى يأخذ منه
 فان تراءى ايضاً فانه مفسد وسئل الصادق ع عن بيع الذهب بالدرهم فيقول
 ارسل رسولك فيستوفى ذلك منه قال يقول هات وعلم ويكون رسولك معه
 وسأل عبد الرحمن ابن الحجاج عن رجل يشترى من الرجل الداهم بالثاني
 فيزنيها ويقتد هاد حجب منها كم هو ياراً ثم يقول ارسل فلانك متى يحل عليه
 الذي يقره قال ما حجب ان يقاير حتى يأخذ الذي يقره قلت انما هو في رتبة
 وانكمتم فرتبته بعضها ببعض وهذا يشهد عليهم فقال اذا فرغ من رتبة
 وانما ما نلتها من الفلام الذي يرسله ان يكون هو الذي يبايعه ويدفع له
 الوزن وتبقى منه الداهم حيث يدفع اليه الوزن **ج** الا تقاير مع
 المشاوير عينا فاشترى الزبرج قال انه الذهب بالذهب والفضة بالفضة
 بينهما هو الزبرج والمكروا اذا اختلفا الجنبان حازن القاضل نقلاً اجماعاً ولا
 الصادق سئل عن رجل يبيع الذهب بالفضة مثليين بشئ قال لا بأس به يدا
 بيد ولو ابعدهما وجب القاضل وزناً وان افرق القاضل القاضل بطلان
 اجماعاً ولو تقاير بعض كل واحد من العوضين ثم يفرق القاضل في غير القرض

٩٥
 وضع في القرض لوجود الشرايط وهل يثبت في القرض خيار فترق في العقد
 اشكال ولا يصلح التفرق لوفاء القاضل البيع معطى بين لا نقاش حقيقة
 لأن مقومته المباعدة ولم يحصل فاشية ما لو كانا اثنين في فئته او
 على اية واحدة ولو كان بعد هاء وكلاهما وكيلين فقبض الوكيل او
 الوكيلان قبل فترقهما صح سواء افرق الوكيل الجنب قبل القبض او بعده
 قبض بعد فترق المتبايعين بطل العقد ولو طال مقامه قبل قبض لم يحصل
 اتفاق بين البيع وليس من شرط صحة العقد عدم القايض في المجلس في العقد
 في المجلس فلو غاب قبل العقد او بعد قبل القبض في المجلس لم يبطل العقد
 وانما يرسل العقد ان يقول بعتك ولا خيار بيننا ويقبل الاخر على ذلك
 فلا يكون لها خيار وانما يرجع بان يقول كل منهما بعد العقد اخبرته
 العقد والازالة انها لم يفرقها قبل القبض والشرط انما هو قبل القايض قبل القبض
 شرطاً فانما يتحقق بغيره بل ثم يتصل بما اذا غاب قبل القبض ثم احضر فان
 يقع لا فترقها قبل القبض في المجلس ولو اشترى منه درهم ثم اشترى
 بهاداً ثم قبل من الداهم قال الشيخ ره يبطل الثاني بشرط بعض علانها
 في البطلان العقد وهو سبقي على ما لم يقبض من الزونات والمكلا
 صحيح الا في سبقي ولو افرق قبل القايض بطل العقدان ولو تقاير
 العقدان حلالاً باصله وبارواه او بصير عراضه قال له اني اشترى بالذهب
 اشترى منه الداهم فترق اكثر من حجب ثم ابتاع منه مكانها درهم قال
 ليس له بائش لكن لا يثبت لك اقل من حجبك وان كان كائناً على غير درهم
 شترى بهاداً فترق وان كان عليه داهم فترق من فاشية بهاد درهم صح
 العقد

٩٦
 العقد لوجود الشخص لأن الجنب سئل الصادق ع عن رجل يكون عليه دين
 فقال لا بأس ان يخذلته شئاً بغير درهم ولا رجل يكون له الدين درهم
 معلومة الخاجل في الاجل وليس عند ذلك عليه درهم قال لخذلته
 داهم يضره اليه قال لا بأس به ولا نفاق الذي يقبض فانه يبيع به بالدين
 وهذا امر بغير رتبة ولا خلاف فجزاؤه نقالة البصر وهل يجوز ان
 يقبضه اها على التراضي كما لو كان عليه الف درهم تساوى يوم القضاة
 ديناراً فاعطاه تسعين ديناراً او مائة وعشرة الوجه الجواز لا يبيع في الحظ
 فجاز ما تراضيا عليه اذا اختلف الجنب لغير قوله اذا اختلف الجنب
 فليجوا كيف شئتم وكذا لو كان العوض عوضاً وقوله انهم يضره اليه
 وقوله النسيء كما نأش ان يخذلها بغير درهم لا يقدح في البيع ولو
 كان الدين مؤجللاً فالأقرب صحة القضاة من الجنب وغيره حالاً فانه
 ثابت في الدين ومما في الدين بغيره المقبوض مكانه في المجلس الجبل
 ولو تراءى واحداً فترق القضاة متفاضلاً نظر امر به الجواز لا يضر
 بالبيع ولا يبيع هناك لو كان لكل منهما على صاحبه نقد واختلفا جناً بان
 يكون واحد هاهنا على الآخر ههنا ولا خلاف على الأول فترق قضاة ما باعوا
 صح من غير نقايض على شكل ديناً من شترى بدين ولو تراءى
 اداصلها اجاز قطعاً وادواه عبيد بن ذرارة عن الصادق قال سألته
 عن الرجل يكون له عند المديني مائة دينار ويكون له بصير عند المديني
 درهم فيقاضيها عليها قال لا بأس به يبيع الدين بشئ ليجاز ان تكون

موجودة اذا كان لا سنان على شرف دراهم او دنانير يكون للغير في هذه
 الف درهم فيقال عليه مال لا ياش فيقول لرحول الدنانير الى الدراهم
 او الدراهم الى الدنانير على ذلك قال الشيخ يجوز ان لم يوازي في
 الحال ولا يوازيه لان التقدير جبراً من عند ولا من اسحق بن عمار قال
 القم يكون لرحول عند الدراهم فيقال فيقول كيف سعر اليوم
 فاقول كن او كن فيقول ليس عندك كن او كن الف درهم وصح ما قول
 نفس فيقول هو لها الحق نأخر بهذا السعر وانتهى عندك نأخر بهذا
 فقال في اذ كنت قد اسعصم السعر بولت فلا بأس بذلك فقلت اني
 لم اوازته ولم اناقه واما كلامه بنهي وبنية فقال ليس الدراهم من
 عندك والدنانير من عندك قلت ففكر لا بأس ونسب بعض ملائمة ذلك
 الا ان يقاضا في الجلب لا تصرف وشطره المفاضل في الجلب ويحتمل
 يقال اذا كان القول على جهة التوكيل صح وان نفر قاضيل القضي لكن لا
 يكون ذلك بغير الحال بل توكيل فيه **المطلب الثاني** في الواقي
 بطا اذا انقضى فاقضى قبل الوزن والتقدير ان انقضا فلما انقضى
 ما شتر درهم بعشرة دنانير وفتح كل منها الى صاحبه اكثر الحق الذي عليه
 لقضي ماله وردا لباقي صح لوجود الشطر وهو التقاضي في الجلب واليحيى
 ففك كل ان وزن ونقد في الجلب قبل الفرق ولو قضى احدهما انقضى صح
 العقد في القرض خاصة دون الباقي لعدم الفرق وللراية **باب الثاني**
 المشتريه يبيع بغير شيئا ان جعل قدر القش والواقي جواز المشتريه
 بثمنها ان قدر القش فيها وكن الدنانير المشتريه ولو بيع المشتري من

الفقه

الفقه بوزن فقط خاصة فالوجه عند الجواز سواء علم قدر الفقه او لا وكذا
 المشتري من الذهب يجوز بغير مقدار وزنه وانما انقضى لا يجوز بغيره باطل
 من وزنه فيقال له ان قدر المشتري المشتري الا اذا علم زيادة المشتري على
 ما اشتعل عليه المشتري من الفقه لانه اذا بيع بوزن خالصا فابطل ما
 عليه المشتري من الفقه بغيره من الخالص وكان الفاضل من الخالص في مقابله
 الفقه ورواين سنان قال سالت الصادق ع عن رجل اشترى من رجل ذهباً
 بالوزن والرباب بالدينار والوزن فقال لا مضارفة الا بالوزن **باب الثالث**
 اصاب الدراهم المشتريه الا بعد بيان حالها او جريان العادة بالمعامله بها
 سواء كان القش مالا فقه لاداء لادعيته لقوله مرسى القش يتا وقال
 بن عمر الجعفي كنت عند الصادق ع فالتى من درهم فالتى الى درهمها
 فقال اني شئت هذه اقلت المتوفى فقال وما المتوفى فقلت طبعين فقه وطبقه
 نحاس وطبقه من فضة فقال كبرائة لا يحل بيع هذا ولا افتاده الا مع
 القش حينئذ منقذ ولا ان المصادرة سئل عن الرجل يبيع الدراهم
 عليه الخناس او غيره ثم يبيعها قال ان يبين ذلك فلا بأس **باب رابع**
 الذهب يباع بالفضة او بغيره من الذهب وكذا ان يرب معدن الفضة
 يباع بالذهب او بغيره من غير الفضة فخر من الربو او روجها بغيره **باب خامس**
 لا اعتبار بالذهب البير وغيره من الفضة ولا بالفضة فخره الرصاص والفضة
 وعدم امكان التخليص **باب سابع** المصاع من القدين ان جعل قدر كل واحد
 منها بيع بها او عيش غيرها او لا فلا فاما ان تفاوزت او عرفت زيادة الفقه
 على جنبه من الكرك حد لا سنان الراي ذلك كله ولو علم مقدار كل واحد

فلا يثبت فيها الملك بحال اذا انقضى هذا فنقول اذا انقضى فابطل الله
 اعز من غير تعيين صح ولا بد من قبضها بالتقاضي في الجلب فان تقاضا فان جاز
 احداهما باقبضه ميتا قبل الفرق فله المطالبة بالبدل سواء كان الدين
 او غيره بغيره فوقع العقد على مطلق لا يعب فيه فله المطالبة باوقع العقد عليه
 كالمسلم فيه وان رضى بغيره والبيع بغيره جاز كالقوله في السلم فيه بيعا
 وان اختار اخذ او شه فان كان العوضان شخص واحد لم يجز اخذوا
 الى التقاضيل فيما يشترطه القائل وان كانا شخصين جاز ولو تقاضا
 وتفرقا ثم تجد العيب من الجلب فله ابداله لان ما جاز ابداله قبل الفرق
 جاز بعده كالمسلم فيه على اشكال بقا سنان في بيع بعد الفرق ويحتمل
 في القرض والقرض اقوى لان قبض الاول صح بغير العقد وقبض الثاني
 بدل عن الاول وهل يشترط ان اخذ البدل في مجلس الاول استكان له
 وجد البعوض فافتر كان له البدل ولو مضاه على الثاني بطلان الفرق
 وصح في الباقي وتغير المشتري الفرق الصفة ولا فرق بين ان يكون
 المبيع من جنس او جنسين وان اذنت له البدل لم يكن له الفسخ مع الاول
 لانه يمكن اخذ حقه بغيره وبمضاه غير بين الفسخ والاسكان في
 الجمع فقدر الوصول الى ما عقد عليه مع بقاء العقد ولو اختار اخذ
 بعد الفرق جاز على الاول دون الثاني لانه عوض يقبضه بعد الفرق
 على الفرق ولو تقاضا وتفرقا ثم وجد العيب من غير الجلب بطلان الفرق
 لعدم اتصال القبض به ولو كان القبض من الجلب والبعض من غيره بطل في

بيع بائنا كان مع زيادة الفقه على جنبه وبيع بها او بغيره جاز بطلان
 سواء نقض الفقه منها او زاد او سواه ولو كان وزن الاية المكية منها
 فقال جاز بغيره بغيره شاتيل فضة وعشر شاتيل ذهب لكل منها المشتريه
باب الرابع المخلات والمراكب المخلات ان علم مقدار ما فيها وبيع بغيره
 الحلية جاز ان زاد الفقه زيادة تقابل العيب او الكرك ولو بيعت بغيره
 الحلية جاز مطلقا ولو جعل فان اسكن فزعمها لم يبيع بغيره الا بعد الفرق
 تقديره اضعف العيب او النقض بيعت بغيره من الحلية وان اردت بغيرها
 على عدم لم يبيع بغيره من الحلية جاز مع ما شتر من المتاع او الفقه الاخر وبيع العيب الجوز
 ولو شك اخذ الفقه لاصالة البقاء
باب خامس في حوز المصارفة كان يقول بعتك دينار بعشرة دراهم سواء كانت
 الدنانير او الدراهم عندك او لا اذا تقاضا قبل الفرق فشرطها ان يكون
 حوز المصارفة معلومين او بصفة يميزان بهما او الرجوع الى العقد معلوم انقلب
 لان شرط الفقه وهو ان يميزان بهما او الرجوع الى العقد معلوم انقلب
 اذا امتنع من احد القدين فبين درهما صح ولو اطلق الدينار وهذا فقد غالب في الجلب القرض اليد ولو
 قال بعتك بعشرين درهما من عشرة دنانير لم يبيع الا ان يكون في اليد
 فقد لا يوزعوا احد انصرف اليد تلك الصفة وكذا الحكم في البيع **باب سابع**
 ثوبا بعشرين درهما من ثوبين بعشرين دينار او العشرين بدنانير **باب رابع**
 استقال الحيل المباحة فلو كان معه عشرة دراهم واراد شراء دينار بعشرة
 ثم دفع بالثوبين كما راى الا عراض ولا يوجب عدم الثوبين كالمكالي
 واطلاهما في العقد وان كان جائزا الا انه لا يوجب عدم الثوبين كالمكالي
 والصنفه لا تملكها عراض وانما اراد ان يلفظ بالعدو عليه وتزول فقه

الفقه



في غير الجنس وتحتل المشتري لغرفة الصقصر هذا اثر
 لما حلت من هذا الكتاب والمحمد لله رب
 العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين

وقد وقع الفراع من شوبك هذا الحيد الذي في اليوم الثامن من الشهر
 من شهر رجب المرجب من شهر شمس وتلقا في كيد اكله من العزة
 المبررة عليه وعلى آله الف
 صفة و تحسب

قد تم كتاب الركوة من نهاية الاحكام للعلامة الحلي قدس سره واسكنه جنة

في غير الجنس وتحتل المشتري لغرفة الصقصر هذا اثر
 لما حلت من هذا الكتاب والمحمد لله رب
 العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 وقد وقع الفراع من شوبك هذا الحيد الذي في اليوم الثامن من الشهر
 من شهر رجب المرجب من شهر شمس وتلقا في كيد اكله من العزة
 المبررة عليه وعلى آله الف
 صفة و تحسب
 قد تم كتاب الركوة من نهاية الاحكام للعلامة الحلي قدس سره واسكنه جنة

ساعة من الضيق
 عن آخر يوم
 حيلة وكذا
 لدفع خبايا النفس
 في كان له
 وديعة فصار
 البقاء او مغلوبة
 ظن عدم ايقظ
 وفوقه احبلا
 فصح البناء عند الذ
 لا يزال التيقن
 الغالب المشكوك
 لأن شرط التيقن
 اذا امتيا من اج
 عندنا باليقين
 وشيئين عوضا
 حرج من مضمونا
 عوض في عقد

